جـــامـــعـــة منتوري – قسنطينة –

كـــلية الحقوق

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الرقم التسلسلي:.......

رقم التسجيل:........

البعد البيئي في الأمن الإنساني
– مقاربة معرفية–

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: الديموقراطية والرشادة

من إعداد الطالبة:

درغوم أسماء

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د/ كيبش عبد الكريم

لجنة المناقشة

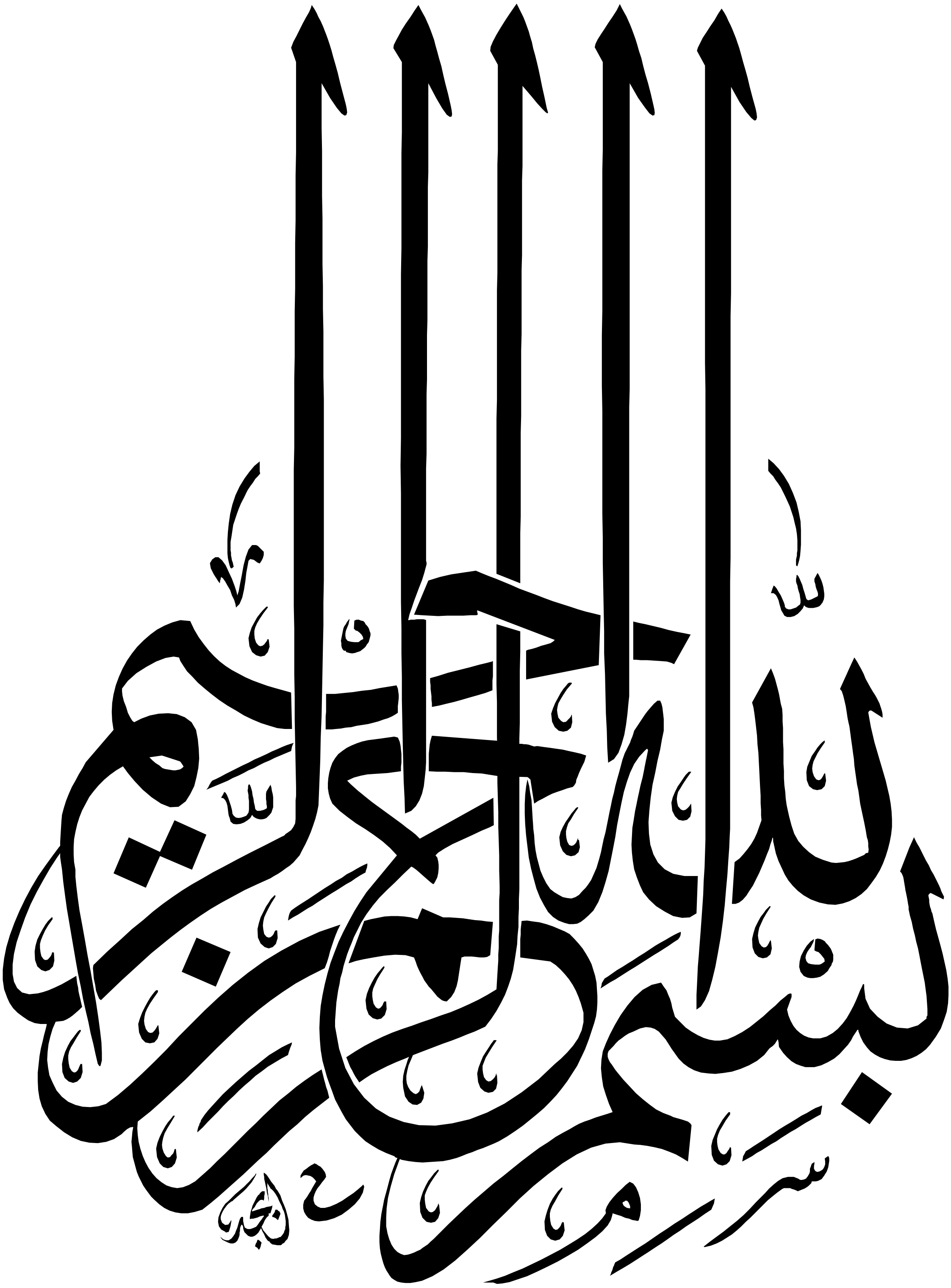
د. بن جديد عبد الحق............................رئيســــــــــا

أ.د: كيبش عبد الكريم............................مشرفا ومقررا

د.بوريش رياض..................................عضوا مناقشا

د. لعجال محمد لمين.............................عضوا مناقشا

السنة الجامعية **1429-1430**ه الموافق لـــ: **2008-2009** م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

(النمل: 19)

الحمد والشكر والثناء لله وحده أولا وآخرا على نعمه المسداة

*واعترافا منا بالفضل وتقديرا للجهود المبذولة لا يسعني إلا أن أتقدم بالشـــــكر إلى الأستاذ المشرف: الأستـــــاذ الدكتور

كبيش عبد الكريم

لقبوله الإشراف على هذا العمل وتخصيصه جزءا من وقته لمتابعة هذا العمل

*إلى الأساتذة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم التي ستنير دربنا العلمي.

*إلى كل من وقف معنا ودعمنا من قريب أو بعيد من أجل إنجاز هذا البحث بجهده ووقته ودعائه

أسماء

إهداء

إلى أمـــــي، إلى أبـــــي،

إلى من سيكمل معي درب حياتي إلى النهاية.....الغالي"صالح"

إلى أختي وكل إخوتي، إلى كل عائلتي

إلى كل أفراد عائلتي الجديدة

إلى توأمي روحي، اللؤلؤتان إيمان وإبتسام

إلى أخ لم تلده أمي..."فايز"

إلى كل من ساندني في انجاز هذا العمـــــل

إلى كل دفعة الماجستير "رشادة وديموقراطية" خاصة المميزة "منيرة"والأخ الكريم "رمضان"

إلى كل باحث في العلوم السياسية

اهدي ما أنا طامحة إليه

النجاح

أسمـــاء

مقدمـــــــــــــــــــــــــــة

تمهـــــيد:

لقد اعتبر العديد من المحللين والباحثين السياسيين أن فترة ما بعد الحرب الباردة هي فترة التدفقات المعرفية الجديدة نحو إعادة هيكلة ما هو تقليدي وفقا لما هو حديث على الساحة الدولية، ولقد اقترنت هذه التدفقات المعرفية بكم التغيرات الحاصلة في النظام الدولي الجديد وكم التحولات في القيم والبنى داخله، كما اعتبرت هذه الفترة امتدادا لنقاشات نظرية وتنظيرية في حقل العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة، هذا ما أدى إلى تنوع الدراسات واختلاف الرؤى التنظيرية حول واقع العالم السياسي ومستقبل العلاقات ضمن نظام بعد حداثي يسير إلى التعقيد والتركيب أكثر فأكثر.

وتمت ظهور تحديات معرفية جديدة من اجل احتواء هذه الفواعل الجديدة في العلاقات الدولية والسياسات العالمية والتي يتفاقم ظهورها بشكل متزايد ومتسع يمس كل مستويات التحليل والتنظير المعرفيين.

ومع تزامن ظهور تحليلات ونقاشات نظرية حول كل من إمكانية زوال الدولة أمام هذا الكم الهائل من التدفقات التحتية والفوقية المخترقة للنظام الداخلي والخارجي للدول كفواعل ووحدات ذات شخصية قانونية اعتبارية، طغت تحليلات أخرى حول الحفاظ على الدول كفواعل ووحدات من خلال تعميم التفاعلات وتوسيعها وفقا لآليات الديموقراطية والحكم الراشد، وهنا اتسعت التحليلات الأمنية وتعمقت لتأخذ من الفرد وحدة أساسية للتحليل إلى جانب الدولة، من جهة موازية تأخذ كل القضايا المرتبطة بهناء الفرد واستقراره ومستقبله، وأيضا مستقبل الأجيال المقبلة كمرتكزات لنفس التحليل.

فإلى جانب التوسع والتعمق في التحليل والتفسير والنظر إلى الفرد أو الإنسان وأمنه من كل تهديد مباشر ، هناك تضمين لعنصر الجيلنة، ومستقبل الأجيال، أيضا هناك تطرق إلى كل زوايا التنمية المستدامة، الرشادة العالمية، وقبلها الرشادة المحلية.

ويعتبر عامل البيئة والتهديدات البيئية أحد الميكانيزمات الموجِّهة في التحليلات المقدمة، خاصة بعد أن ظهر الأمن الإنساني بأبعاده المرتبة والمرتبطة وظهر البعد البيئي احد هذه الأبعاد التي يرتبط تحقيقها بتحقيق رشادة بيئية عالمية وتتجسد وفقا لحكم ديمقراطي مؤسس على قيم وآليات التنمية الإنسانية/ البيئية المستدامة.

أهمية الموضوع:

هذا ما أعطى للموضوع صبغة الحداثة ومنحه أهمية مزدوجة سواء من حيث الجدة أو من حيث كثرة الإشكاليات والتساؤلات حول ماهية الأمن الإنساني وأبعاده المرتبطة والمتداخلة مع الواقع المعاش وتبرز أهمية الموضوع من خلال عاملين، عامل التأثير والتأثر، فالدراسات النظرية حول الأمن الإنساني جديدة نسبيا بالمقارنة مع باقي الدراسات خاصة بعد اقترانها بالدراسات حول التنمية المستدامة والحكم الراشد المحلي والعالمي.

ولعل ابرز ما نلاحظه من خلال هذه المفاهيم الثلاث هو العلاقة التفاعلية والتداخلية بينها، خاصة الجانب الإنساني، والبعد المستقبلي، دون أن ننسى عامل البيئة ودوره في قلب الاستقرار والأمن الداخلي إلى عنف وأزمات وحتى حروب، اتفق المحللون على تسميتها بالحروب البيئية. وهنا ننتقل بالحديث إلى العلاقة التداخلية بين المفاهيم الثلاث وعامل البيئة والتهديد البيئي. مع النزاعات البيئية.

إلى جانب ذلك هناك أهمية أخرى للموضوع تتمثل في إعطاء التفاتة إلى تاريخ الدراسات الأمنية، والبيئية، كما تعطي نظرة إلى حاضرها المعاش، جنبا إلى جنب مع التدفقات المعرفية، وشساعة التهديدات، ثم يعطي لمحة مستقبلية عن البعد البيئي، والدراسات حول الأمن البيئي،وفقا لمتغيرات الجيلنة، الرشادة البيئية العالمية ، والتنمية المستدامة.

مبررات اختيار الموضوع

يمكن القول أن السبب الرئيسي لاختيار الموضوع جاء لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية يمكن تلخيصها في جدة الموضوع وكثرة الطروحات المقدمة من اجل إيجاد تفسيرات واضحة

المبررات الموضوعية:

تمثل أهمية الموضوع في حد ذاتها، إحدى المبررات من وراء اختياره، والسعي إلى تفسير معطياته، وتحديد متغيراته، والتفاعلات المتباينة في مجاله التحليلي، فلقد برز الأمن البيئي في فترة تنامت فيها الأفكار الحديثة، والمعارف المستجدة بطابع حداثي وما بعد حداثي مفعم بالقيم، والمعتقدات، مماأعطاه نطاقا واسعا، ومدركات متفاعلة.

فالبحث في موضوعات الأمن الإنساني، وأبعاده المذكورة، يخلق مجالا دراسيا يعتمد على قوة البحث والاستقصاء، وليس مجرد استنتاجات مرتبطة بزمن مقيد، كل ذلك وفقا لمعطيات تحليلية بحثية مرتبطة بمستوى قومي، إقليمي، دولي، وعالمي.

المبررات الذاتية:

تتمثل في الرغبة في تناول الجانب الأمني في العلاقات الدولية وعلاقاته بكل من الرشادة البيئية- خاصة بعد بروز حقائق وآليات جديدة تتحكم في الواقع وتسيره- من أجل التوسع في الموضوع وإبراز علاقاته التفاعلية مع مواضيع أخرى.

فدراسة هذا الموضوع بالنسبة لنا، هي محاولة لتشريح هذه العلاقات الخاصة وتجاوز لظواهر الأشياء من خلال التحليل والتأويل والبحث في الخلفيات والأبعاد التي تنطلق منها السياسات الأمنية والبيئية العالمية سواء بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة أو للدول النامية والمتخلفة في ظل التهديدات الأمنية البيئية المتجددة، إذ هو ليس محاولة لفهم الاستراتيجيات البيئية الأمنية بحد ذاتها بقدر ما هو محاولة لتقديم إدراكات وتصورات للأمن البيئي وجهود البحث عن رشادة بيئية عالمية لمواجهة هذه التهديدات بهدف خلق جو امني ملائم لإنسان الغد.

أدبيـــــات الدراسة:

ولعل ما ترتب عن الاهتمام بموضوع البعد البيئي في الأمن الإنساني هو الدراسات السابقة في هذا المجال وكثرة المنشورات حول العامل البيئي وعلاقاته بالأمن، من جهة ثانية علاقة الإنسان بالبيئة، وتمركز الأمن كمدخل أو كمقاربة لدراسة كليهما.

وتعتبر مراكز البحوث الغربية بريادة المدارس الكندية إحدى أهم المراكز التي اهتمت بموضوع الأمن الإنساني وعلاقاته بالبيئة وبالعامل البيئي في العلاقات الدولية، إلى جانب طروحات كل من مدرسة طورونتو مدرسة كوبنهاغن، معهد السلام بأوسلو، ومنشورات المنظمات البيئية والمنظمات الدولية مثل التقارير المنبثقة عن الأمم المتحدة، التي تحذر من موجات التحول الحيوي والبيئي وعلاقاته بالإنسان.

من ابرز الدراسات السابقة حول هذا الموضوع كتاب "باري بوزان"Bary Buzan" بعنوان "People, state, and fear"، الذي يعتبر المرجع الأساسي للدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، كما يعد منطلق معرفي هام لكل الدراسات اللاحقة، أيضا هناك مقالات "هيلين فيو" " Hélène Viau" حول الأمن الإنساني، من منظور الدراسات النقدية، أو النظريات التأملية، والتي تفتح مجالا واسعا للنقاش حول الفرق بين الأمن التقليدي من منظور النظريات التقليدية، والأمن الإنساني الذي تدعمه النظريات النقدية، كما تشير إلى القطيعة الانطولوجية والابستمولوجية بين المنظورين، وأسباب التعمق واختيار الفرد وحدة أساسية في التحليل دون الدولة، أو المجتمع الدولي،

فتقديمات النظريات النقدية حول موضوع الأمن الإنساني كان من شاها أن تبلور هذا المفهوم وتؤدي به إلى التوسع والتعمق، ليصبح مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحداثة، غير مفهوم الأمن التقليدي.

بذلك تتجسد صورة واضحة عن كم الدراسات وزوايا النظر السابقة التي تناولت بالبحث هذه المواضيع، وعملت على وضعها في إطار نظري محدد في فترة ما بعد الحداثة، فترة هيمنة المصطلحات الجديدة والمتجددة نتيجة لرؤية غربية محضة.

بالإضافة إلى ذلك هناك كتاب البروفسور "سيمون دالبي" Simon Dalby" لسنة 2002 والمعنون بـــ"الأمن البيئي" و يتحدث في مجمله عن الانتقال الكمي والنوعي في الدراسات الأمنية نحو الأبعاد البيئية المستقبلية، والقلق من التهديدات المرتبطة بها، وأيضا إدخال الدراسات الجيوبوليتيكية في هذه التحليلات وإبراز مدى صحة المنظور الجيوبوليتيكي في علم العلاقات الدولية.

وفي مستوى أخر هناك كتابات وإسهامات "توماس هومر ديكسون" Thomas-Homer Dixion" وأبحاثه المتعلقة بالتنظير للنزاعات البيئية وعالم الغد ضمن هذه النزاعات، وكل ذلك وفقا لإدراج أهم المستلزمات الحالية، و التحولات المستقبلية، ودورها في تعقيد الأمور والتعجيل بحدوث اضطرابات بيئية بسبب التغير المناخي والتحذيرات الدولية المتجددة والمتسارعة نتيجة خطورة الموقف، وللنزاعات المحتملة بسبب هذا التغير سواء على صعيد العلاقات البينية للدول أو داخل الدولة نفسها وهنا لحظنا تكاثفا في الجهود والمنشورات حول موضوع التهديدات والأخطار المحتملة، اتسعت بها دائرة البحث لتشمل كلا من الجانب الأمني ،الإنساني وعلاقة البيئة بين كل منهما سواء في شكل تداخل للآثار والأفعال أو الانعكاسات المتلاحقة لهذا التداخل.

ولازالت ترتفع إلى اليوم نسبة الدراسات في هذا المجال بسبب أهميته المتزايدة وبسبب حساسيته، وعدم احتماله لتأخير آخر، فبالإضافة إلى محاولة إنماء الوعي القومي والعالمي بتأثير العامل البيئي على الأمن الإنساني وعلى الاستقرار الداخلي للدول، هناك تحذير من مستقبل الوضع الآني.

بذلك أتت هذه الدراسات التي اكتنفت تفاعل المجال البيئي والأمني بالرشادة البيئية العالمية، لتضفي مقاربة تحليلية نظرية للموضوع من اجل إثراء هذا الحقل المعرفي، وتعميقه بغية التوصل إلى هدف محدد، وليس مكرر أو منبثق عن الدراسات السابقة، هذا مالا يلغي عامل التكرار في هذه الدراسة، لكن تم الأخذ بعين الاعتبار الامتدادات النظرية المعرفية الايتمولوجية لكل من الأمن الإنساني والبيئة وعلاقة كل منهما بالآخر، فإذا كان الأمن الإنساني يبحث عن حصول الفرد أو الإنسان على كل

احتياجاته بدء من حمايته من الخطر،يعتبر العامل البيئي من الجانب الآخر أول مهدد للإنسان في عصرنا الحالي، لتثير بذلك جدلا حول البعد الرابع المتمثل في الاستمرارية.

بذلك تتوضح الرؤى حول ثلاث فروع دراسية هامة:

- الفرع الأول: ويتناول الدراسات الأمنية التقليدية، والأمن بالمفهوم الحديث، وكذا انقسامات الأمن إلى مستويات وأبعاد مترابطة ومتفاعلة.
- الفرع الثاني: ويتناول البعد البيئي والدراسات المقدمة لتفسير محتوياته ومصادر تهديدات، ضمن مجال زمني، يتحدد في الربع الأخير من القرن العشرين، وصولا إلى يومنا هذا.
- الفرع الثالث: ويختص بدراسة التهديدات البيئية للأمن الإنساني، مجالاته، منظوراته، مستوياته، مصادره وآثاره، كل ذلك مع إعطاء صورة واضحة عن حاضر هذه التهديدات، ومستقبلها ضمن البحث عن إرساء معالم حكم راشد –ديموقراطي في جل الأحوال– يستند على التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

إشكالية الموضوع:

إن جل الدراسات التي تناولت الأمن الإنساني، كانت ذات اطر نظرية لمفهوم الأمن الإنساني، دون التطرق إلى النقاشات النظرية لأبعاده المندرجة، ولفروع هذه الأبعاد، لذلك أتت هذه الدراسة، محاولة لربط التصورات المعرفية بالنقاشات النظرية للأمن الإنساني، وبعده البيئي، نظرا لوجود علاقة تداخلية بين متغير الأمن/البيئة، ومستقبل الإنسان، وهنا تركيز واضح على أهمية هذه العلاقة، وعلى التفاعل الموجود في المستوى المعرفي، الذي استلزم تدقيق منهجي، وتأصيل نظري.

ونتيجة للجدل الواسع بين المفاهيم تتبلور لدينا مجموعة من التساؤلات المنبثقة عن كل ما سبق، نلخصها في إشكال رئيسي:

–كيف يمكن للعامل البيئي أن يخلق جدلا مستمرا ومتتابعا حول مستقبل الإنسان في ظل التحولات المرتبطة بفترة ما بعد الحداثة، والتي تبحث عن إرساء أمن إنساني وفقا لآليات التنمية المستدامة؟

و في ظل هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

- لماذا أتى كم التحليلات والنقاشات لهذه الفترة مرتبطا بمجموعة التغيرات البيئية وعلاقتها بالإنسان ؟

- ما هي معوقات الأمن الإنساني وأين يمكن وضع العلاقة التداخلية بيئة/إنسان أمام التهديدات الملمة بالوصول نحو رشادة بيئية عالمية؟
- في ظل التحولات البنيوية والقيمية الجديدة، ما إمكانية وصول النقاشات النظرية إلى تحليل واقع مبني على تداخل متغيرات بيئية تحمل تهديدا لأمن الإنسان، والى فكرة البعد البيئي كمحرك للعلاقات بين الدول؟ و قبلا ما المقصود بكل من الأمن الإنساني والأمن البيئي؟
- ما هي إمكانية حدوث نزاعات بيئية نحو الوصول إلى حروب بيئية تهدد امن واستقرار الدول وتعمل على الإخلال بالأنظمة الديموقراطية والأنظمة السائرة نحو الديموقراطية على حد سواء؟ وهل هناك جهود فعلية من اجل إيقاف تأثيرات التحول البيئي على الإنسان؟.

حدود المشكلة:

انطلاقا من متغيرات الموضوع والتي تتناول موضوع الأمن الإنساني والأمن البيئي والتي تمثل المتغيرات الأساسية في البحث فإنه يمكن تحديد الحدود المكانية والزمانية لهذه الدراسة .

الحدود الزمانية :

من خلال طرح التساؤلات التالية، تتحدد أو تتوضح حدود الإشكالية المتجسدة أساسا حول البعد البيئي، البعد الإنساني، والرشادة البيئية العالمية خلال فترة زمنية محددة بفترة ما بعد الحداثة، بذلك ستقتصر الدراسة على جوانب تداخل هذه المتغيرات وتشمل ما ينبثق عن هذا التداخل سواء في شكل جدل معرفي و نقاش نظري متفاوت ومتسع، علائقي يمس كل أطروحات هذه الفترة وقد يعتبر ذلك مبررا لعدم التوجه أو التعرض إلى جوانب مختلفة من الموضوع نتيجة لاتساعه ولكثرة اقترابات وزوايا النظر نحوه، ومعنى ذلك أن الموضوع سيقدم وفقا لترتيب مدخلاته وأولويات ذلك على مداخل أخرى.

الحدود المكانية:

تتناول الدراسة كحيز مكاني قارة إفريقيا باعتبارها نموذجا لدراسة الحالة لاسيما في مسالة النزاعات البيئية في إفريقيا و يظهر ذلك من خلال محاولة تحليل آليات تفعيل الأمن الإنساني في أفريقيا و كيفية معالجة التهديدات البيئية التي أصبحت وسيلة لنشوب النزاعات البيئية في إفريقيا، خاصة النزاعات على الموارد، أو النزاعات الموردية، في منطقة البحيرات العظمى.

وقد تم اختيار هذا الحد المكاني نتيجة لكثافة النزاعات في هذه المنطقة، لكونها منطقة توتر وأزمات مزمنة، وأيضا كونها تعيش كل أشكال النزاع البيئي، وكل أنواعه، إلى جانب إدارة واسعة لهذه

النزاعات.

من جهة أخرى هناك بعد عالمي للدراسة ويظهر ذلك من خلال التطرق إلى الحكم الراشد البيئي العالمي وعلاقته باستقرار الدول، وبأمن أفرادها، وهذا بسبب التغيرات المناخية، التي تمس كل دول العالم دون استثناء، لأنها تحدث في طبقات الجو، وفي الطبقة الحيوية دون استثناء.

الفرضيات:

يمكن صياغة عدة فرضيات قابلة للصحة والخطأ من أجل تسهيل عملية البحث ومن أجل إيجاد احتمالات لحل المشكلة أو الإشكالية، وهنا نعطي فرضيات مركزية تتبعها فرضيات موجهة:

الفرضيات المركزية:

1- يمكن للأمن الإنساني أن يفتح مجالا آخر للدراسات ضمن إطار معرفي مبسط يحتوي داخله البيئة والبعد البيئي، ومستقبل علاقة كل منهما.

2- المفهوم المعمق والموسع للأمن الإنساني جعل العالم يدرك جملة التهديدات البيئية الجديدة، ويعمل على فتح دراسات تنبؤية.

3- أن العامل البيئي وبصفة جزئية البعد البيئي من شانه أن يعطي نظرة تفسيرية وتوضيحية باتخاذه مقاربة في تحليل الأوضاع، وقد يمكن للتداخل الموجود بين الأمن الإنساني وعامل البيئة-التي تعد أساسا إحدى إبعاد الأمن الإنساني-تفسير أحداث أخرى على صعيد العلاقات الدولية.

الفرضيات الموجهة:

والفرضيات الموجهة لا تخرج عن إطار الإشكال الرئيسي للبحث أو موضوع الدراسة، وإنما تساعد على فهم أعمق ودقة أكبر في تناول الموضوع:

1- يهدف الأمن البيئي إلى احتواء كل التهديدات والأخطار وفقا لآليات تحقيق الرشادة البيئية العالمية.

2- ربما يمكن للتهديدات البيئية أن تصبح احد تهديدات الأمن الإنساني مقارنة بتزايد تداعياتها العالمية، وقد يكون الاختلاف في النظام البيئي العالمي ناتجا عن استغلال إنساني خاطئ لموارد هذه البيئة وعناصرها.

بذلك قد يتحدد أن كلا من متغير البيئة والإنسان محكومان بعلاقة تداخلية تبادلية يمكن تغييرها من منطلق ما حدث وما قد يحدث في الواقع.

الإطار النظري للدراسة:

إن دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلوم السياسية وفقا لمقاربة واحدة غير ممكن، وإلا سوف يكون ذلك تقييدا للدراسة، وهذا نتيجة للطبيعة غير المستقرة لموضوع العلوم السياسية والتعقيد المتزايد للسياسة الدولية، لذا كان من الضروري اعتماد مختلف التصورات النظرية للعلاقات الدولية من خلال التطرق إلى هذه النظريات على شكل أطر تحليلية ومعيارية، باستعمال بعض النظريات التفسيرية Explanatory تعتمد على الابستومولوجيا الوضعية القائمة على المنهج التجريبي ،أما الثانية فتدخل ضمن إطار النظريات التكوينية Constitutive theories، وتعتمد على ابستومولوجيا بعد وضعية قائمة على منهجية بعد تجريبية والإدراك الحسي للواقع أو الوضع .

وهذا التعدد في النظريات والمداخل هو نتاج للتحولات الطارئة على الوضع الدولي والسياسة العالمية، وهو بنفسه أدى إلى تعدد الطروحات والحوارات وتزايد أدبيات دراسة موضوع السياسات الأمنية، وأثر كثيرا على تحول مفهوم الأمن بتجاوزه لبعده العسكري البحت ليشمل القطاعات الاقتصادية والسوسيو- ثقافية و البيئية ، وبذلك توجهت الدول نحو تبني مفهوم شامل، معمق، وموسع للأمن وتشكيل رؤية معينة له بناءا على نمط إدراك خاص.

لكننا لن نعتمد على هذا التقسيم النظري، بل سنعمد إلى وضع التقسيم النظري الذي أبرزته الدراسات الأمنية ودراسات الأمن الإنساني بذلك سنتطرق إلى بعض النظريات العقلانية، المتمثلة في الواقعية، الواقعية الجديدة، اللبرالية، اللبرالية الجديدة، والنظريات التأملية مثل النظرية النقدية ، الاجتماعية، النسوية، والمعيارية.

الإطار المنهجي:

إذا كان الهدف من إجراء أي بحث هو الوصول إلى نتائج علمية وتحقيق الدقة الموضوعية، فإننا حاولنا قدر الإمكان تجنب العمومية في الطرح خلال تناولنا للمقاربات الأمنية والبيئية،وذلك بالانتقال من مستويات التحليل الكلية العمومية إلى المستويات الجزئية وفق ترتيب منطقي، لذلك قمنا باختيار الأدوات التحليلية، المفهومية، النظرية والمنهجية الموجهة للدراسة والمساعدة في الإحاطة بالموضوع، ويتجلى الانتقال في مستويات التحليل من العام إلى الخاص من خلال تتبع التصورات حول الأمن الإنساني، وعرض أبعاده ثم الانتقال أو حصر الدراسة في البعد البيئي والتهديدات البيئية ، وذلك

إنطلاقا من أدوات مفهومية مثل:"الأمن"، "الأمن الموسع"، "الأمن المعمق"، "الأمن الإنساني"، "ومصادر التهديد و الخطر"، "التراع البيئي"، "الحروب البيئية"، وغيرها.

كل هذه المفاهيم تصب في إطار دراسة وتحليل موضوع البحث ضمن الأطر النظرية المعروضة في الإطار النظري للدراسة.

أما عن التقنيات التي اعتمدناها في إنجاز دراستنا هذه، فإننا اعتمدنا على توظيف تقنية تحليل النص، لكن هذه التقنية وحدها لا تكفي إن لم تكن مدعمة بتقنيات التفكيك، بذلك كان عنصر التفكيك إلى جانب التحليل والكشف عن الخلفيات وعن الأخطار المحيطية والمتنبأ بها.

وكان هدفنا من اعتماد هذه التقنيات هو تجاوز هيمنة بعض المفاهيم الوضعية الغربية التي تخدم مصالح معينة عن طريق توظيف مفاهيم بعد – وضعية تتميز بالدعوة إلى رفض هيمنة وضع مفهومي معين ومحاولة الوصول إلى بناء نمط إدراكي بديل قائم على التصور المتعدد الزوايا ومستويات التحليل.

ولعل مستويات التحليل تمثل الجانب الأكثر صعوبة وتعقيدا في تناولنا لموضوع دراستنا، وذلك راجع أساسا للطبيعة المعقدة للتهديدات من جهة، ومسائل الأمن الإنساني بصفة خاصة، ومن جهة أخرى للتناقض الموجود حتى بين نظريات العلاقات الدولية، ولذلك اعتمدنا في الإطار النظري للدراسة على نظريات عقلانية ونظريات تأملية، فالنظريات العقلانية تدفعنا إلى العمل أو البحث عن مستويات تحليل تختلف عن تلك التي نعمل عليها باستعمال النظريات التأملية، وبالتالي استخدام تصورات وإدراكات بديلة ومتداخلة.

إذن فإننا – وبناء على ماسبق – سوف نتبع منهجية مركبة من خلال دمج تقنيات التفكيك والتحليل والمقارنة، باستخدام كل من :

المنهج التاريخي والوصفي: وذلك بالعودة إلى تاريخ الدراسات الأمنية، والانتقال الذي حدث مع نهاية الحرب الباردة، من الدراسات العسكرية الإستراتيجية للأمن إلى الدراسات الأكاديمية له، إلى جانب وصف لظاهرة الأمن الإنساني، وأبعاده ، ثم الأمن البيئي، مصادره وتهديداته.

المنهج المقارن: وكان ذلك بصفة جزئية، ونسبية في بعض المطالب، واستخدم من اجل إبراز الفرق بين ظاهرتي الأمن الإنساني، والأمن البيئي ن جهة، تم إجراء مقارنة بين بعض التهديدات والقضايا البيئية من جهة أخرى.

منهج دراسة الحالة: و استخدم من اجل دراسة حالة بعد الدول المهددة بنشوب حروب

بيئية نتيجة لاختلال الأمن الإنساني والأمن بمفهومه الموسع ، ليس بغرض إعطاء إطار تطبيقي للدراسة، لأنها منحصرة في إطار معرفي ونظري، لكن من اجل إبراز صحة التحليلات والنقاشات النظرية، المنبثقة عن مثل دراسات الحالة تلك، والتي تأكدت في الواقع.

كما لا يخلو البحث من **منهج إحصائي كمي** الغرض من وراءه معرفة إحصائيات التقارير والإستراتيجية المعتمدة من طرف المنظمات حول العامل البيئي والنزاعات، والقضايا البيئية بشكل عام

من جهة ثانية تم الاعتماد على **مقترب النظام الدولي** من اجل شرح كم التدفقات داخل هذا النظام و النظم الفرعية داخله، ومن اجل وصف التحولات البينية والقومية لفترة ما بعد الحداثة، وامتدادات ذلك إلى المستقبل.

بصفة اشمل تمت المزاوجة بين المنهج التجريبي في العلوم الايكولوجية ومهج دراسة حالة الظواهر الاجتماعية لمعرفة أو لاستخلاص معطيات تهم البحث، وترتقي به من طابع استنباطي إلى طابع استقرائي، يبحث في كل من البديهيات والمسلمات.

بذلك تم استخدام العديد من المناهج والاقترابات ذات زوايا النظر المختلفة من اجل الوصول إلى بناء مدخل واحد ورئيسي في البحث، ومن اجل تسهيل وتوضيح اكبر للدراسة، وجعلها أكثر شمولا لكل جوانب الموضوع، وأيضا جعلها ذات مغزى تفسيري واضح.

الإطار الايتيمولوجي:

ليكون الاضطلاع على البحث أسهل، تم التطرق إلى تحديد مصطلحاته، مفاهيمه، ومعانيه إذ احتوى على بعض المصطلحات والمعاني الجديدة، التي تفسر محتواه، مثل:

– مفهوم الأمن الإنساني، والذي يعني بصفة عامة الحرية من الخوف والحرية من الحاجة، والذي يحتوي على بعض الأبعاد كالبعد الاقتصادي، البعد الشخصي، البعد الصحي، البعد الغذائي، البعد الجماعي، البعد السياسي، والبعد البيئي.

– الأمن البيئي و هو متعلق بالبيئة و بتدهورات البيئة يوما عن يوم ، و تناقض الموارد الطبيعية الحيوية كالماء النظيف ، وكذا تناقض الغطاء النباتي بسبب قلة الغابات ، تلوث الجو بسبب مخلفات المصانع و

الأمن البيئي يكون بتوفير بيئة صحية للأفراد و ذلك ليتمكن الإنسان من العيش بصورة طبعيه صحية وبشكل أحسن، يضمن استمرارية و استدامة الانتفاع وصولا إلى الأجيال اللاحقة.

– النزاع البيئي: وهو الحالة التي تؤول إليها الدول نتيجة الضعف الهيكلي للدولة، وضعف

الاستغلال الموردي، إلى جانب عامل الندرة الذي يولد الشعور بالخوف من اللااكتفاء، وهذا يعزز حالة الشعور بالتهديد، نحو الدخول في أزمات ونزاعات بسبب البيئية، أو من اجل البيئية.

بالإضافة إلى مثل هذه المصطلحات، هناك مصطلحات أخرى تكتنف الموضوع، مثل النظام البيئي العالمي، والاستحداث البيئي، الرشادة البيئية الإقليمية والعالمية، وغيرها من المصطلحات التي سيتم التطرق إليها بالتدقيق في مباحث وفصول البحث.

تقسيم الدراسة:

اعتمادا على الخطوات المنهجية والنظرية ولغرض بلوغ الأهداف النظرية، العلمية والعملية للدراسة، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول،، تندرج تحتها مباحث:

الفصل الأول: وهو عبارة عن مدخل نظري، تم فيه إبراز النقاشات النظرية والابستمولوجية حول مفهوم الأمن الإنساني، وكيف كان الانتقال من الدراسات العسكرية والإستراتيجية للأمن، إلى الدراسات الأكاديمية، كما تم شرح الانتقال من المفهوم الشامل والتقليدي للأمن إلى المفهوم الموسع والمعمق له الذي أتى نتيجة التحولات التي حدثت في العالم بعد نهاية الحرب الباردة، وانطلاق ظواهر جديدة في حقل العلوم السياسية تحتاج إلى التنظير، أو الاحتواء النظري.

بعد ذلك ، تم الحديث عن الأمن الإنساني، كمفهوم نابع عن تلك التدفقات المعرفية والمفاهيمية، وأيضا أبعاده التي سطرها التقرير الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994، كما تم الحديث عن مختلف معوقات إرساء و تطبيق الأمن الإنساني.

الفصل الثاني: تناول بالبحث البعد البيئي في الأمن الإنساني، حيثياته، مدركاته، المعاني والمفاهيم التي تدخل ضمن حدوده المعرفية، إلى جانب مختلف النقاشات التي تناولت بالبحث الأمن البيئي ومستقبل الإنسانية ضمن عالم معولم، يفتقر إلى مركزية تسيير الاتفاقيات البيئية، كما يفتقر إلى إلزامية تطبيقها في العديد من الأوقات، ويعتبر هذا الفصل، ركيزة الدراسة الأمنية البيئية بمختلف مستوياتها.

الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل مختلف التهديدات البيئية للأمن الإنساني ولمستقبل الإنسانية ككل، ويندرج ضمنه شرح مفصل للنزاعات البيئية، وإمكانية حدوثها بسبب تسارع الانعكاسات البيئية وأثرها على استقرار الدول وأمنها، وكيف انتقلنا من مجرد الحديث عن التهديدات البيئية إلى عيش مختلف أشكال النزاعات البيئية، و حتى الحروب البيئية، في عالم يفتقد إلى نشر وعي حقيقي وشامل بالأخطار لبيئية والحروب المستقبلية جراءها، ويبحث من اجل إرساء معالم رشادة بيئية عالمية، نضمن أثناء حدوثها حق الإنسان المستقبلي في العيش ضمن مجال بيئي أكثر أمنا وصحة.

الفصل الأول:

النقاشات النظرية والابستيمولوجية

حول مفهوم الأمن الإنساني

دخل مفهوم الأمن الإنساني حقل الدراسات الأكاديمية والمعرفية من بابه الواسع، وهذا نتيجة التطورات والتصورات الجديدة لعصر ما بعد الحداثة، وما أكتنفه من تغيير في البنى والقيم الداخلية والخارجية للدولة والنظام الدولي، نتيجة للفوضى التي يعيشها العا لم اليوم.

اعتبرت الدراسات الحالية موضوع الأمن الإنساني،كنقطة تقاطع بين مفهوم العولمة وحقوق الإنـــسان والتنميـــة الإنسانية المستدامة، فتفاقم استعماله بشكل متزايد ومتطور حتى أن بعض الدول (كندا) قد اتخذت مـــن الأمـــن الإنساني مرجعية في سياستها الخارجية.

من جهة ثانية، شكل موضوع الأمن الإنساني، اهتماما عالميا لكونه ذو بعد تهديدي مشترك يمس كل فرد مـــن أفراد شعوب الأرض، بالإضافة إلى وحدة التهديدات والأخطار الجديدة.

فإذا كان يتوجب البحث عن الأمن الإنساني كمفهوم ذو مرجعية فكرية فلسفية و تاريخية، فإن ذلك يأخـــذنا بالضرورة إلى البحث عن علاقة كل من العولمة وحقوق الإنسان والتنمية الإنسانية المستدامة في تفعيل هذا المفهوم وبعثه في ظروف، أين عرف العالم دخول حقبة علاقات دولية جديدة، مبنية على أساس التعامل المتبادل وعولمـــة حقوق الإنسان مع كونة القيم، وفقا لنموذج غرضي محض.

للبحث عن علاقة الأمن الإنساني كفكرة وكمصطلح بكل تلك المفاهيم، المجسدة على أرض الواقـــع في شـــكل قوانين حياتية، وضعية، نفعية وغير نفعية، تجب العودة إلى انطولوجيا وإلى ايتيمولوجيا المفهوم وإلى أطره النظريـــة والأكاديمية ضمن مقاربات محددة، للوصول إلى تحديد إجابات عن كيف توصل عالم ما بعد الحداثة إلى إخراج الأمن الإنساني كفكرة وكمصطلح ذو أبعاد فاعلة ومتفاعلة، بأطر تاريخية ونظرية، أصبحت في ما بعـــد صـــورة تشكل ورقة ضغط على سياسات مختلف الدول، ولماذا احتل هذا المفهوم مكانا واسعا وعميقـــا في الدراســـات الأكاديمية، ما هي مرجعيته الأساسية، والتهديدات التي يجب أخدها بعين الاعتبار، من جهة أخرى، هل هناك فعلا أمن إنساني في عا لم المخاطر، كما يقول اولريش ببك.

هذا ما سيتم الوصول إلى تحديده من خلال الفصل الأول للدراســـة والـــذي ســـيتناول النقاشـــات النظريـــة والابستمولوجية للأمن الإنساني، فالإطار النظري، من أجل شرح المعارف والتراكم المعرفي، وكذا تحديد المفاهيم، والابستمولوجي، من أجل إبراز الدراسات النقدية لهذه المعارف العلمية.

ففي حين تتناول النظرية، عملية تكوّن المعرفة الإنسانية من حيث طبيعتها وقيمها وحدودها وعلاقتها بـــالواقع، وتبرز اتجاهات اختيارية وعقلانية ومادية ومثالية، فان موضوع الابستومولوجيا ينحصر في دراسة المعرفة العلمية.

وإذا كانت الإجابات التي تقدمها نظرية المعرفة «إطلاقية» وعامة وشاملة، فإن الإبستيمولوجية تدرس المعرفـــة العلمية في وضع محدد تاريخياً، من دون أن تنزع نحو إجابات مطلقة.

وهذا ما سوف تبرزه دراسات الأمن، والأمن الإنساني فيما يلي.

المبحث الأول: الطرح التقليدي لمفهوم الأمن

إن التطرق الابستمولوجي المعرفي والنظري للأمن الإنساني كمفهوم وكظاهرة، توجب الأخذ بعين الاعتبار المراحل السابقة لدراسة الأمن الإنساني والمرتبطة أساسا بالمفاهيم التقليدية "للأمن" وكيف انتقل من حقل معرفي إلى آخر، ومن مفاهيم تقليدية مرتبطة بالدولة والوجود، إلى مفاهيم محدثة، مرتبطة بالفرد.

المطلب الأول: الأمن من منظور النظريات العقلانية

أبرزت نقاشات العلاقات الدولية لفترة ما بعد التسعينيات، بروز تقسيم جديد للنظريات المفسرة والمكونة للعلاقات الدولية، فمن إطار"**النظريات التفسيرية**"–التي تنظر إلى العالم بوصفه شيئا يقع خارج نظرياتنا عنه – في مواجهة "**النظريات التكوينية**"–التي تعتبر أن نظرياتنا تساعد فعلا على بناء العالم – و"**النظريات التأسيسية**" في مواجهة **النظريات المناهضة للتأسيسية**–التي تبحث إن كان باستطاعتنا اختبار آرائنا في العالم وتقييمها قياسا على أي عمليات حيادية أو موضوعية (التأسيسية ترى بان كل الادعاءات بالحقيقة يمكن الحكم عليها بأنها صحيحة أو خاطئة أما المناهضة للتأسيسية فتؤمن بأن الادعاءات بالحقيقة لا يمكن الحكم عليها على هذا النحو، حيث يتعذر وجود أرضية حيادية للقيام بذلك)، إلى النموذج الثلاثي الذي شكل النظرية الدولية في أواخر تسعينيات والمتمثل أساسا في **النظريات العقلانية**، **التأملية** و**النظريات البنائية الاجتماعية**، انتقالا إلى منظورات **ما بعد العقلانية وما بعد التأملية**meta-paradigm rational et meta-paradigm reflexive، الذين وضحا تطور النموذج الأول في فترة ما بعد الحداثة [(1)]

للبحث عن مفهوم محدد للأمن يجب الرجوع أولا إلى الخلفية التاريخية للاستخدامات الأولى للأمن، من إطارها الفلسفي ،إلى تحولها كميكانيزم فاعل في العلاقات الدولية في حقل الدراسات السياسية كونه من المفاهيم التي نالت قدرا كبيرا من الاهتمام في إطار علم العلاقات الدولية، منذ تأسيسه كمجال مستقل[(2)] (خاصة بعد الحرب العالمية الثانية) حيث اتخذ تسميات ومضامين متعددة جعلت منه أحد عناصر تحليل العلاقات الدولية. فعلى مسار تطور العلاقات الدولية بعد اتفاقية واستفاليا1648 كان بارزا أن الأنظمة الحكومية والدول هي الفاعلة في النظام الدولي، وهي المحددة لنوعية ومسار العلاقات بين هذه الدول، أيضا فالدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية المسؤولة عن حفظ الأمن والاستقرار في النظام العالمي، خاصة باعتبار "الأمن" على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول [(3)].

بذلك فقد اعتبرت ***التصورات المثالية***، أن الأمن يحدده مدى انسجام مصالح الدول، لذلك تجمع وحدات أو فواعل نظام في مؤسسة عالمية هو الوسيلة الوحيدة لتفادي أي إمكانية لحدوث تهديد لأي طرف. ومنه فهو إطار

---

(1)– جون بيليس، ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية. ط 1 تر :مركز الخليج للأبحاث ،الإمارات العربية المتحدة ، 2004 ،ص411.

(2)– روبرت بالستغراف، جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية .ط2، تر: وليد عبد الحي، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1995، ص10.

(3)-John Baylis and Steve Smith, The globalization of world politics : an introduction to international relations.3ed edition, oxford university press, 2001, p298.

لتحقيق الأمن الذي يخرج من إطار الدائرة القومية للدولة إلى إطار دولي وعالمي[1] ، ويصبح الأمن الدولي حسب أطروحات المثاليين الذي تحكمه معايير أخلاقية، تحددها سلطة القانون الدولي العام والمنظمات الدولية [2] (أفكار ولسون بإنشاء عصبة الأمن لحفظ الاستقرار الدولي).

من نتائج هذه الطرح ظهور نظريات و مفاهيم ذات توجه عالمي أو شمولي فيما بعد.

أما ***التصورات الواقعية*** ، فتذهب إلى العكس من ذلك، إذ يفترض الواقعيون أن القضايا الحقيقية في السياسة الدولية يمكن فهمها عن طريق التحليل العقلاني للمصالح المتنافسة والمحددة في مفهوم القوة، وحسب هذا الطرح فإن التهديد الذي يواجه أمن الدول نابع بالأساس من سعي مختلف الوحدات (الدول كفاعل واحد ووحيد) إلى اكتساب القوة أو استعمالها إذ أعتبر الواقعيون أن الهدف الأول الذي تسعى إليه الدول هو البقاء[3]، ويعتمد هؤلاء على مرجعيات "هوبز"، الذي يعتبر في حال الطبيعة، أن كل وحدة سياسية تتطلع إلى البقاء، وعليه يقول آرون "أنه في حال الطبيعة، الأمن هو الهدف الأول بالنسبة للأفراد أو للوحدات السياسية ويندرج الأمن حسبه ضمن الأهداف الأبدية" [4] .

المنظور الواقعي للأمن يرتكز على الدولة القومية (أمن حدودها، استقرارها و سيادتها) باعتبارها الفاعل المركزي، وهذا ضد أي تهديد عسكري خارجي، وبذلك فقد ارتبط الأمن بمفهومين أساسيين، يعدان الركيزة الأساسية للنظرية الواقعية:

1- المصلحة الوطنية: أين يكون الأمن هو محور أساس المصلحة الوطنية أو القومية، حيث يذهب هانس مورغانتو إلى أن الحفاظ على الوجود المادي للدولة هو الحد الأدنى من المصلحة الوطنية، وهو كذلك أحد مظاهر الأمن، ومن هنا فإن الأمن في حد ذاته مصلحة قومية .

2- زيادة حجم القوة: يتطلب الأمن وفقا لنفس المنظور زيادة قدر القوة الوطنية، وهو ما قد ينجر عنه ارتباط الأمن القومي بمفهوم الدفاع، على أساس أن الشكل السائد للقوة هو القوة العسكرية[5] .

بذلك فقد حصر التصور الواقعي للأمن، في بقاء الدولة أساسا، والاعتداء المسلح ضدها، أي اختزاله في قضية حماية ودفاع، وهذا ما جعل الأمن موضوع للدراسات الدفاعية والإستراتيجية، التي سيطر عليها التصور الواقعي إلى وقت محدد. هناك العديد من الدراسات التي انتقدت التصور الواقعي، الذي ربط مفهوم الأمن بالحرب، وقد تزعمها "جوهان غالتونغ" Johan Galtung، بدعواته إلى إرساء سلام ايجابي[6] و"كينيت بولدبنغ" Kenneth Boulding بمفهومه الخاص بالسلام المستقر، فالأمن حسبهم ليس قرينا بحالة الحرب فقط، بل

---

[1]-Jean Jaques Roche, <u>théorie des relations internationales</u>, 5 edition, Montchrestein, EJA PARIS, 2004, p44.

[2]- Idem.

[3]- Pierre De Senarclens, et Yohan Ariffin, <u>la politique internationale: theories et enjeux</u>. 5eme edition, armand colin editeur, paris, 2006, p20.

[4]– عبد النور بن عنتر ،" تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، <u>مجلة السياسة الدولية</u>، المجلد 40، العدد 160، أفريل 2005، ص57.

[5]- Ibid, p38.

[6]- Christian Geiser, « approches theoriques sur les conflicts ethiques, et les refugiés : http://www.dandurant.uqam.ca/download/gripci/geiser/parent-bosnie.doc

يتضمن القضاء والتقليص من حدة التهديد غير المباشر[1] ، وقد أدرج تحت ذلك بعض المفاهيم المتعلقة بالأمن، كالأمن المشترك [*] ، ومن خلاله الأمن المتكامل، الأمن المتبادل، والأمن التعاوني[2] .

من جهتها، تقوم ***نظرية النظم*** على إعطاء تفسير لتأثير المداخلات المرتبطة بهيكل أو بنية النظام الدولي، فتوزيع القوة والأدوار بين وحدات النظام الدولي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن القومي، الذي يتأثر وفقا لذلك ببنية النظام (أحادي، ثنائي، تعددي)، وكذا بقيم هذا النظام ونمط التفاعل السائد فيه (توازن، القوى، ردع)[3].

انطلاقا من ذلك، يؤكد أنصار هذا الطرح، أن فهم الأمن كظاهرة يتم في إطار طبيعة النظام الدولي ذاته .

في فترة الحرب الباردة، سادت فكرة الأمن الجماعي في ***التحليلات الليبرالية***، فحسب "غولد ستاين" "Goldstein" فالأمن الجماعي يتمثل في تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل أخر[4]، هذا الأمن أساسا يؤدي أربعة وظائف تتمثل أولاه في الرد على أي عدوان (أي محاولة لفرض الهيمنة) ثم إشراك كل الدول الأعضاء و ليس ما يكفي من الأعضاء للتصدي للمعتدي .وهذا بتنظيم رد عسكري .كما لا يترك للدول (الأعضاء) منفردة لتحديد ما تراه من إجراءات مناسبة تخصها وحدها وهذا ما يجسد تصورا كانطيا للأمن الجماعي[5] والذي تستند عليه نظرية السلام الديمقراطي، التي تبحث عن زيادة الأمن والسلم الدولي.

كما يستند الأمن الجماعي إلى ثلاثة شروط رئيسية: أن تتخلى الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، انه يتعين عليها توسعة نظرتها إلى المصلحة العامة الوطنية بحيث تشمل مصالح الجماعة الدولية وأنه يتوجب على الدول التغلب على خوفها وان تعتاد على أن يثق بعضها ببعض[6].

في ***الاتجاه الماركسي*** أو رواد نظرية التبعية، كان التحليل مختلفا. هؤلاء يرون أن العلاقات الدولية القائمة هي حلقات من الصراع بين البروليتاريا العالمية التي تمثل العالم الثالث (دول المحيط) والبرجوازية العالمية التي يمثلها الشمال أو المركز[7]، حيث تسود تبعية أحادية الاتجاه كنمط للعلاقات بين الطرفين، و بذلك يخضع الأمن لهذا النمط من العلاقات.

---

[1]) –Idem.

[*]– وذلك في تقرير" ايقون بار"Egon Barr المقدم للجنة palme عام 1982، ادى ذلك الى تبني مفهوم أوسع للأمن كالأمن التعاوني، وفيه يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات، الأمن المتبادل، وفيه يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول منفردة الى تعظيم امنها على حساب الدول الأخرى، والأمن المتكامل الذي يتضمن أشكال التهديد.

[2]-Idem

[3]–Morton A.Kaplan, “variants on six models of the international system”, from : James N.Rosenau, international politics and foreign policy, a reader in research and theory. The free press publications, New York. Pp(292,293,294).

[4]– جون بيليس ، ستيف سميث، مرجع سابق، ص، ص(433،،432430).

[5]– نفس المرجع، ص 430

[6]– تاكايوكي يا ماموروا "مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، تر:عادل زقاغ، مجلة قراءات عالمية، مجلد رقم 1، عدد1، ربيع2005،ص39

[7]– Pierre de Senarclens, et Yohan Ariffin, op cit, p101.

فدول المحيط معرضة بشكل مستمر للاختراق، أي قدرة دول المحيط على تحقيق وتدعيم الأمن القومي مرتبط بقدرتها على التقليل من تأثيرات تبعيتها للمركز.

من خلال هذه التصورات، نجد أنه ليس هناك توصل إلى نظرية عامة وشاملة للأمن، وقد انعكس ذلك على المضامين المعطاة والمصطلحات المستخدمة في هذا الحقل مع تغير الأطروحات الفلسفية لبعض الاقتراحات النظرية، وكذا مع بروز فواعل جديدة، تحرك ظواهر العلاقات الدولية، ظهرت امتدادات تنظيرية أخرى، لطروحات كانت تشكل النقاش النظري التقليدي، وهي المنظور العقلاني الذي يحتوى كلا من النقاش الواقعي الجديد والليبرالي الجديد في التحليل.

كامتداد للواقعية، أتت الواقعية الجديدة كإحدى نظريات أو اقتراحات المنظور العقلاني تعطي تفسيرات ممنهجة و دقيقة من وجهة نظرها إلى الأمن كظاهرة، وإلى الأمن كمفهوم فاعل مستحدث، ومتجدد في العلاقات الدولية.

على عكس النظرية الواقعية، فإن ***الواقعية الجديدة*** قد أعطت تفسيراتها للأمن من جانب غير عسكري وغير دفاعي لتفعيل هذا المفهوم[1] ، حيث أصبح التفاعل الدولي قائما على أساس الاعتماد المتبادل، الذي يتضمن في مفهومه البسيط حالة من التبعية ذات الاتجاهين بين الدول.

بذلك فالدول لا تستطيع التقليل من حجم تبعيتها، وزيادة قوة موقفها في علاقات الاعتماد المتبادل لتكون في موقع أفضل فيما يخض تحقيق الأمن أي تكون أكثر أمنا.

من جهته ، يعتبر رائد الواقعية الجديدة " كينيث والتز"Kenneth waltz أن الأمن هو الغاية الاسمي في نظام فوضوي [2] .بمعنى وجود حالة من الفوضى تحكم العالم، لغياب حكومة مركزية عليا مع وجود مبدأ Self-Help الذي يحكم الدول.

بناءا على أفكار الواقعية الجديدة، فإن الأمن يتعلق إلى حد كبير ببنية النظام الدولي وقد تتصف السياسات العالمية في المستقبل بالعنف نفسه الذي اتصفت به في الماضي.

حسب" ميرشايمر"Mearsheimer" التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم، و له حدود لأنه مقيد بمبدأ التنافس الأمني المسيطر، الذي لا يلغيه التعاون مهما كان حجمه.أي إمكانية دخول الدول في حرب رغم وجود تعاون قد يفضي إلى تنافس أمني، في عالم تعمه الفوضى والشك، بمعنى أن السياسات الدولية قد لا تتصف بالحروب المستمرة، ولكن قد يكون هناك مع ذلك تنافس أمني شديد، يكون قيام الحرب فيه أمرا متوقعا باستمرار.

من جهة ثانية، يبقى *الليبراليون الجدد* متمسكون بفكرة الأمن الجماعي، وأفكار السلام الديمقراطي، الذي يدعم فكرة الأمن الدولي، والذي تحققه المؤسسات.

المطلب الثاني: الأمن من منظور النظريات التأملية

يشمل هذا الطرح بعض النظريات التي برزت في نهاية القرن العشرين، فإذا كانت النظريات العقلانية

---

(1)-John Baylis and Steve Smith, op cit; p 305.

(2)- Pierre De Senarclens, et Yohan Ariffin, op cit, p48.

بريادة الطرح الواقعي الجديد، والليبرالي واللبرالي الجديد، تركز على قضايا الأمن القومي والدولي، من وجهة نظر تفسيرية للوضع القائم مع إعطاء أبعاد ومستويات للأمن تتعلق بالدولة، و بمؤسسات غير الدول، فأن النظريات التأملية تكتنف المدرسة النقدية والمدرسة المعيارية، نظرية علم الاجتماع، ونظرية المساواة بين الجنسين وكذا ما بعد الحداثة، قد ركزت على طروحات منافسة لسابقتها تعتمد على منهج تأملي، مفعم بالقيم، وبتصورات وفرضيات تختلف عن فرضيات النظريات العقلانية.

فالنظرية المعيارية المعاصرة، تؤكد في مجالات نقاشها على استقلال الدول وعلى الأطر الأخلاقية لاستخدام القوة وعلى العدل الدولي، وتركز نظرية المساواة بين الجنسين على موضوع المرأة والرجل في العلاقات الدولية[1] وكيف أن الأمن موضوع يهم المرأة والرجل على حد سواء، (النظرية النسوية، وأفكارها حول العلاقة بين الفقر، النمو الديموغرافي نقص الأمن) غير أن ما يهمنا في البحث هو تقديمات ونقاشات النظرية النقدية التي قدمت أطروحاتها حول الأمن .

وترجع جذور ***النظرية النقدية*** إلى الماركسية التي انبثقت عن مدرسة فرانكفورت في عشرينيات القرن الماضي[2] ، من أحد مؤسسيها" ماكس هوركهايمر"،الذي ميز بين النظرية التقليدية والنظرية النقدية.

فبعد احتدام النقاش بين التصورين الواقعي واللبرالي للأمن والتحولات الحديثة أثيرت الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطار الأمن النقدي. التي وضع أساسها منظرو مدرسة فرانكفورت من أمثال ماكس هوركهايمر وتيودور ادورنو و يورقن هابرماس، وتقدم المقاربات النقدية نفسها على أنها أكثر اهتماما بعرض أزمة استعراض الظواهر في الفكر الغربي التنويري و بالخصوص القضايا المتعلقة بالأسس والنهايات، والاختلاف وسلم المعرفة[3].

وقد أتت هذه النظرية لتفسر الظاهرة محل الدراسة، غايتها ليست بالأساس إيجاد جواب للسؤال " لماذا"، ولكن سؤالها هو "كيف" حدثت الأشياء كما حدثت؟[4]

ترى هذه النظرية أن البنى الاجتماعية حقيقية في تأثيرها بينما لا يراها أصحاب النظرية الوضعية كذلك. لأن تأثيرها لا يمكن أن يلمس بشكل مباشر. كما أن الحقائق هي حصيلة لأحداث اجتماعية وتاريخية محددة.

من جهة أخرى تعطي هذه النظرية ابستومولوجيا تأملية لما وراء المنظورات العقلانية، حيث أن هدفها هو "نقدي" كما أدرج "كوكس". وكنتيجة لذلك بادر المنظرون النقديون سواء أكانوا من اقتراب الأخلاق العالمي، أو الاقتراب النيو-غرامشي، إلى البحث من اجل فهم التعقيد الاجتماعي/السياسي/التاريخي، الذي تطورت داخله هذه المتغيرات.

بتحديد أكثر، هدف هؤلاء هو إقامة تفكير حول ما وراء المنظور العقلاني، من ناحية أن العلم يجب أن يكون نقدي لذاته ونقدي للمجتمع المنتج له.

---

(1)- John Baylis and Steve Smith, op cit; p 313.
(2)- Jean Jaques Roche ,op cit, p137.
(3)- helen Viau, « la théorie critique et le concept de la sécurité en Relations internationales »,p1. http://www.er.uqam.ca/nobes/cepes/notes/note8.html
(4)- John Baylis and Steve Smith, op cit; p238.

فالنظرية النقدية تقع بمعزل عن النظام السائد، وتتساءل كيف تطور–حسب كوكس -هذا النظام وهي تقييم تأملي للإطار الذي تفترضه نظرية حل المشكلات كأمر واقع[1] .

في الواقع فأن تحليلات النظرية النقدية حول الأمن، قد أعطت أبعادا جديدة للأمن، وكذلك مفهوما ومعنى جديدا، انطلاقا من ابستومولوجيا ومن انطولوجيا ومن مميزات معيارية، ذات قطيعة مع الاقترابات العقلانية.

غير أن هذا لا يستثني أن مسلماتها الأساسية تأخذ بعين الاعتبار كل ما قدمته النظرية الواقعية الجديدة، وجهودها من أجل إعطاء مفهوم جديد للأمن.

تبرز هذه النظرية، أنه مع نهاية الحرب الباردة، وتنوع التهديدات المتجددة مع غلبة نمط الصراعات الداخلية، فان المنظور التقليدي والعقلاني للأمن لم يعد كافيا، لذلك فهناك حاجة لتوسيع مفهوم الأمن[2] .

واعتبرت المحاولات التنظيرية للبريطاني "باري" بوزان (Barry buzan)، الرائدة في هذا المجال، فحسبه، الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا. un objet référent[*] إذ يرى أن "الأمن لا يتلخص فقط في الأمن الوطني وحده (أو أمن الدولة) ولكنه يتوسع ليشمل أبعادا وقطاعات جديدة، هذه القطاعات هي: العسكري السياسي، الاقتصادي، البيئي والمجتمعي"[3] .

و لم تنحصر دراسات "بوزان" "Buzan" لمسألة الأمن في وصفها كظاهرة، ولكنها كانت دراسات تفسيرية تحليلية، وفي ذلك أكد أن توسيع الأمن هو نتيجة حتمية لبروز تهديدات جديدة وموضوعية تهدد المجتمعات الغربية، وفي الطبعة الثانية لكتابه"People, states and fear" التي صدرت في 1991[4] وضح المنطق القطاعي المتحكم الذي يؤدي إلى إنتاجات أمنية، لكن وبكل تحفظ، استمر في طرح فكرة أن مفهوم الأمن هو استمرارية الوجود مع احتمال وجود التهديدات[5] .

ما يمكن قوله أن أعمال"بوزان"Buzan" قد شكلت همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن، خاصة بعد أن سمحت تحليلاته بتوسع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة (اقتصادية، بيئية، سكانية، هوياتية) وتعميقها بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل: الدولي الإقليمي، المحلي، المجتمعي[6] .

---

(1) - helen Viau, « la théorie critique et le concept de la sécurité en Relations internationales »,op cit.2.

(2)-Human Development Report, New dimensions of human security ,Oxford university press,Oxfoed,New york,1994..
http://www.undp.org/hdro/1994/94.htm.

(*)– في مصطلحات مدرسة كوبنهاغن، (المقدمة من طرف "بوزان"Buzan" و "أول ويفر" waever) الموضوع المرجعي عرف كما يلي:

(3)- Referent objects : «things that are seen to be existentially threatened and that have a legitimate calaim to survival».

(4)- Barry Buzan, "rethinking security after cold war", cooperation and conflict journal ,vol 32,n 1,1997, pp (05,28).

(5)–Barry.Buzan, People States and fear :an agenda for International security studies, in the post cold war era,2nd edition, Longman,1991.p48.

(6)- Joris Peignot, la sécurité humaine, centre de documentation de l'école miliaire, CEDOC, septembre 2006, p5.

سيبرز ذلك جليا في الدراسات الأكاديمية حول الأمن أين انتقل الأمن من الدراسات الإستراتيجية إلى الدراسات الأمنية بعدها إلى الدراسات الأمنية النقدية، التي خرجت بتصورات موسعة أكثر حول الأمن وحول "مفاهيم الأمن. ما يمكن قوله هو أن النظرية النقدية لا زالت المسيطرة على تحليلات ما بعد الحداثة للأمن.

المطلب الثالث: انتقال المجال المعرفي للأمن: من البعد العسكري الاستراتيجي إلى البعد الأكاديمي

للحديث عن مفهوم الأمن من بعده الأكاديمي، يجب الرجوع إلى دراسات ونقاشات مراكز البحث العالمي، التي تهتم بالعلوم السياسية كحقل معرفي وبالعلاقات الدولية – على وجه الخصوص –كميدان نظري وتطبيقي في نفس الوقت، لتحليلاتهم.

قد حظي الأمن بمجال واسع للاهتمام ضمن أطر نظرية تقليدية وحديثة معاصرة، ومن جانب مراكز البحوث، اعتبرت مراكز الدراسات الإستراتيجية هي الرائدة في مجال الأمن خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وانفجار القنبلة النووية أين تطور هذا المجال كإطار وكحقل دراسي أكاديمي خارج عن الجهاز العسكري والدفاعي للدولة. وقد جسد ذلك تحول الرهانات حول الأمن من المنظور الفلسفي والأخلاقي إلى الدراسات الكمية والرياضية .

و قد شكلت المقاربة الواقعية الكلاسيكية للأمن الإطار المرجعي النظري لكل الدراسات الإستراتيجية و السياسات الأمنية بعد الحرب العالمية الثانية و فترة الثنائية القطبية(1) .

هيمنة مصطلح الأمن على الدراسات الإستراتيجية كان لأن هذا المصطلح من جهة، هو مصطلح كثير التداول في حقل العلوم السياسية وبصفة خاصة في العلاقات الدولية ، وهو أيضا دائم الحضور في الاهتمامات اليومية والعامة لكافة الأفراد ، يشمل كل جوانب الحياة و يمكن اعتباره من أهم المحددات لسلوك الأفراد والجماعات والوحدات السياسية(2) .

من جهة ثانية، فإن مفهوم الأمن هو مفهوم يختلط بمفاهيم أخرى مثل مفهوم القوة ،المصلحة، القومية، الاستقرار، الأمن الجماعي، التهديدات والسؤال يكمن في، هل يمكن الاستمرار في تصور الأمن في إطار أنه مسألة تنحصر في الدفاع؟ بذلك احتاج الأمن إلى تحليل معمق نظرا لطبيعته المعقدة و المركبة.

وفقا لأصحاب الدراسات الإستراتيجية, الأمن هو الحرية من التهديدات والأخطار، أي قدرة الدولة على حماية مصالحها من أخطار وتهديدات قائمة فعلا أو محتملة، وارتباط الأمن بالدولة يجعله يعني قدرة الدولة على حماية كيانها المادي وكذلك قيمها الجوهرية(3) .

يشرح ليبمان ذلك بقوله "إن الدولة تكون أمنة حينما لا تكون مضطرة إلى التضحية بقيمها إذا ما أرادت تجنب الحرب، وأن تكون قادرة في حالة وجود تحدي صيانتها بالنصر ".

من جهة أخرى الاعتماد على القيم في تعريف الأمن يطرح جملة من المشاكل، أهمها صعوبة تحديد القيم بشكل

---

(1)- Pierre De Senarclens, et Yohan Ariffin, op cit, p64.

(2)- Jhon Spanier, Games nations play, 7th edition, congressional quarterly press,Washington D,C,1990. pp(74,90).

(3)- Pierre De Senarclens, et Yohan Ariffin, op cit, p64.

دقيق، خاصة إذا تعددت الاتجاهات داخل البيئة السياسية[1].

في نفس الإطار الاستراتيجي، تتجه بعض التعاريف نحو ربط مفهوم الأمن بالعوامل العسكرية.حيث يكون الأمن نتيجة لذلك، حماية الدولة من أشكال الاعتداء الخارجي و الجاسوسية والتأثيرات المعادية الأخرى، ويعني أيـضا قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف.

من هنا فإن الإطار الإستراتيجي يعتبر من العوامل العسكرية على أنها المتغير الأساسي في تعريف الأمن، ومواجهة مصادر الخطر ,فأمن الدولة يطلق عليه اسم الأمن القومي، يرتبط في نفسية الفاعلين السياسيين بمفهوم الدفاع وفي الواقع بالقوات المسلحة .

غير أن هذا قد يطرح عدة تساؤلات، هل الأمن متعلق فقط بأمن الدولة في ظل وجود تهديدات تعيق استمرارها العضوي؟ أم أن الأمن متعلق بأبعادها الداخلية والخارجية ؟[2]

لفترة طويلة ظلت التحليلات الإستراتيجية هي المسيطرة على مواضيع الأمن، وأعطت له أبعاد ومستويات من زوايا نظر متعددة، أبرزها مستوى الأمن القومي، الإقليمي، الدولي.

غير أن دخول العلاقات الدولية في إطار التعددية من جهة وزيادة تشابك علاقات الاعتماد المتبادل مـن جهـة أخرى قد أدى إلى تراجع دور التحليلات الأكاديمية الإستراتيجية حول الأمن، وتراجعت إبستيمولوجيا البحـث المؤسسة على المنهجية الكمية وعلى الاقتراحات المسبقة للفاعلين العقلانيين و نظرية اللعب بعد أن فشلت هـذه الأخيرة في إعطاء شرح كمي حول لماذا خسرت القوة العظمى في العالم "الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في الفيتنام؟"[3] تاركة المجال للدراسات الأمنية التي اهتمت بالنقاشات والحوارات النظرية، التي شكلت حمل العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة .

لذلك أعطي سببان لهذا التراجع الملحوظ:[4] فالأول هو عدم قدرة الاستراتجيين الذين يعملون في مراكز بحـث متطورة ومتخصصة في التنبؤ بالحرب الباردة —كما ذكر سابقا-وعدم تقديمهم لأي إطار منهجي يسمح بفهـم ومواجهة تحولات الوضع الدولي المتصارعة والمتجددة ضمن المجتمع الابتسمي «Epistemique

والسبب الثاني هو ظهور جيل ثاني من المتخصصين الأكاديميين في نهاية الثمانينات، اهتماماتهم كانت منصبة على العلاقات الدولية كحقل معرفي يهدف خلق مجال بحث أكاديمي خاص بمسائل الأمن داخل إطار العلوم الاجتماعية وهذا بالعمل في إطار شبكات اجتماعية وليس داخل مؤسسات جامدة مثل Rand Corporation .

---

(1)- Joris Peignot, op cit,08.

(2)-Hélène Viau, « la théorie critique et le concept de la sécurité en Relations internationales »,op cit.04.

(3)- Hélène Viau, la reconceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique:quelque pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale,centre d'études des politiques étrangères de sécurité, CEPES,université de Québec, Montréal, 2000.p6.

(4)-Hélène Viau, « la théorie critique et le concept de la sécurité en Relations internationales »,op cit.04.

بذلك استبدلت الأولى بالثانية، التي تبحث عن عقلانية وإعطاء معنى للدراسات الإستراتيجية دون تشكيل قطيعة تامة معه، إذ كونوا فرضيات توضيحية حيال كل الأحداث الدولية كالتراجع النووي، جذور التحالفات، نهاية الحرب الباردة وغيرها غير أن ما خرجت به هذه الدراسات الأمنية، هو جيل ثالث من المختصين الأكاديميين في المجال الاستراتيجي والأمن، كونوا النظرية النقدية للعلاقات الدولية، تهتم بالدراسات النقدية الأمنية.

ويمكن القول أن هناك أربعة أسباب عامة ساهمت بصفة مباشرة في تشكيل النظرية النقدية للدراسات الأمنية، هي:

1- تقديم نظرية بديلة للمقاربات الأنجلو- أمريكية المهيمنة، في إطار ابستيمولوجي أنطولوجي ومعياري يسمح بإعادة مساءلة "الحقيقة" التي عرضت من طرف ما وراء المنظور العقلاني.

2- تبيان أن تضييق مفهوم الأمن في القوة العسكرية التقليدية سيصبح إشكالية إذا أخذنا بعين الاعتبار بعض العناصر مثل: توسيع دائرة الضغوطات على الخيارات الأمنية، تطور التوجه نحو الاعتماد المتبادل الأمني، التطور والتقدم الكبير في مستويات القوة التدميرية الذي أنتجه السباق نحو التسلح دون الزيادة في مستويات الأمن.

3- تقديم إطار نظري ومفاهيمي متكيف مع المتغيرات الدولية التي طرأت منذ نهاية الحرب الباردة مثل: النزاعات البينية في يوغسلافيا سابقا، في رواندا، السودان، في الزئير...، الإرهاب الذي أصبح ظاهرة دولية أو عالمية تهدد دول العالم...، قضايا الهجرة التي تخلق توترات عديدة كالعنف الاجتماعي، الرهانات البيئية التي قد تنتج عنها نزاعات بين الدول، إضافة إلى الاستهلاك المتنامي للموارد الطبيعية بمقابل تزايد النمو الديموغرافي.

4- القدرة على معرفة التهديدات ومصادرها مثل الفوارق الاجتماعية، الأزمات المالية، الكوارث الإيكولوجية "البيئية"، تراجع حقوق الإنسان، نقص وعدم كفاية الموارد الغذائية وغيرها...، حيث أن ابستيمولوجيا ما وراء المنظور العقلاني لم تكن تسمح لهذه المفاهيم بالتكيف، فاعتبرتها جامدة لا تقبل التغيير. (1)

في الحقيقة فإن الدراسات النقدية للأمن قد أعطت أسس معرفية وفلسفية جديدة للأمن, فمن أمن يبحث عن بقاء الدول إلى أمن يبحث عن بقاء الأفراد و الشعوب بالضبط هو تحول من العلاقة الهوياتية "نحن وهم " الحضرية إلى علاقة دولية جامعة "نحن الناس" أو "نحن الشعب" (2) .

بذلك أصبح الحديث عن الأمن الموسع وعن أبعاد جديدة للأمن، كالأمن الاجتماعي المرادف للأمن الهوياتي حسب "باري بوزان". والأمن العسكري، الذي يخص مستوى المتفاعلين (الهجوم والدفاع)، والأمن السياسي، وهو الاستقرار التنظيمي للدول وتضم الحكومات و الإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها، الأمن الاقتصادي ويخص الموارد المالية والأسواق ومستويات مقبولة من الرفاه داخل الدولة، الأمن البيئي ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي والكوني.

---

(1)- Hélène Viau, «la théorie critique et le concept de la sécurité en Relations internationales » , Op, Cit. pp (4,5).

(2)– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص59.

المبحث الثاني: التصورات المعرفية والنظرية حول الأمن الإنساني

تأثرت الدراسات النقدية الأمنية بالأوضاع العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أين برز التحول القيمي والبنيوي الذي خلف، توسعا و تدفقا في مجال المفاهيم الجديدة، وهذا ما أعطى الحاجة للتنظير والبحث عن أجوبة لمظاهر جديدة في العلاقات الدولية، من اجل احتواء تلك التغيرات في المضمون الدولي.

وتعتبر المدرسة النقدية الأمنية، رائدة البحث في الأمن بالمفهوم الموسع، والتي اتخذت من مفهوم/مصطلح الأمن الإنساني، إطار ذو مرجعية جديدة في التحليل.

وقيل التطرق إلى النظريات والنقاشات النظرية للأمن الإنساني، نتطرق أولا إلى مفهوم هذا الأمن ، خصائصه ومستوياته.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني، بين التوسع والتعمق

للحديث عن الأمن الإنساني كمصطلح جديد فاعل وفعال في شبكة العلاقات بين الدول وبين الأشخاص وللوصول إلى شرح ما المقصود بالأمن الإنساني تجب العودة أولا إلى بداية ظهور هذا المصطلح كفكرة ثم كمفهوم اجتاح الدراسات النظرية والأكاديمية[(1)] ، كما يجب التساؤل حول لماذا ظهر هذا المفهوم في الفترة السابقة(1994) تحديدا، وليس قبل ذلك، رغم أن محتويات هذه التسمية، لها جذور ظهرت قبل ذلك[(2)] (مثل الكوسموبوليثانية، العمل الإنساني، السلوك الإنساني).

كما ذكر فإن العديد من الباحثين والمحللين على فترات متلاحقة و متسلسلة، قد اتخذوا مفهوم الأمن بأبعاده ومعانيه لتحليل سلوكية الدولة تجاه الداخل والخارج، هذا المفهوم الذي تدرج في مكتنفاته ليصل من البحث عن الأمن الدولي والاستقرار إلى البحث عن الأمن الإنساني بكل معاييره .

لتحديد مفهوم الأمن الإنساني بدقة، يجب الرجوع إلى:

1- الأمن الإنساني(البشري) وتقرير الأمم المتحدة الإنمائيPNUD 1994:

ذكر هذا المصطلح لأول مرة مع نهاية الحرب الباردة كمرجعية في التفسير "لماذا يستوجب إعادة وضع معنى للمفهوم التقليدي للأمن[(3)] ، غير أن إعطاء مفهوم للأمن الإنساني قد كان من طرف تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUDسنة 1994.

ومنه شرحا وفسيرا محددا لمفهوم الأمن الإنساني، ضمن نطاق التنمية الإنسانية[(4)]

فقد عالج التقرير أنماط التهديدات التي يواجهها العالم اليوم، والتي تعيق التنمية بذلك كان تقرير البرنامج الإنمائي

[(1)]-Jean-François Rioux, la sécurité humaine : une nouvelle conception des relations internationales, l'Harmattan ,Paris, p06.

[(2)] - Emma Rotshild, "what's security?", Deadalus, vol 124,n3, 1995 http://www.findarticles.com/p/articles/mi/_qa3671/is/_199507/ai/_n8724941/print.

[(3)]- Hideaki Shimoda, «the concept of human security; historical and theoretical implications», http://home.hiroshima-u-ac.jp/heiwa/pub/E19/chap.-pdf. p1.

[(4)] -United Nations Development Programme, op cit.

للأمم المتحدة PNUD سنة 1994، أول من نظر لمفهوم الأمن الإنساني وأدخله بقوة في الدراسات الأمنية[1] . بعد أن أعطى نظرة توضيحية حول وجوب وإلزامية الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية في العا لم، غــير أن تفـسير وتحليل مفهوم الأمن الإنساني تاريخيا ونظريا ومعرفيا ، يبرز أشياء أخرى متلازمة .

"والحرية من الحاجة Freedom from fear" ومن خلال وضع الحرية من الخوف فــإن الدراسـات التاريخية بينت " الدعامتين الأساسيتين للأمن الإنساني "Freedom from want".

أن هذان المعطيان[2] ، هما نفسهما ما تحدث عنه، وللأول مرة الرئيس الأمريكي "فــرانكلين روزفلــت" سـنة 1941،كهدفين للدخول في الحرب العالمية الثانية، واللتان كانتا فيما بعد من الــدعائم أو الركــائز الأساســية لتأسيس منظمة الأمم المتحدة سنة 1945[3] (ما لوحظ داخل التقرير هو إصراره على القول بأن الحريتين مــن الخوف ومن الحاجة ،قد كانتا من أسس بناء منظمة الأمم المتحدة) فإذا تم ربط الأمن الإنساني بالحرية من الخوف والحرية من الحاجة، اللتان كانتا إحدى تبريرات الولايات المتحدة لدخول الحرب العالمية الثانية، فإن الأمن الإنساني يصبح بدوره أحد أسباب دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، غير أن الزمان والمكان قد شكلا اختلافا للحريتين وهو ناتج عن اختلاف في الحجم ونوعية التهديدات التي تحول دون توفرهما .

بداية تقرير الأمم المتحدة للتنمية تقول أنه "بعد خمس عقود من هيروشيما وناكازاكي فنحن بحاجــة إلى انتقــال عميق آخر من التفكير في الأمن النووي إلى الأمن الإنساني.(الأمن كان يعني الأمن القومي أي أمن التراب الوطني ضد العدوان الخارجي ،بالتالي فقد كان الأمن مرتبطا بأمن الدولة أكثر منه بأمن النــاس، في حــين تم إهمــال التهديدات التي تمس الناس بصفة مباشرة كالبطالة والأوبئة والمجاعة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي وغيرها). وهنا نجد ان الأمن الإنساني ،ليس أمنا متعلقا بالأسلحة، بل بكرامة الإنسان وبحياته[4] .

وفقا للتقرير فإن "التنمية البشرية مفهوم واسع النطاق لأنها "عملية توسيع خيارات النــاس" أمــا الأمــن الإنساني فمعناه "استطاعة الناس ممارسة هذه الخيارات بأمان وحرية واستطاعتهم أن يكونوا واثقين بدرجة معقولة من **Safely And Frealy** أن الفرص المتاحة لهم اليوم لن يفقدوها غدا[5] .

من خلال ذلك يظهر أن التقرير أستغل في شرح وتفسير مفهوم الأمن الإنساني انطلاقا مــن تــصوراته حــول التنمية.مع إشارة إلى خصائصها الأربعة وهي العالمية، الاستقلالية.

وقائية مستبقة وتمركزية حول الناس[6]، في شرح معمق لمفهوم الأمن الإنساني حسب ما ذكره التقرير، قسم الأمن الإنساني إلى شطرين أو مظهرين :

1- الأمان من الأخطار أو التهديدات المؤمنة مثل المجاعة و الأوبئة و القمع السياسي.

---

(1) - Joris Peignot,op cit, p16.
(2) -United Nations Development Programme, op cit..
(3) -Emma Rotschild, op cit.
(4)- Roland Paris, Human security ; paradigm or hot air ?, international security journal, vol 26,n2, fall 2001, p89.
(5)–عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص35.
(6) - Hideaki Shimoda, op cit.12.

2- الحماية من الاضطرابات و الاختراقات المفاجئة للحياة اليومية و هذا لإعطاء مفهوم موسع له.

وهناك تعريف اللجنة المستقلة حول التدخل و سيادة الدول في 2001: عرّفت الأمن الإنساني على أنه يعني:

"أمن الأشخاص، أمنهم الجسماني ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي، وكذا احترام كرامتهم واستحقاقاتهم ككائنات بشرية، وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية. فالأمن لم يعدّ في الإقليم وبواسطة التسلح، وإنما أصبح يعني أكثر أمن الأفراد والأمن بواسطة التنمية الإنسانية والوصول للغذاء وللعمل، وفي الأمن الإيكولوجي".[1]

غير أن ما لوحظ من خلال إعطاء مفهوم موسع للأمن الإنساني هو إصرار تام على الانتقال من المفهوم الضيق للأمن القومي الى كل المفاهيم الشاملة للأمن الإنساني، ومن البحث عن تسلح لحماية الأفراد إلى البحث عن تنمية إنسانية مستدامة. ذلك لأن الأمن يتحقق بوسائل سلمية غير عسكرية[2] (الانتقال من الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة التنمية البشرية المستدامة).

لكن بالرغم من ذلك يوجد غياب تعريف منهجي محدد للتقرير، ولازال مفهوم الأمن الإنساني يكتنفه بعض الغموض و الالتباس، وذلك لنقص معرفي مرتبط به مع عدم وجود تعريف مشترك خاص بالأمن الإنساني[3] .فكما خرج به تقرير 1994 فهو الحرية من الخوف، و الحرية من الحاجة، دون إعطاء بعد أكاديمي له.

2- تعاريف مقدمة للأمن الإنساني:

من أجل وضع تحديد واضع لمعنى الأمن الإنساني، يجب طرح السؤال، امن من؟ والأمن من ماذا؟ حيث أن الأمن الإنساني يأخذ كمرجعية الأشخاص ومجتمعاتهم، قبل الإقليم أو الدولة، ومن جهة ثانية، في تحديد الأمن من ماذا، فالأمن الإنساني يوضح عوامل التي تهدد بقاء الشعوب وأمنهم، إذ ترى أن الأمن الوطني غير كاف لحماية الأفراد، وهذا ما ستتم ملاحظته في المقتربات النظرية للمفهوم.

ويرى "اكسوورتي لويد"Axworty Loyd وزير الشؤون الخارجية الكندي، أن المرحلة الراهنة ساهمت بشكل أساسي في تغيير المفهوم التقليدي للأمن، فالأمن الإنساني يوجه الاهتمام للبشر، ويهتم أساسا بالفرد والأوضاع التي يعيش فيها هذا الفرد، حيث تتوفر حاجاته الأساسية ويجد الكرامة الإنسانية، التي تشمل المشاركة ذات القيم [4].

وتعرف لجنة امن الإنسان، الأمن الإنساني على أنه حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر، بطرق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته فامن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية-تلك الحريات التي تمثل

---

(1)- Rapport de la commission indépendante sur l'intervention et la souveraineté des Etats, « La responsabilité de protéger », CRDI, 2001, p120. « une nouvelle approche : la responsabilité de protéger »

(2)- Sabina Alkire, A conceptual framework for human security, centre for research inequality, human security and ethnicity crisis, university of Oxford,Oxford,2003.

(3)- Joris Peignot,op cit, p18.

(4)- Axworthy Lyod ,le Canada et la sécurité humaine:un leadership nécessaire, ottawa,1996.p1.

جوهر الحياة[1].

عرفه كوفي عنان سنة 2000 في تقريره للأمم المتحدة، والمعنون بـــ (نحن البشر) كالآتي: [2]

> يتضمن امن الإنسان بأوسع معانيه ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقـــوق الإنسان، الحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية، وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته. وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقـــر وتحقيـــق النمـــو الاقتصادي، ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف، وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئـــة طبيعية صحية هي اللبنات المترابطة التي يتكون منها امن الإنسان وبالتالي الأمن القومي.

من جهة أخرى، أعطى تقرير التنمية الإنسانية العربية لمنتدى الشباب الذي عقد في القاهرة 2008 رؤية مفادها أن مفهوم الأمن الإنساني هو مفهوم شامل، متعدد الجوانب[3]، ويختلف باختلاف السياقات، لذلك برز اتجاهين لتبيين المفهوم، اتجاه يركز في تعريفه على المستوى الذاتي، واتجاه آخر يركز على الجانب الموضوعي، فـــالأول دار حول جوهر الإحساس والشعور، سواء بالأمن، الاستقرار أو بغياب الخوف، أو البعد عن المخاطر الـــتي تمـــس احتياجات الإنسان الأساسية، الاطمئنان على النفس والممتلكات والأشخاص من حوله ومن ثم فتم اعتباره حالة ساكنة وليس عملية متحركة وان كان البعض أعطى للمفهوم طبيعة ديناميكية حيث أن التهديدات قـــد تاخـــد منظورا جديدا يرتبط بتغير الأحوال.

أما الاتجاه الثاني، فيقسم إلى تعريفات جعلت من مفهوم الحقوق أساسا لها، فجعلت مفهوم امن الإنسان مرتبطـــا بتوافر حد أدنى من الحقوق، أو القواعد التي تضمن هذه الحقوق والحريات، وتعريفات اتحدت من الحفاظ علـــى مجموعة "القيم المعيارية" أساسا وجوهرا لأمن الإنسان، مثل تعريف الأمن الإنساني على انه عيش الإنسان بأمـــان ودون المساس بحريته وكرامته، الأمن الجسدي، وسلامة الإنسان.

في تقديمات بعض المنظرين والمؤيدين للأمن الإنساني كفكرة وكمصطلح، وكوسيلة للسياسة الخارجيـــة ، نجـــد بعض أصحاب الاقتراب المعياري:

- تاكور و اكوورثي Thakur et Axworthy: [4] الأمن الإنساني عبارة عن رؤية حقيقية للعالم، والـــتي وضعت الفرد في مركز النقاش (بدلا كم وضع كيان مجرد كالدولة).
- كايل غرايسون kyle Grayson: الأمن الإنساني يسمح بإعطاء تساؤل شامل حول العلاقـــات بـــين الديناميكيات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤثر على الأفراد.بينما تركز الوسائل التحليلية الأخرى على ضرورة إيجاد تعاريف دقيقة و عملياتية، من أجل الفهم[5].

---

(1)- http://www.humansecurity-chs.org.
(2)- Kofi A.Annan, Millennium Report of the secretary-general of the UN
http://www.un.org/millennium/sg/report/
(3)- السلسلة الجديدة في تقرير التنمية الإنسانية ،ديسمبر2008:
http://www.arab-hdr.org/community
(4)- Axworthy, “A new scientific field and policy lens» security dialogue l,vol,35,n3,2004,p348.
(5)- kyle Grayson, « a challenge to the power over knowledge of traditionl security studies », security dialogue ,vol 35,n3,2004.350.

-بيتر اولفين Peter Ulvin:[1] الأمن الإنساني الموجود في مفترق أربع حقول إنسانية مختصة (المساعدات الإنسانية، مساعدات من أجل التنمية، حقوق الإنسان، حل النزاعات) سيصبح إذن التسمية الأكثر استعمالا في الدراسات، من اجل جمع و إثراء كل حقل على حدا.

– فين هامبسون Fen Hampson [2] و ليولد اوكسوورثي Lyold Axworthy:[3] الأمن الإنساني هو وسيلة لتقدير سياسات الأمن: تلك التي ستكون فعالة إذا ما تناولت امن الأفراد، وليس فقط امن الدول.

-دون هوبرت Don Hubert:[4] الأمن الإنساني هو فكرة تسير نحو التطبيق.

من التعاريف السابقة، يمكن ملاحظة أنه لا يوجد هناك تعريف شامل ملم للأمن الإنساني، الذي لقي توسعا من خلال اهتمامه بالفرد كوحدة مرجعية، وتعميقا من خلال كثرة النقاشات والجدل حول كونه مجرد مفهوم ، أو وسيلة تسير نحو التطبيق في كل من السياسة الداخلية والخارجية للدول.

– يوكيو تاكاسي Yukiee TAKASI: يرى أن للأمن الإنساني جانبين "الحرية إزاء الخوف والحرية، إزاء الحاجة" .هنالك من يرى أنّ الأمن هو الحرية من الخوف، بالتالي الأمن الإنساني مفهوم يتعلق بالتحرير من الخوف، و ناتج عن قاعدة اتخاذ أفعال تهدف للمحافظة على حياة وكرامة الإنسان في النزاعات، من خلال التحولات في طبيعة النزاعات لما بعد الحرب الباردة، أما بالنسبة لليابان فإنّ مفهوم الأمن الإنساني هو "ضمان حياة الفرد في كرامة" لذا فمن المهم الذهاب لأبعد من مجرد التفكير في حمايته في حالات النزاعات والحروب فقط[5].

-وهناك تعريف اجرائي ل: سابينا آلكير Sabina ALKIR: ترى أن الأمن الإنساني يهدف للمحافظة على الجسم الحيوي لكل إنسان، ضد التهديدات الخطيرة التي تكون بصورة مستمرة وعلى المدى الطويل[*] فالحماية أو الصيانة (safeguard) تقرّ بأن الإنسان والجماعات مهددة بأخطار تتجاوز إمكانية مراقبتها: الأزمات المالية والنزاعات، السيدا، التلوث، وغيرها. وأن الأمن الإنساني مقاربة تطالب المؤسسات بتقديم الحماية، فلابد لها أن تكون واعية وحساسة وغير جامدة، أي لابد أن تكون وقائية وليس مجرد ردود أفعال آتية.

تعريف "آلكير"Alkire" وتفصيلها لمفهوم الأمن الإنساني لم يكتف بذكر أبعاد الأمن الإنساني في محتواه والأفكار التي تضمنتها التعاريف السابقة بل تضمن النقاط الأساسية التي يرتكز عليها مفهوم الأمن الإنساني، والمتمثلة في:

---

(1)- Peter Ulvin, "a flield of overlaps and interactions",security dialogue, vol 35,n3,2004.p355.
(2)- Fen Osler Hampson, "A concept in need of global policy response", security dialogue, vol,35,n3,2004.p356
(3)- Axworthy, "NATO's New security vocation",
http://www.nato.int/doc/review/1999/9904-02.htm.
(4)- Don Hubert, " An Idea that Works in Practice", security dialogue, vol.35,n3,2004.p358.
(5)-Yukiee Takasu, His statement at the international conference on human security in a globalized world (2002)
www.nafa.go/jp/policy/human _secur.htm
(*)-«The objective of human security is to safeguard the vital core of all human live from critical treats in a way that is consistent with long-terms »

1- تقرّ بأن التهديدات تتجاوز قدرة طرف واحد على مقاومتها ومراقبتها وبالتالي فهي تقر بعجز الدولة عن ضمان أمن أفرادها وضرورة التعاون المتعدد الأطراف والميادين.

2- إصلاح وتطوير المؤسسات التي لابد أن تعمل على تفادي تأزم الأوضاع، وإنتهاج سبل وقائية سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو العالمي وضرورة إصلاح الأمم المتحدة ذاتها.

3- يقضي الأمن الإنساني على التمييز، كونه يركزّ على الفرد الإنساني أيّا كان، لكونه مواطنا عالميا، وكائنا إنسانيا، وعلى الجميع ضمان حقوقه، وحرياته، وبالتالي كرامته.

3- مستويات وخصائص الأمن الإنساني:

ينظر لمفهوم الأمن الإنساني على أنه تحول من النظر للأمن في سياق أو مستوى الدولة القومية إلى أمن مرتكز على الإنسان والأفراد، بذلك فهو يجمع أكثر من مستوى، هناك مستوى النظام العالمي، كمصدر للتهديد، مستوى الإقليم ودول الجوار، ومستوى الدولة، مستوى أجهزة الدولة، مؤسسات وسيطة، مستوى الأفراد والجماعات.[1]

كما للمفهوم أيضا عدة خصائص واضحة، خاصة بعد قمة العالم لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1995 حول التنمية الاجتماعية، أين ازداد الاهتمام بالمصطلح و المفهوم المعمق و الموسع حول الأمن الإنساني.

تتمثل هذه الخصائص في:[2]

1- الأمن الإنساني هو كوني Global، بمعنى أنه يخص كل البشر في البلدان المتقدمة والمتخلفة أو الفقيرة والغنية، أو بلدان المركز وبلدان المحيط حسب "غالتونغ"، ذلك لان التهديدات التي تمسهم هي تهديدات مشتركة من حيث مظاهرها سواء كانت هجرة، بطالة ، مخدرات، انتهاكات حقوق الإنسان، تلوث بيئي وغيرها.

2- تكامل مكوناته و ترابطها ، حيث يتوقف كل واحد منها على الأخر، فلما يتعرض هذا الأمن للتهديد، فان كل الأمم معنية بذلك لأن المجاعة والأوبئة والفقر والتلوث والمخدرات والصراعات العرقية والتفكك الاجتماعي ليست أحداث منعزلة أو محصورة في حدود الدولة .

3- الوقاية المسبقة أو المبكرة وهي تكون أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق.

4- الأمن الإنساني محوره الإنسان، وهو يخص نوعية حياة البشر، كيف يعيشون في المجتمع، وكيف يمارسون بحرية خياراتهم[3] .

5- الأمن الإنساني يحدث تمييزا بين أمن الدول وأمن الأشخاص، ويتميز بسهولته. ذلك لتضمنه عدة قطاعات وكذلك تقاطع أبعاده مع أبعاد أخرى كالمحلي والعالمي.

مفهوم الأمن الإنساني من ما سبق يقوم على أمن الشعوب والدول والأفراد متبنيا بذلك مقاربة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل.

---

[1] – السلسلة الجديدة في تقرير التنمية الإنسانية ،ديسمبر2008:، مرجع سابق.

[2] - Jean-François Rioux, op cit, p 39.

[3] – عبدالنور بن عنتر، مرجع سابق، ص60

من جهة ثانية أعطى التقرير أبعادا عدة للأمن الإنساني لكن رغم إبرام الأبعاد والتهديدات، يبقى النقص واضحا في إيجاد تعريف شامل وكلي للأمن الإنساني.

لذلك تجب العودة إلى الدراسات الأكاديمية و النظرية التي قد غطت عجزا في تعريف هذا المفهوم من مجال آخر وهو إعادة إعطاء مفهوم جديد للأمن من خلاله تتم دراسة الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة

المطلب الثاني: المقاربات النظرية للأمن الإنساني

على غرار تطور مفهوم الأمن كمستوى تحليل، في الدراسات الأكاديمية ، عرفت أطروحات نظرية أخرى حول الأمن الإنساني ضمن الدراسات الإستراتيجية إلى الدراسات الأمنية ثم الدراسات الأمنية النقدية، وصل هذا المفهوم إلى ما عليه اليوم ، تحت إطار إعادة تسمية أو إعادة إعطاء مفهوم (Re)Conseptualisation للأمن[1] من طرف ***المدرسة النقدية الأمنية***، التي تنتمي إلى ما وراء المنظور التأملي في العلاقات الدولية.

إن فترة نهاية الحرب الباردة كانت فترة بروز بعض الشروخ و الإنقطاعات المعرفية بين الفكر التقليدي وفكر ما بعد الحداثة[2] ، هذه الأخيرة التي أدرجت ضمن أعمالها المسطرة ، البحث عن أبعاد جديدة للأمن تمس بالدرجة الأولى أمن الأفراد وليس أمن الدولة لكونها شخصية معنوية و غير ملموسة.

مما سبق الإشارة إليه في المبحث الأول ، فإن مفهوم الأمن انتقل من مفهومه التقليدي إلى المفهوم الموسع ليشمل بذلك الأمن الموضوعي و الأمن الذاتي، حسب كتابات "باري بوزان Barry buzan أو أيضا الأمن اللين و الأمن الصلب حسب تعبيرات "جوزيف ناي" Ney .

غير أن التركيز كان على ما خرجت به المدرسة الأمنية النقدية حول مفهوم الأمن الإنساني.

بين تعميق وتوسيع لمفهوم الأمن والحماية من التهديدات المباشرة والغير مباشرة أدرج الأمن الإنساني، الذي يهتم بأمن الإنسان أو الفرد بالدرجة الأولى و ذلك من خلال مظهرين أساسيين هما الحرية من الخوف و الحرية من الحاجة ، لكن السؤال المطروح هنا هو لماذا "الإنسان" هو موضوع وهدف الأمن الإنساني تحديدا أي لماذا البحث عن أنسنة الأمن[3] Humanitarization ؟

أعطت النظرية النقدية تفسيرها وفقا لهذا السؤال حول مفهوم الأمن الإنساني بأن الإنسان هو موضوع وهدف بحثها، لان السؤال لم يعد كما كان سابقا،حول" ماذا يوجب علينا توفير أمنه؟"

بل السؤال هو من يجب أن يؤمن ؟[4] بذلك تبنى كل من الاقتراب الكلي للأخلاق، والاقتراب النيو غرامشي، تحليل مثل هذه الأطروحات التي انبثقت عن المدرسة النقدية للأمن.

1- الأمن الإنساني في اقتراب الأخلاق العامة(L'approche de l'éthique globale):

في نقاشات النظريات النقدية، الهدف الموضوعي، أو الوحدة المرجعية في تحليل مفهوم الأمن، ليست شخصية

---

(1)- Hélène Viau, la reconceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique:quelque pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale op cit, p6.

(2)-Richard Ullman, redefining security ; international security, vol.8,no.1, summer 1983, p95.

(3)- Hideaki Shimoda, op cit.16.

(4)- Amartya K.Sen, development as freedom, Oxford University Press, U K,1999, p16.

تجريدية فلسفية، كالدولة، لكنها متمثلة أساسا في "الفرد"، أو"الإنسان".[1]

وقد وضع التصور النقدي للأخلاق العامة، حجج وبراهين تفسر لماذا وضع "الإنسان" في قلب مفهوم الأمن:

أولا: الإنسان يوضع كوحدة مرجعية لمفهوم الأمن لأنه مجسد أساسا في مقدمات النظريات النقدية

أ- من خلال ابستومولوجيا ما بعد الوضعية، وميتودولوجيا تفسيرية، وضعت الإنسان في قلب التحليل المعمق، لان شرح وفهم العالم، تكون نتيجة مسارات جماعية، تشترك فيها كل والفواعل الاجتماعية، من جهة ثانية، في "عالم الأمن"، فان التهديدات، متعلقة بـــ "صانعي التهديدات"، والمقصود من ذلك، الفواعل الذين يملكون المعرفة والقدرة على إنتاج التهديد، وتطبيقه. ويؤكد أصحاب هذا الاقتراب أن التهديد ليس طبيعي، لكنه يبنى من طرف فاعلي العالم السياسي، والأمني.

ب- من خلال الوحدة الانطولوجية[*] للبنى الاجتماعية للنظرية النقدية،"الإنسان" يوجد أيضا في قلب مفهـــوم الأمن، لان البنى والهياكل الاجتماعية مؤسسة أصلا من طرف الأفراد ومكونة منهم، بالإضافة إلى أن "الإنسان" (بعيدا عن منطق التضمين والاستبعاد) كونه وحدة مرجعية في مفهوم الأمن، يوضح بالأساس تصورات النظريـــة النقدية وقيمها، التي تتمثل في تطوير العلاقات الدولية ضمن إطار *أخلاقي*"،*"عادل""كلي*"(عالمي).

ثانيا: من خلال البراهين والحجج المقدمة، للإنسان كوحدة مرجعية في تحليل الأمن، يبرز هذا الاقتراب الانتقال النوعي من وحدة التحليل لدى الواقعيين،وهي الدولة التي أصبحت غير قادرة علـــى ضـــمان امـــن مواطنيهـــا وسلامتهم، نحو خلق اللا امن[2] .

ويحدد هؤلاء انه رغم وجود اتفاق جزئي بين النظريتين الواقعية والنقدية إلا انه لا يمكن وضع الدولة كمستوى أو كمـــرجع لتحليل عنصر الأمـــن، لان الدولة التي كانت وسيلة لحماية امن رعاياها(في العقد الاجتمـــاعي)، أصبحت غاية[3] .

لكن، رغم نفي وضع الدولة كوحدة أو كمرجعية للتحليل الأمني، تبقي هذه النظرية النقدية على دور الدولة، في الإطار العالمي والدولي.

من هنا يمكن القول أن الطرح الأمني قد توسع لأن الهدف هو "الفرد" وليس كيان مجرد (الدولة) وللبحث عن جواب للطرح لماذا اختير "الإنسان"، يمكن القول أن:

- الأمن قد توسع و لم يعد يشمل فقط أمن الدول، من جهة أخرى تراجع دور الدولة كوحدة للتحليل وذلك بعد بروز وحدات تحليلية أخرى أكثر تأثيرا و تأثرا بالنظام العالمي و بما يكتنفه من أحداث ولكن ليس بصـــــفة تامة،

---

[1] -Hélène Viau, la reconceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique:quelque pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale op cit, p ,100.
[*] - Ontologie : Philosophie, connaissance de l'être.
[2]- Jean-Jacques Roche, « Le réalisme face à la sécurité humaine » dans : La sécurité humaine : une nouvelle conception des relations internationale, L'harmattan, Paris, 2001, p 59.
[3]- Hélène Viau, la reconceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique:quelque pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale op cit, p ,101.

مع بروز تهديدات جديدة تمس بالفرد مباشرة قبل الدولة.[1]

- من جهة ثانية تجب العودة إلى الطروحات الفلسفية الأولى حول "تحرير" الإنسان، خاصة كتابات "كين بوث Ken Booth "، والذي يعرفه "الإنعتاق" أو "التحرير" Emancipation، على أنه تحرير الناس (الأفراد و الجماعات) من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما تجاه تجسيد خيارات"[2] .

من هذا التعريف، فإن تهديدات الحرب و تهديدات أخرى كالفقر و الأمراض و الأمية و القمع السياسي ونقص "ندرة" الموارد الطبيعية، أو تهديدات الصحة، هي التي تعيق الإنسان. ويضيف "كين" أن التحرير نظريا هو "الأمن" وهذا ما يساهم أساسا في توسيع مفهوم الأمن.

رغم تقديمات هذا الاقتراب، يوجد هناك غموض متعلق بالمفاهيم.

2- مفهوم الأمن الإنساني في الاقتراب النيو-غرامشي(l'approche neo-gramscienne):

يعود هذا الاقتراب إلى الايطالي غرامشي، وهو اقتراب نيو ماركسي في الأصل، يقوم على أفكار الماركسية، مع بعض الإضافات، خاصة البعد الإيديولوجي الذي يحقق الهيمنة،كما يضيف أن الدولة هي أداة قهر وإقناع، وليست أداة قهر فقط كما كان يراها ماركس. كما يقول انه لا يمكن فهم النظام الدولي دون الرجوع إلى البعد التاريخي وفهمه[3] .

يوجد هناك تناقض في الحديث عن الأمن الإنساني في قلب الاقتراب النيو-غرامشي، أين الوحدة الانطولوجية الأساسية هي القوى الاجتماعية، أو الطبقات .

في التصورات والتحليلات النيو غرامشية، هناك انتقال من تسمية "الطبقات الاجتماعية" إلى استعمال كل من تسميتي "الأفراد" و"الإنسان".

التحليل النيو غرامشي كان حول عملية الاستغلال التي تتم من طرف الطبقة البرجوازية للطبقة البروليتاريا ، وهي مقاربة" إنسانية معيارية"، حول الأمن الإنساني.

في تصوراتهم حول الأمن، لم يعتقد المنظرون النيو غرامشيون أن الدولة يمكنها أن تكون وسيلة لضمان امن أفرادها، لأن الدولة لا تمثل سوى مصالح الطبقة المهيمنة، أي الطبقة البرجوازية، وتبحث فقط عن ضمان استقرارها الداخلي، خاصة السيران الجيد لعملية الإنتاج.

الهدف الأول للدولة حسبهم هو ضمان امن مصالحها الاقتصادية، السياسية، وذلك بالمساهمة في استقرار النظام الدولي القائم.[4]

من جهة أخرى فقد توجه هؤلاء إلى وصف الدولة أنها مصدر للتهديد ولـ "اللا امن"، أكثر من كونها وسيلة

---

[1]- Frederic Ramel, « Sécurité humaine: un concept pour penser le XX[Ième] siècle ? p 1, dans : http://www.generis.fr.st.

[2] - John Baylis and Steve Smith, op cit; p 313.

[3] - Ibid, p242.

[4]- Hélène Viau, la reconceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique:quelque pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale op cit, p ,111.

للأمن، وهذا لأنها تعمل على ضمان امن فئة من الأفراد دون غيرهم.

عموما فان التوجه النيو غرامشي يحدد أن وسائل إيجاد امن إنساني، لن تكون قبل التحول في النظام العالمي(الذي يعاني تفكك اجتماعي، اقتصاد معو لم غير عادل، ..)، لأنه يعتبر المصدر الرئيسي لكل تهديد يمس الإنسان، وكنتيجة حتمية لذلك، الوسيلة الوحيدة لضمان الأمن هي بتغيير هذا النظام.

مما سبق يمكن القول أن، ما أرادت النظرية النقدية إجمالا أن توضحه، هي أن تركيز مفهوم الأمن الإنساني على "الإنسان" كفرد لا يستثني بتاتا أمن الدولة، لكن الإصرار على أن الدولة هي وحدة مرجعية وحيدة(كما لدى الواقعيين) هو أمر لم يعد قائما[1] ، وهذا لان أمن الإنسان مرتبط بالإنسان، الدولة، وفواعل أخرى من دون الدولة. لكن دور الدولة لازال قائما رغم بعد ظهور تحليلات حول بداية أفول الدولة، كما يقول "دال Robert Dahl " الدولة أصبحت أكبر من أن تعالج مشاكل صغيرة فتركها لصالح المجتمع المدني، و أصغر من أن تعالج مشاكل كبرى فتخلت عنها لصالح المؤسسات الدولية، فوجدت نفسها بلا وظيفة وأصبحت بلا وزن.

كذلك، يبقى أمن الدولة متعلق بأمن الإنسان مباشرة، خاصة إذا كان مستوى تحليل الأمن هو ظهور الاثنيات، كجماعات وكأفراد داخل النظام السياسي، من شأنها إن أحست بإحدى أنواع التهميش أن تخلق تهديدا أمنيا للدولة وللأفراد أيضا.

شكل1: مصفوفة الدراسات الأمنية، حسب رولان باريس

ماهي مصادر تهديد الأمن؟

	العسكرية	العسكرية وغير العسكرية
الدول	**الأمن القومي** (الاقتراب الواقعي المتفق مع الدراسات الأمنية)	**إعادة تعريف الأمن** (مثال: الأمن البيئي والاقتصادي)
الأمن من ماذا المجتمعات جماعات، وأفراد	**الأمن الدولاتي(البيني)** (مثال: الحرب الأهلية، النزاعات الاثنية)	**الأمن الإنساني** (مثال:التهديدات البيئية والاقتصادية على بقاء المجتمعات: جماعات وأفراد)

Source **:** Roland Paris, Human security ; paradigm or hot air ?, international security journal, vol 26,n2, fall 2001, 98.

أما في ***التحليلات الواقعية***، تبقى الدولة هي الوحدة المرجعية الأولى في التحليل، ذلك أن الإنسان ليس المرجع الأول للأمن، الدولة أيضا ذات مكانة موازية، لأنها لازالت إلى اليوم تحتفظ بمكانتها في الدراسات الأكاديمية والدراسات النظرية كفاعل مهم، كما أن أمن الأفراد الذين يعيشون في كنف هذه الدولة، يكون بحماية امن تلك الدولة.

لكن ما يعاب على النظرية الواقعية التي أعطت تحليلاتها بأن الأمن هو مرتبط ببقاء الدولة، هو عجزها عن شرح

---

[1]-Idem.

لماذا تقع الأزمات. وهذا لأنها لم تدرك ما هي المصادر الأولية لتهديدات الأمن [1] ، فإذا ارتبطت التهديدات العسكرية بأمن الدولة، فإن التهديدات العسكرية المباشرة وغير المباشرة، ترتبط بأمن الإنسان بصورة أدق.

من ناحية أخرى فأمن الإنسان الذي يقصد به أمن الأفراد هو أمن من الإنسان و من الدولة في حد ذاتها، وذلك في غياب دولة الحق و القانون وسيطرة الدولة البوليسية [2] .

وحسب النظرية النقدية، في ظل افتقاد وغياب حقوق الإنسان لا يمكننا الحديث عن توفر أمن إنساني فاعل، للأمن، لا يمكن التركيز على إيجاد و ترسيخ أمن إنساني، دون توفر دولة الحق والقانون ودولة الديمقراطية. وكذا وجود سياسات وطنية متمركزة حول حاجات الإنسان وحقوقه[3] .

بذلك فإن المسؤول عن الأمن الإنساني هو الدولة بمنظماتها وبتفرعاتها الهيراركية والأفقية (الحكومة والرشادة الجيدة) فلا يمكننا الحديث عن الأمن الإنساني دون تدخل مباشر أو غير مباشر من هذه الدولة .

ما تسعى إليه تحليلات المدرسة النقدية الأمنية هو تبيان مدى إلزامية تجسيد الأمن الإنساني في الحقيقة، وذلك من خلال التوصل إلى نظام جديد يقوم على أنسنة عالمي[4]، وهذا بتلبية حاجات الأفراد واحتياجاتهم في إطار الظواهر والمظاهر المنبعثة و الحركة لديناميكية متفاوتة كالعولمة والاعتماد المتبادل والمثل العالمية والثقافية العالية.

من أجل إعطاء مفهوم يشمل كل التهديدات الموسعة للأمن أعطت النظرية النقدية نوعا آخر من الأمن هو الأمن العالمي Global Security [5]. هذا الأخير الذي يشمل كل التهديدات التي أفرزتها الطبيعة الهيكلية للنظام الدولي. لفترة ما بعد الحرب الباردة ، والتي امتدت إلى البيئة والاقتصاد فيما بينها.

الأمن العالمي يفرض نفسه كمفهوم موسع بعد أتساع الفجوة بين محيط ومركز النظام وبعد اتساع التهديدات والأخطار، وظهور إختلالات التوازن المجتمعي والاقتصاد في العا لم .

وكما أتت به النظرية النقدية للأمن فإن الهدف من وراء مفهوم الأمن العالمي هو إعادة صياغة العلاقات الدولية في إطار منظور أخلاقي معياري عالمي[6] .

ويمكن القول أن مفهوم الأمن العالمي، هو نقل لمفهوم الأمن الإنساني من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي، على أساس أن مجموع الأفراد يكونون مجتمعا، محليا أو عالميا يرتبطون بعضهم ببعض بنظام علائقي معين قائم على

---

(1)-Hélène Viau, « la théorie critique et le concept de la sécurité en Relations internationales »,op cit.,p,18.

(2) - Joris Peignot,op cit, p7.

(3)- عاطف عضيبات، الأمن الإنساني، أفكار يمكن الاستفادة منها في تطوير مداخلة حول مفهوم الأمن الإنساني وقضاياه، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد3،2003،ص105.

(4) –Julie Larocque et Jennifer Robillard, travail de recherche, la sécurité humaine, dans : http:// www.eia.qc.ca/rapport2004/monographies/travaux_recherches/la_securité_humaine.pdf.

(5)- Hélène Viau, la reconceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique:quelque pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale op cit, p ,118.

(6)-Melasuo, M, Tuomo, « Sécurité compréhensive et globale approche théorique », dans : « Mondialisation et sécurité, p 93.

ضمان الحريات واحترام الآخر(1) .

ويتبع الأمن العالمي، منطق المظاهر العالمية، الأسواق القائمة على علاقات الاعتماد المتبادل ودور الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية والمنظمات الدولية، ينطلق من اعتبار أن الأمن والاستقرار هو هدف الجميع ويجب دعمه.

ما يمكن قوله في الأخير، هو أن التقديمات النظرية حول الأمن الإنساني كلها كانت مرتبطة بمفاهيم الأمن ، كالأمن الموسع، الأمن الجماعي، الأمن الدولاتي، والأمن العالمي، ولا يمكن إعطاء تفسير وشرح للأمن الإنساني دون الرجوع إلى شرح تطور مساره النظري وصولا إلى التسمية الحديثة .

في التفسيرات المقدمة حول إمكانية تطبيق الأمن الإنساني وتدعيم مساراته وأهدافه، نجد آراء مختلفة:

– هناك من يرى أن تدعيم إدراج تعريف مشترك ملم بكل جوانب الأمن الإنساني، والتركيز النظري كان حول إيجاد منطق تبريري للممارسات وللاختراقات الحالية لحقوق الإنسان من طرف الدول والوحدات الأخرى، وبالحديث عن الأمن الإنساني نتحدث عن التدخل باسم حقوق الإنسان، أو عن حق التدخل، حق التدخل الإنساني، وواجب التدخل الإنساني .

وهناك من قال أن تطبيق الأمن السياسي هو اتخاذ سياسة تبريرية للقيام بأفعال وأعمال معينة وما إعادة "أفهمة" المصطلح، سوى من أجل جعله متماشيا مع ما يكتنف فترة ما بعد الحداثة من تحولات وتغيرات هيكلية، منفعية ونظرية، خاصة بعد أن وجد استعمالا له من طرف المنظمات غير الحكومية، وحكومات بعض الدول، مثل كندا، اليابان والنرويج.

–غير أن هناك من وضح أن الأمن الإنساني يسعى إلى تجسيد نظام عالمي جديد قائم على "الإنسانية أو الأنسنة الدولية Humanisme mondial" هدفه الأول هو تلبية الحاجات الأساسية للشعوب في إطار العولمة والإعتماد المتبادل، وهذا التوازن الحساس سيستلزم من جهة توحيد السلوكات، الاستهلاك والمثل حول قيم عالمية ومن جهة أخرى، الاعتراف واحترام التنوع والاختلاف بين الهويات والثقافات(2) .

---

(1)- Hélène Viau, la reconceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique:quelque pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale op cit, p ,119.

(2)- Francisci Rojas Aravena, « La sécurité humaine : un nouveau concept de sécurité au XXI^{ème} siècle », p 14, dans :
http://www.unidir.org/pdf/article/pdf_arts1443.pdf.

جدول (01) يوضح متغيرات الأمن الإنساني Les variables de la sécurité humaine

المتغيرات	بيئية (حياة) رأس المال الإيكولوجي	اقتصاد (ثروات) رأس المال الاقتصادي	مجتمع (دعم) رأس المال الاجتماعي	سياسة(سلطة ونظام حكم) رأس المال السياسي	ثقافة (معرفة) رأس المال الثقافي
النتائج	استمرارية كارثة	رفاهية فقر	عدالة لا مساواة	سلم عنف	حكمة أمية
العولمة	عالم من الإنجازات المتكاملة	مظاهر سلبية للعولمة والمنافسة لا مساواة أكثر	لاجئين مهاجرين نزوح واكتظاظ المدن قطبية	شكل الحكم أنظمة عالمية تعاون/ نزاع	هويات قيم
اللجوء إلى القوة	الإرهاب البيولوجي	أزمة مالية إرهاب إلكتروني تبييض رؤوس الأموال	لا تحكم تمرد أمن المواطنين	ألغام أرضية أطفال جنود أسلحة خفيفة نزع سلاح تقليدي	رفض وحروب دينية صدام بين الهويات المحلية والهويات الوطنية أو العالمية

Source: FRANCISCO Rojas Aravena, op cit p13.

المبحث الثالث: أبعاد الأمن الإنساني، والتهديدات المرتبطة

تحت هدف الانتقال من الأمن بواسطة التسلح ، إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة ، فإن هناك عدة أشكال للأمن الإنساني، حسب تقرير التنمية، تتلخص عندما نتحدث عن الأمن أو الحرية من الحاجة ومن الخوف في سبعة أبعاد ، تتعلق بالاقتصاد والغذاء والصحة، والبيئة، الشخص والجماعة والجانب السياسي .
ونظرا لتعدد أبعاد الأمن، تعددت التهديدات، نوعية التهديدات ومصادر التهديدات، التي تمس بالإنسان بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا ما ستتم معالجته في هذا المبحث.

المطلب الأول: أبعاد الأمن الإنساني

كما ذكر فقد خرج تقرير البرنامج الإنمائي 1994، بعدة أبعاد للأمن تتمثل أساسا في:[1]

1- الأمن الاقتصادي: وهو أول ما تطرق له التقرير ، ويحتوي هذا البعد الجانب الاقتصادي ، و يخص بالذكر وظيفة الفرد من أجل تأمين دخل قاعدي ، أيضا تمكين الفرد من أجل الوصول إلى حقه من العمل في الاستقلالية الذاتية ، وأيضا القدرة على إنشاء حركية ذاتية للوصول إلى تحقيق مجموعة أهداف تتعلق بحاجات الفرد.[2]

فلكل واحد الحق في العمل للحصول على الموارد اللازمة للحفاظ على وجوده الشخصي، كما له الحق في إجراءات توضع للتقليل من أخطار التوزيع غير العادل للموارد، ولتحسين النوعية المادية للحياة الاجتماعية، لضرورة ضمان كل ما يعد حيوي لبقاء الفرد.

أصبحت الأزمات الاقتصادية تهدد الكثيرين ، ووقعت الحديثة منها نتيجة لتسارع دخول رؤوس الأموال، فخلال سنتين أدى تدفقهما في كوريا، أند ونسيا، ماليزيا، الفيليبين وتايلاند إلى أزمة اقتصادية خانقة مؤدية لتدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية إضافة للأوضاع الاقتصادية.

واليوم هناك الاعتراف بأن الحركة التي تحدث في المحيط المالي لها أثار فورية على المحيط الحقيقي، بمعنى أنها تنعكس بالسلب والإيجاب على المستهلك وعلى النمو الاقتصادي.

تؤدي هذه الأمور إلى خلق جو من الفوضى والفقر، أضف إلى ذلك اعتماد بعض الدول على عائدات تصدير منتوج واحد يشكل خطرا على تقدمها وأمتها فتقع في تبعية لهذه المادة. ويكمن الخطر في حالة انخفاض غير محسوب لسعرها مما يؤدي إلى زعزعة استقرار هذه الدول كما حدث في المكسيك وروسيا ونيجيريا وأندونسيا والجزائر ، هذه الأخيرة التي ما زالت تتحمل الانعكاسات.

2- الأمن الغذائي: بمعنى أن الإنسان لديه احتياجات بيولوجية فيزيائية واقتصادية، مثل الأكل والغذاء، و الأمن الغذائي هو القدرة على الوصول إلى غذاء وقت الحاجة، وبشكل مستمر، ماديا واقتصاديا، وهذا لا يتوقف فقط على وجود مواد غذائية ، لكن يتطلب أن يكون كل فرد قادرا على كفاية نفسه من الغداء[3] .

وقد عرّف الأمن الغذائي في البداية على انه قدرة الدولة أو المناطق العاجزة في داخلها من الوصول إلى قاعدة إنتاجية سنوية استهلاكية مرجوة فهو تعريف يركز على مستوى الاستهلاك الغذائي كعنصر محدد للأمن الغذائي، أما بالنسبة للبنك العالمي (BM) فهو يعرّف الأمن الغذائي على أنه مدى تحصل كل فرد، وفي كل وقت، على غذاء ليتمتع بحماية صحية وإيجابية، فهو تعريف يربط بين توفر السلع وبين قدرة الحصول عليها[*] إلاّ أن المقاربة الأكثر حداثة مرتبطة ببروز مصطلح "التنمية المستدامة" التي تحوي الجانبين، خلق قدرات ذاتية من التطور

---

[1]- United Nations Development Programme, op cit.

[2]- عبد الله عطوي، مرجع سابق ،ص37.

[3]- les dimension de la sécurité humaine, p28.
http://www.hdr/com_1994_fr_chap2.pdf

[*]- للتوسيع أكثر ارجع إلى Rapport de la bank mondiale1986, sur «la pauvreté et la faim : la sécurité alimentaire dans les pays en développement (problèmes et options)» Washington 1989.

المتحصل عليه في ميدان الصحة والعلم، وكذا توظيف الأفراد لهذه القدرات في شؤوهم وفي أهداف إنتاجية أو ثقافية أو اجتماعية أو سياسية.(1)

والغذاء كذلك حق ذكر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بوضعه ضمن الحقوق الأساسية لكل شخص، ورغم ذلك فمازال يعرف انتهاكات ونجد بوكينغهام (Buckingham) يساند فكرة الهرمية في حقوق الغذاء، لأن المسألة في الحقوق، وليس في حق، بحيث نجد أنه في:

المستوى الأول: ضمان الحق في أن يكون الفرد بمأمن من الجوع، إذ له الحق في تغذية جيدة.

المستوى الثاني: حقه في الوصول إلى غذاء صحي ومغذي، وفي مساعدة غذائية في ظل الكرامة ودون تغيير.

المستوى الثالث: حقه في غذاء ملائم متنوع ومقبول على المستوى الثقافي، الملاحظ أن من هذه الهرمية ينبع الحق في إشباع الحاجات والذي ينبع بدوره من التنمية.(2)

3- الأمن الصحي: من الأسباب الرئيسية للوفاة في معظم الدول السائرة في طريق النمو، هي الأمراض المعدية، والمشلة.هي وحدها تقتل سنويا أكثر من 17 مليون مريض، بذلك فان الأمن البيئي يشرط بيئة صحية وخدمات صحية ، وهذا يخلق فرص متساوية، بين الأفراد أمام العلاج والوقاية من الأمراض المعدية (3).

أضحت العديد من الدول مهددة بفقدان أحد مكونات الدولة، المتمثل في العنصر السكاني، نظرا لتهديد مرض السيدا، الذي يفتك بالمئات يومياً. وتكمن الخطورة في أنه يمس بصورة أوسع الشباب والنساء الحوامل، فأصبحت العديد من الدول مهددة بالزوال كون شعوبها مهددة بالانقراض، ونجد قارة إفريقيا تحتل الصدارة في مثل هذه الأوضاع، نتيجة لعوامل وأسباب متشابكة، وناتجة في اغلب الأحيان عن الفقر والجهل.

4- الأمن البيئي: متعلق بالبيئة وبمتدهورات البيئة يوما عن يوم، بذلك تناقض الموارد الطبيعية الحيوية كالماء النظيف ، وكذا تناقض الغطاء النباتي بسبب قلة الغابات ، تلوث الجو بسبب مخلفات المصانع، ثم التطور نحو بروز توترات ناتجة عن عوامل مثل الندرة في الموارد، وغيرها. (وهذا ما ستتم معالجته في محاور لاحقة)(4) .

الأمن البيئي يكون بتوفير بيئة صحية للأفراد وذلك ليتمكن الإنسان من العيش بصورة طبعيه صحية وبشكل أحسن، يضمن استمرارية واستدامة الانتفاع وصولا إلى الأجيال اللاحقة.

5- الأمن الشخصي: يركز الأمن الإنساني على الفرد بغض النظر عن جنسه، لغته، مواطنته، أي بغض النظر عن كل تمييز، فللأفراد الحق في المحافظة على حياقم الشخصية وعلى صحتهم وعلى العيش معا في محيط نظيف لا يعرض أجسامهم للتهلكة. ويكون الأمن الشخصي، بحماية حياة الناس من الأخطار ومن التهديدات الواسعة

---

(1)- François Figuet, « Le concept de sécurité alimentaire », in Stauble-Tercier Nicole et Sottas Baeat, la sécurité alimentaire en questions, (Dilemmes, constats et contre verses), Paris, Karthala, 2000, p43.

(2)- Hélène Delistle, et John O. Shaw, « Introduction : la quête de la sécurité alimentaire au 21e siècle », Revue canadienne d'études de développement, vol. XX (Numéro spécial, 1998, pp21-35, p30-31.

(3)- Hideaki Shimoda ,op cit, p4

4-Idem.

الشاملة للعنف، من طرف الدول والجماعات الأخرى وهذا يضم أشكالا من العنف مثل: الجرائم، حوادث المرور، تهديد المرأة والأطفال، بذلك فالأمن الشخصي يكون ضد الأخطار الفيزيائية، العنف، على صعيد العالمين المتقدم والمتخلف.[1]

6- الأمن الجماعي: و يهدف إلى حماية الناس من تلاشي العلاقات التقليدية والقيم، ومن العنف الإثني والقطاعي، من أخطار الممارسات والاعتداءات. كما يهدف لبقاء الثقافات ويندرج فيه كل من الأمن الاجتماعي والثقافي والاثني. ويعني الأمن الاجتماعي نوعية أفضل في الحياة الكريمة للمواطن، من خلال ضمان الحماية ضد التمييز المؤسس على السن، الجنس، الانتماء، المستوى الاجتماعي، فالأمن الاجتماعي هو الوقاية من الحاجة أيا كانت، غذائية، اقتصادية أو ثقافية[2] .

7- الأمن السياسي: يتم بحماية حقوق الإنسان الديمقراطية، الأمن السياسي يكون بتوفير ساحة سياسية مناسبة، أين يتمتع الفرد بكل حقوقه السياسية الفردية والجماعية والأمن السياسي يكون بتمكين هذا الفرد من حقوقه السياسية و من الاستقرار في ظل حقوق الإنسان والديمقراطية [3].

وهنا أصبح الحديث عن الديمقراطية وعن الحكم الراشد كسبل لتمكين الفرد من التعبير عن حقوقه السياسية، والتي تعد قاعدة أساسية للمطالبة ببقية الحقوق، كالحق في الصحة، وفي التعبير عن الإنتماء الثقافي والاثني، ويندرج ضمن الأمن السياسي، الأمن القضائي، إن لكل شخص الحق في اللجوء إلى القضاء العادل، غير المتحيز لأية سلطة غير سلطة القانون. أي الحق في محاكمة عادلة في دولة القانون.

من خلال أبعاد الأمن الإنساني ، فأن الإشارة كانت إلى وجود تفاوت في الفرص الاقتصادية ، تدهور بيئي متدرج، إرهاب دولي متكاثر ومتكثف وغيرها من الأخطار ، بذلك وحسب هذه الأبعاد، فإن الأمن الإنساني قد أظهر إمكانية بروز مؤشرات خطر مبكرة، قد تجر معها خطر التدهور القومي.

وقد أعطيت أمثلة بدول تفتقر إلى مثل هذا النوع من الأمن بأبعاده مثل أنغولا، هايتي، الموزمبيق، السودان، وغيرها من الدول ذات التنوع ألأزماتي الكبير.

في الأخير فإن ما أصطلح عليه مفهوم الأمن الإنساني هو البحث عن توفير شروط التنمية المستدامة والوسائل الوقائية، لتحقيق أو للوصول إلى أمن إنساني [4].

المطلب الثاني: تهديدات ومعوقات الأمن الإنساني

إن فقدان الأمن الإنساني، قد يكون بصورة صامتة وبطيئة، أو بصورة مفاجئة وسريعة، والناس قد يكونون هم المسؤول الأول عن ضياع حقهم وأمنهم بسبب خياراتهم السيئة في مجال السياسات، هذا من جهة ومن جهة

---

(1) - Idem.

(2) –Idem.

(3) – عبدالله عطوي ، مرجع سابق ،ص38.

(4) – خديجة عرفة، مفهوم الأمن الإنساني، مجلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 13، جانفي 2006، ص ص(12،11،13).

أخرى قد تكون الطبيعة، أو قوى الطبيعة هي المسئولة عن تدهور الأمن، أو قد يكون السبب هو امتزاج بين خيارات الإنسان والطبيعة مما يؤدي إلى كوارث طبيعية، تتعقبها مأساة إنسانية .

هناك تهديدات كثيرة ومتفاوتة للأمن القومي والأمن الدولي والجماعي حسب التفسيرات النظرية لكل من الواقعية والواقعية الجديدة، في الأول حصرت التهديدات بشكلها المباشر لتمس كيان الدولة بشكل مباشر ثم كانت التهديدات غير المباشرة التي تكون بصورة غير عسكرية تمس الإنسان بشكل مباشر أيضا.[1]

وندرج التهديدات الكثيرة للأمن الإنساني التي تختلف بالنسبة للأفراد باختلاف الوقت في سبع فئات رئيسية هي: انعدام الأمن الاقتصادي، انعدام الأمن الغذائي، انعدام الأمن الصحي، انعدام الأمن الشخصي، انعدام الأمن البيئي، انعدام الأمن المجتمعي والثقافي، وانعدام الأمن السياسي.[2]

ولان هناك ارتباطا وثيقا بين أبعاد الأمن الإنساني، نتيجة للعلاقة التداخلية الموجودة بين الأبعاد،إلى جانب تنوع التهديدات وتشابكها، سوف نعمد إلى إعطاء أشكال التهديدات الإنسانية المباشرة وغير المباشرة، والتي تمثل في محتواها مصادر اللامن الإنساني:

1- اللا أمن السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي: ويتمثل في:

أ- الإجرام المنظم: عرّف المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين للأمم المتحدة في جنيف 1975 الجريمة المنظمة على أنها:

> « تتضمن نشاطاً إجرامياً على نطاق واسع، تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم وتهدف لتحقيق ثراء المشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي» .[3]

إلاّ أنه تعريف يهمل عنصر الاستدامة ووسيلة العنف أو الترويع، وهما المميزان لهذا النوع من الإجرام ولا إلى التخطيط مكتفيا بالإشارة فقط لدرجة التنظيم.

يشكل الإجرام المنظم تحديا جديدا للأمن، والذي يتزايد بقوة في العشرية الأخيرة نظراً لتزايد حركة الأشخاص، والممتلكات، فهو مصدر الفوضى السياسية، مؤديا لحالات نزاعية، فغالبية النزاعات الحالية مرتبطة بالخيوط الدولية للإجرام العابر للدول ممكنا الأطراف من التزود بالسلاح. ونجد صمن هذا المصدر التهديدي:

ب – الإرهاب الدولي: ويعد أخطر التهديدات لكونه غير عقلاني وغير متوقع ولا يهدف للإستيلاء على الإقليم ولا الحصول على نجاحات ضد القوى العسكرية، ويفضل زعزعة استقرار الدول المستهدفة، باستغلال نقاط ضعفها وكذا سكانها، كما أنه يستعين بوسائل ضعيفة مستغلاً الاتصالات الدولية وسهولة اختراق الحدود وهو

---

[1]- Sabina Alkire, op cit.p23.

[2]- Mani: "human security : concept and definition" http://uncrd_or.jp/Hs/doc/04-ajun_mani_concept.pdf

[3]- عبد الفتاح مصطفى لطفي وغيره، الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 1999، ص25

يعد خطر دولي لأنه قد يصيب أية دولة[1].

تدل أحداث 11 سبتمبر على عدم صحة مسلمة عدم إختراق الحدود في عالم العولمة، الأمر الذي دفع بالغرب لإعادة النظر في قاعدتهم الفكرية حول الأمن، فأمن المواطن أو الفرد لا ينبع حتما من مسألة تقوية الدولة وحدودها، لذا لابد من العمل على تأمينه.

إذ لا يمكن تحديد تموقع الإرهاب الجغرافي، وهو يهدد كل الدول قوية كانت أم ضعيفة، ويستعين بطرق متعددة: تبييض الأموال، المتاجرة بالمخدرات، وبالأسلحة وبغيرها، وقد يكون الإرهاب وطنيا داخل الدولة يتمثل في جماعات كمحاولات التسميم بالسلاح الكيماوي (كما حدث في ميترو طوكيو سنة 1995 من طرف جماعات آوون (Secte Aoun))، والإرهاب عامة لا يرتبط بالدولة مباشرة، وإنما بجماعات غير متحكم فيها ولا يمكن محاربتها بالقوة العسكرية التي تظهر غير كافية لذلك.

ج – المخدرات: عمليات المخدرات لا تشكل فقط خطرا على الأفراد أو على المسألة الأمنية، فنظرا لتعدد أبعادها، فإنها تؤثر على المسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية والبيئية، الأمر الذي يجعل من محاربتها عسكريا وسيلة غير كافية. وتهدد المخدرات معظم الديمقراطيات الهشة في أمريكا اللاتينية وفي جنوب ووسط آسيا[2].

تساهم المخدرات في الانحطاط الأخلاقي والضعف العام للبنى الاجتماعية وتزيد من الانقسامات داخل المجتمع، مهددة بذلك التجانس المجتمعي للدولة، و معرّضة إياها للانقسامات، وهنالك ترابط بين المخدرات وبين تمويل بعض النزاعات الداخلية وتجارة الأسلحة والمخدرات، وقدرت الأرقام السنوية للإجرام المنظم ب800 مليار دولار سنويا، فلو كانت دولة تحصلت على المرتبة السابعة حسب الدخل الوطني الخام (PNB).

كما يمس مأزق المخدرات المناطق المتأزمة باللاجئين فمثلا في جنوب شرق آسيا تشير المؤشرات إلى أن الهيروين منتشر بكثرة لدى اللاجئين الأفغان في باكستان، إضافة إلى أن انفجار الاتحاد السوفياتي وتشكل دويلات جديدة عجلت من تأزم مشاكل المخدرات فيها، فعدم توفر الحماية للحدود وفقر الأنظمة المالية، ومحدودية الإمكانيات والمؤسسات جعلت من مجتمعات أسيا الوسطى وشرق أوروبا عرضة للتجارة بالمخدرات[3].

د – تبييض الأموال: ويقصد بتبييض الأموال أو غسلها إعادة دمج تلك المتحصل عليها بطرق غير مشروعة في مؤسسات مالية أو ضمن رؤوس أموال مشروعة، بهدف جعلها أموالاً مشروعة وقطع الصلة بينها وبين الجرائم التي تم تحصيلها عن طريقها كأرباح تجارة المخدرات، وبذلك تختفي الجريمة بإختفاء أثارها[4].

عملية إخفاء مصدر الأموال غير المشروعة تمكن من تسهيل عمليات ارتكاب جرائم عديدة منها التجارة بالمخدرات والأسلحة والمتفجرات، والتوسيع من دائرة الفساد السياسي والإداري، بنشر الرشوة والاغتيالات

---

(1)- Eric De la Maisonneuve, La violence qui vient, (essai sur la guerre moderne). Paris, Alea, 19977, p105.

(2)- Ivelaw Griefith « From cold war geopolitics to post cold war geonarcatict », International Journal, Vol XLIX N°1, winter 93, p11 p18-19.

(3)-Ibid, p7-8.

(4)– مصطفى لطفي، المرجع السابق الذكر، ص73.

والإرهاب[1]، وبفضل هذه العمليات يتقوى الإجرام المنظم ويهدد الفرد في حياته اليومية لأن مرتكبي العمليات الإرهابية والمتاجرين بالمخدرات وبالأسلحة يتحركون بنوع من السهولة لتوفر الأموال التي أصبحت بصورة مشروعة.

و– المتاجرة بالأسلحة: لا يكمن الخطر في الأسلحة المتطورة فقط كالأسلحة النووية وإنما كذلك في ظاهرة انتشار الأسلحة التقليدية، كالسلاح الخفيف، والألغام البشرية، المهددة لأمن الإنسان يوميا، خاصة في مناطق النزاعات أين يسهل على الإجرام المنظم تسويق هذه الأسلحة نظرا لتزايد لطلب عليها، وضعف المراقبة الدولية لها.

الترابط قوي جدا بين أنواع الجريمة المنظمة، فتجارة المخدرات والإرهاب الدولي يستعينان بتبييض الأموال التي تأتي كذلك من المتاجرة بالأسلحة التقليدية نجد أن الجماعات الانفصالية كالأكراد والتامول تعمل في تجارة المخدرات للتمويل بالسلاح، ودعم تجارة المخدرات في كولومبيا من أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها القوات الكولومبية الثورية للقيام بعملياتها المسلحة، فأغلب الحروب المستقبلية ستكون بالأسلحة التقليدية وليس بالنووية نظراً لسهولة الحصول عليها وتزايد المتاجرة بها يوميا.

هـ– النزاعات والحروب الأهلية: تكثر غالبا في مناطق إنتاج المخدرات أو عبورها، فقوة شبكة المخدرات تضمن بقاء النزاعات، هذه الأخيرة تضمن لها بالمقابل الأسواق لتجارتها، ونفس الشيء ينطبق على تجارة الأسلحة ونشاط الجماعات الإرهابية التي تجد ميدانا خصبا للتحرك.

تغيرت بنهاية الحرب الباردة طبيعة النزاعات من نزعات بين الدول إلى نزاعات بين العرقيات والقوميات، ونزاعات بيئية، تدفعهم لذلك أحاسيس الانتقام والسيطرة، وما يزيدها عنفا هوا ظاهرة العولمة المعمقة للفروقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب، و لا تعرف العرقية فقط بالأصل المشترك والصفات الفيزيولوجية والروابط العائلية، بل وكذلك بأنماط النشاطات الاقتصادية، والمراكز الاجتماعية، كحالة الصينيين في ماليزيا، ومشكلة العرقية الواحدة و خاصية الاعتراف المتبادل ،خاصة من حيث الدين اللغة، والخصوصيات الثقافية[2].

وغالبا ما يرجع سبب إندلاع الحروب الأهلية إلى أحد الأسباب التالية:

1. الرغبة في البقاء في السلطة بكل الوسائل، شرعية كانت، أو غيرها كاللجوء إلى القوة.
2. الرغبة في الوصول إلى السلطة مع الوعي بضرورة استعمال القوة كونها طريقة الوصول للسلطة.
3. الرغبة في الدفاع بقوة عن بعض المصالح القبيلة والجهوية.
4. الرغبة في فرض إيديولوجية بالقوة ذات الأساس الديني أو الروحاني أو الرمزي.
5. الرغبة في فرض بالقوة الالتزام قصد إرضاء بعض المصالح الخارجية والذي يستدعي الوصول إلى السلطة.
6. الرغبة في فرض بعض الطموحات الشخصية التي تضع في المقدمة السلطة والمال.

---

[1]– المرجع نفسه ، ص77.

[2]- Pierre Desenarclens, Mondialisation, souveraineté et théories des relations internationales, A.Colin, Paris ,1998. p 174-175.

7. نقص الشرف والكفاءة لطبقة سياسية أين يبرمون اتفاقات مشبوهة بما أنها توصلهم إلى السلطة.
8. وجود ثروات في الدولة كالبترول والألماس التي تمكنهم من تمويل الحرب.
9. تواجد المخدرات التي تعطى للشباب ووضعهم في واجهة العنف.
10. غياب جيش حقيقي جمهوري قادر على إحتواء انحراف بعض المسيرين[1]

وللتقليل من هذه النزاعات يستدعي الأمر معالجة هذه الأسباب والقضاء عليها ويكمن الحل الرئيسي في دفع وتيرة التنمية، تفاديا لإندلاع النزاعات، والعمل على حل النزاعات إن سبق وإن اندلعت، وهذا بتضافر جهود العالم وليس قصوره على الدول المعنية فقط.فالثمن الإنساني للحروب الأهلية جد مرتفع، مع تداخله بالتهديدات الأخرى، فالنزاع الصومالي مثلا تسبب في وضعية مزرية، إذ منذ سنة 1999م، المجاعة والأزمة الغذائية تهدد أكثر من مليون شخص.

2- اللاأمن البيئي، الصحي، الغذائي،و الشخصي:

أ- الأوبئة:

أصبحت الدول الفقيرة ضحية انتشار الأوبئة التي تفتك بالمئات من الأشخاص، مهددة بزوال العنصر البشري فيها. وتتمثل أخطر الأوبئة في السيدا أو فيروس نقص المناعة (VIH/Sida)، خاصة في إفريقيا وآسيا والــسيدا لا تمس فقط الصحة وإنما كذلك التنمية، ومحاربتها لا تستدعي فقط مخططات وطنية ولكن كذلك، برامج للتقليل من الفقر. و يعد السيدا أخطر الأوبئة إذ يثقل الاقتصاد والتربية والأمن والاستقرار السياسي[2] .

جعل التقرير الأممي للتنمية لسنة 1998م من السيدا أكثر الأمراض فتكاً لتميزه عن باقي الإمراض لكونه يمــس الأفراد في مرحلتهم الإنتاجية ولا وجود لعلاج أو لقاح ضده، والعمل الوحيد يتمثل في كبح انتشاره والتقليل من أثاره، ولو أخذنا مثلا واقع السيدا في إفريقيا نجد أنه حقا يشكل تهديدا لبقاء واستقرار الدول فيها :

- في بوتسوانا نجد 48% من الحوامل يحملون الفيروس
- في مدينة بارت بريج Bridge في زمبابوي هي حوالي 60%.
- في قرى أوغندا 2/5 من وفيات المراهقين ناتج عن السيدا.
- في ناميبيا السيدا يقتل مرتين ما تقتله الملاريا، ثاني مسبب للوفيات في البلاد[3].

رغم القول بأن السيدا تنكس النمو الديموغرافي في إفريقيا فهي لا تنقص سوى من 02 إلى 03% سنويا إلاّ أن خطورتها تكمن في أنها تمس الطبقة الأكثر فعالية أي البالغين والمتمدنين[4] فبالرغم من تزايد عدد الوفيــات في إفريقيا يوميا إلاّ أن وتيرة النمو الديموغرافي تشهد تزايدا يقابله انتكاس اقتصادي متسببا في الفقر الذي بدوره

---

[1]- Jean-François Obembe, La conquêt de la paix (stratégie du passage de la guerre à la paix), Paris,Moreaux, p1. pp136-137.
[2]- Robert Hechet, et Colusoyi Adeyic, et Iris, Smini, « La lutte contre le sida : enjeux du développement mondial », finance et développement ,vol39, n°1, pp36-39, p36.
Paris, Economica, 1998, p38
[3]- PNUD, Rapport mondial sur le développement humain98, Op.Cit, p38.
[4]- De la Maisonneuve, La violence qui vient, Op.Cit, p101.

يعزز تواجد السيدا خاصة في المناطق المصابة، ويؤدي كل هذا في الأخير إلى الهجرة غير المشروعة.

تهديد السيدا وأضراره على الأمن الإنساني كبيرة جداً، وقد تبنى مجلس الأمن الأممي مؤخرا قرار رقم 1308 يؤكد فيه على المشكلة الصحية التي يسببها الوباء ويربطه بمسألة الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، ومنذ ذلك حولت مهمة متابعة هذه القضية على السكرتارية الأممية للسيدا(Onusida)، وفتح المجال للحوار حول السيدا كإشكالية أمنية وكذا تطوير مخطط عمل شامل مركزا خاصة على عمليات حفظ السلام.

ب- الهجرة غير المراقبة وغير المشروعة

أسبابها عديدة منها: الفروقات في درجة النمو بين الدول، الانفجار الديمغرافي، الانحلال الاجتماعي والاقتصادي، البطالة، تدهور البيئة، الكوارث والتوترات، ونقص الحريات السياسية والاجتماعية.

يدفع الفقر والنزاعات الأهلية للبحث عن مكان أكثر أمانا، ونظرا لتشدد دول الشمال في مسائل منع التأشيرات، فهذا يدفع الأفراد للهجرة غير الشرعية مسببة بذلك الضغط على هذه الدول، ومجتمعاتها ، فيكمن دافعهم للهجرة في البحث عن الأمن الذي لم يعد موجودا في بلدانهم بسبب النزاعات والفقر، وبساطة استفحال ظاهرة البؤس والحرمان.

تقوى الهجرة غير الشرعية عندما تعرف مناطق ودول بكاملها اللااستقرار والنزاعات، إذ قد تكون هذه الهجرة بدافع البحث عن مستوى معيشي أفضل، أو بدافع الهروب من واقع النزاعات المسلحة، أو للنمو الديمغرافي السريع في الجنوب.

ج- النمو الديموغرافي السريع وغير المنتظم

مقارنة بالجنوب، الشمال يعرف وتيرة نمو بطيئة غير أن التزايد السكاني السريع في الجنوب وتداخل عوامل الفقر، والحروب الأهلية والأوبئة يدفع بسكان الجنوب بالزحف نحو الشمال بطرق غير شرعية بحثا عن الأفضل.

يخلق هذا الزحف مناطق فقيرة في الشمال مختلفة عن باقي السكان اجتماعيا وعرقيا ودينيا مما يؤجج الانقسامات والخلافات والمطالبة بتحقيق عدالة اجتماعية أكبر. وهذه الظاهرة تعيشها أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية أين توجد أحياء مخصصة لجماعات معينة، كأحياء السود، الإسبان والصينيين، خالقة بذلك صور اللاتجانس داخل المجتمع، والذي قد يؤدي إلى خلق صور من اللاتناسق الاجتماعي والسياسي، وبالتالي اللااستقرار للدولة.

ويؤكد الخبراء على أن عدد سكان العالم سيصل في 2025م إلى حوالي. 95 مليار نسمة أي بزيادة سنوية مقدرة بـ100 مليون شخص، أين يتواجد 8 مليار منهم في الدول النامية، هذا العدد يستدعي بالمقابل زيادة في الإنتاج الغذائي المقدر بـ2% سنويا مدة 30 سنة، وهو الأمر الذي يخلق عائقين. يتمثل الأول في تزايد الأسعار، والثاني في انعكاسات ذلك على البيئة، فسكان العالم الثالث يعيشون من الزراعة، إذا فالعمل على إبطاء النمو وتنظيمه قد يحسن من وضعية الأفراد وبالتالي وضعية الدولة. هذه الأخيرة التي يمكنها آنذاك مكافحة الفقر، فالعلاقة بين : سكان/زراعة/ بيئة ليس مجرد فرضيات[(1)].

---

(1)-PNUD, Rapport mondial sur le développement humain98, Op.Cit, p06.

ويرجع الكلام عن أزمة ديمغرافية على الأقل لسببين: كونها إحدى أسباب تفقير القارة (إفريقيا) وسبب آخر هو ذو طابع جيوبوليتيكي في حالة الإقرار بأن هذه الأزمة تشكل تهديدا للعالم الغربي، الذي يكبح الهجرة حفاظا على الثروات التي لم تعد قابلة للتقسيم.

د- الفقر المتنامي

الفقر نوعان: فقر مالي وفقر إنساني فهو لا يربط فقط بوجهه النقدي، بل يحوي كذلك أبعاد أخرى أكثر دراماتيكية لمن يعيشه: هنالك مليار شخص أمي، وحوالي 840 مليون يعيشون حالة الجوع أي لا أمن غذائي وحوالي 1/3 من سكان الدول النامية مهددين بالموت قبل وصولهم لسن 40 سنة حسب الإحصاءات، فإن كان الفقر المالي يأخذ بعين الاعتبار المداخيل أو غيابها، نجد الفقر الإنساني يحوي أبعاد أكثر أهمية للنقائص التي تمس الحياة الإنسانية، وهذا النوع من الفكر يمس بكثرة سكان آسيا الجنوبية وإفريقيا الصحراوية[1].

فالفقر إذا مهدد لأمن الفرد والدولة معا، مما ينعكس سلبا على الأمنيين الجهوي والعالمي نظرا لإندفاع الفقراء إلى الهجرة، وما تثيره من نزاعات لأجل الثروة وتقل مصاريف تمويلهم بالغذاء، وعرقلة للمسيرة التنموية، إذ يعد ألدّ أعدائها، لذا بدا الحديث يكثر عن المساعدة للتنمية ومكافحة الفقر على المستوى العالمي لأنه خطر عالمي وليس محصورا في بعض البلدان فقط.

اللاامن البيئي:

أ- التلوث البيئي

يعد التلوث أكبر مهدد للأمن البيئي (وللأمن الصحي أيضا) ولبقاء الجنس البشري، ويتمثل التلوث البيئي في جانبين: تدهور البيئة وتلوث الجو.

- تدهور البيئة: ويندرج فيها:

- تدهور حالة الأراضي الناتجة عن نزع الغابات والتصحر والأراضي المالحة.
- حالة المياه العذبة فحسب تقرير PNUD لسنة 1997م هناك حوالي مليار شخص أي ما يمثل أكثر من 1/3 السكان لا يملك موارد مائية صالحة للشرب، و هناك حوالي 80% من الأمراض في العالم الثالث تشترك بطريقة استعمال المياه ونوعيتها.
- فقدان التنوع البيئي حيث هناك 25% من الأدوية المعروفة تتواجد في الطبيعة، وفقدان الاختلاف البيئي الجيني يهدد القدرة الدفاعية ضد الأمراض الجديدة.

أ- تلوث الجوّ: يتسبب هذا الخطر في إحداث السرطان، ومشاكل على مستوى تحولات الخلايا، والتشوه الخلقي، ففي نفس تقرير PNUD ،يعد تلوث الهواء مسؤول عن 2.3 مليون حالة مرض تنفسي مزمن، لذا لا يمكن إنكار كون التلوث البيئي عاملا مهددا لأمن الإنسان، وللأمن الداخلي والعالمي.[2]

---

(1)-Jean Paul Chagnolland, <u>Relations internationales contemporaines</u>, 2e éditions, Paris, l'harmattan, 1999, p89.
(2)- Anne Baer, «Pas assez d'eau pour tous», <u>Revue internationale des sciences sociales,</u> n°148, juin 96, pp317-333, p324.

يتسبب الفقر من جهته في الجزء الأكبر من حالة إقتلاع الأشجار والتصحر وتلوث المياه وهذا التحطيم للبيئة يساهم في تفقير السكان، وعلى هذا الأساس لابد لبرنامج حماية البيئة، أنَ يهدف للتقليل من الفقر، لأن الفقر والبيئة متلازمان، ولإنقاذ البيئة لابد من مكافحة الفقر، لأن الفقراء يعيشون من الزراعة، التي تستدعي مزيدا من الأراضي، وبالتالي إقتلاع متزايد للأشجار، وشدة فقرهم تجعلهم يأخذون من الأرض دون القدرة على إمدادها بالمواد العضوية الضرورية، وهو الموت البطيء للأرض وبالتالي للحياة. وسيتم التطرق إلى كل ذلك بالتفصيل في الفصل الأخير.

ب- انتشار السلاح النووي والبيولوجي والكيماوي:

- **السلاح النووي**: يعد خطر انتشار الأسلحة النووية من أهم المشاكل الكبيرة في هذا العصر، فهيروشيما، ونكازاكي أظهرتا إمكانية اللجوء إليه فهو ليس حبيس الأدراج، وخطر قيام حرب نووية ليس بالأمر المستبعد وإلا لن يكون للردع معنى، لذا فهي تبقى "حربا ممكنة وليست بالمستحيلة".[1]

- **السلاح الكيماوي والبيولوجي**: إن كان لا يمكن للجماعات الإرهابية أن تمتلك أو تنتج السلاح النووي، فهذا ليس مستبعداً بالنسبة للسلاح الكيماوي، إذ بإمكان السلسلات الصناعية إنتاج المواد الكيماوية، تستطيع إذا فواعل جديدة، وغير عقلانية من غير الدول إمتلاك السلاح الكيماوي، إذ من السهل اكتشاف مصنع لصناعة السلاح النووي، في حين يصعب ذلك بخصوص مخابر إنتاج المواد الكيماوية، وبالتالي ضرورة الحديث عن فعالية الدفاع. وهذا ما يمس بصفة مزدوجة بالبيئة والفرد ، ويؤثر في مستقبل الانسيابية بكل المستويات.

كل هذه التهديدات ليست بالأمور المنفصلة، فهي مرتبطة فيما بينها، تتسبب في حدوث بعضها البعض، فأين يتواجد الفقراء، تكثر النزاعات والأوبئة، والزيادة السكانية السريعة، وكذا تزايد المهاجرين غير الشرعيين. هذه الأمور توضح كلها أن الأمن لم يعد في تحصين الحدود والزيادة في السلع بقدر ما هو تأمين الأمن والرفاه الاقتصادي للأفراد، كما لم تعد مسؤولية ضمان الأمن للدولة لوحدها، بل هي مسؤولية الجميع، بما فيهم الأفراد ذاتهم.

مما سبق نلاحظ أن تهديدات الأمن الإنساني مرتبطة بانعدام أبعاده المتكاملة، فمع تغير الزمان و المكان، تبقى التهديدات تمس كل فئات الأشخاص، سواء في الدول الفقيرة أو الدول الغنية.

فانتشار الفقر والأمراض والأوبئة وتزايد حدة القهر والإرهاب تمس الناس في الدول الفقيرة والغنية، وهذا نتيجة العلاقة بين الشمال والجنوب من جهة ثانية، فالأفراد قد يكونون مهددين سواء من طرف دولتهم جراء سياستها الداخلية أو الخارجية ، وهذا سبب إشكالية تشابك العلاقة الأمنية بين الدول و الأفراد .

كل أشكال التهديدات لأمن الإنسان تدخل اليوم ضمن نطاق العولمة وعولمة القيم والمبادئ والأفكار والثقافات والتي تعتبر حواجز وعراقيل في وجه الوصول إلى أمن الإنسان .

فالعولمة ليست مجرد تدفق مالي سلعي بين الوحدات والأفراد، بل هي عبارة عن تزايد مستمر في الاعتماد المتبادل بين سكان العالم .

---

(1)- De La Maisonneuve, La violence qui vient, Op.Cit, p 53.

والعولمة لا تعمل فقط على دمج الاقتصاد والسياسات الاقتصادية بل تعمل على دمج الثقافات والقيم ، أين يصبح الأفراد متأثرين ومرتبطين بعضهم ببعض، فهي عملية متعددة الأبعاد عبرت عن مؤسسات وأجهزة الأمم المتحدة بثلاثة أبعاد هي عولمة السوق، عولمة الثقافة، وعولمة الأمن. ذلك ما يستدعي تزايد الاهتمام المتبادل بين حياة الناس، وجود قيم مشتركة والتزام مشترك بالتنمية الإنسانية، لكن أصل العولمة يدفعها إلى توسيع الأسواق وفتح الحدود الوطنية أمام احتياجاتها ثم محاولة السيطرة على الأبعاد الاجتماعية والسياسية للدولة.

التحدي الذي تمثله العولمة، ليس فقط مجرد "توسعا" على حساب كل النطاقات. بل التحدي يتمثل في إيجاد قواعد ومؤسسات من أجل حكم أوسع وأقوى على كل الأصعدة العالمية المحلية والإقليمية، فكيف تساهم العولمة في توسيع تهديدات الأمن الإنساني ؟ [1]

بصفة أعمق فان العولمة تتصف بمواصفات هي: الأخلاقيات بمعنى انتهاك حقوق الإنسان، العدل، بتفاوت تطبيقه على الدول، الشمولية، من تهميش للناس وللبلدان، الأمن الإنساني من خلال عدم استقرار أقل للمجتمعات وضعف أقل للناس،الاستدامة من خلال المساهمة في تدهور البيئة [2].

العولمة لا تمس فقط المجتمعات الفقيرة ، بل الغنية أيضا وهي بذلك تخلق تهديدات جديدة ومتجددة للأمن الإنساني.

فانعدام الأمن الاقتصادي بسبب الاضطراب المالي الذي ظهر في فترة 1997 -1999 يظهر مخاطر الأسواق المالية العالمية[3]، وهذا ما يؤثر بصورة مباشرة على أمن الإنسان بسبب الافلاسات و تأثيرها على ميزانيات التعليم والصحة وقطاع التوظيف.

من جهة ثانية، فان انعدام الأمن الوظيفي يؤدي إلى تناقص في المداخيل والأجور، و هذا ما يمس بأمن الفرد ويخلق عجزا ماليا يحول دون تحصله على أبسط حقوقه وهذا ما تبينه انعدام أشكال الأمن الأخرى [4].

وأيضا انعدام الأمن الثقافي بسبب تدفق الأفكار والقيم والمعتقدات بصورة سريعة غير مقيدة، نتيجة لتفتح حياة الناس على الثقافة المعولمة، وكل ما تنطوي عليه بذلك دحض للثقافات المحلية، وتراجع للمعتقدات والقيم[5]

ما يمكن قوله هو أن الأمن الإنساني من المفاهيم التي لم يصطلح بعد على إعطائها مفهوما دلاليا في العلاقات ما بين الدول، ولازالت جهود الدراسات متواصلة من أجل الخروج بإطار معرفي مواكب ومفسر أو ناقد للواقع الحالي.

فعلى مسار ظهور الأمن الإنساني في حقل الدراسات المعرفية حول العلاقات الدولية وحول التنمية المستدامة، وزيادة الفواعل على المستوى الدولي بصورة متلاحقة، زاد الاهتمام بشكل ملحوظ به، و هذا نتيجة

---

(1)–خديجة عرفة، مرجع سابق، 20

(2)- Hideaki Shinoda ,op,cit, p9.

(3)–Les Nouvelles dimensions de la sécurité humaine, op cit, p27.

(4)– عبد الله عطوي، مرجع سابق،ص37..

(5)– نفس المرجع، نفس الصفحة.

لأن الأمن الإنساني هو مفهوم لصيق و مرتبط بمفاهيم أخرى تجسـد وتوطد تواجده.

ما يعاب على مثل هذه المفاهيم، هو عدم التوصل إلى إعطاء تعريف عالمي حول الأمن الإنساني الذي بقي مجـرد مفهوم مرن،قادر على الانكماش أو التوسع ليضم معطيات وأطر أخرى تستخدم في مفهومـه وقـت الحاجـة، ويوصد الباب عنها في أوقات التفرغ منها .

من جهة ثانية، فإن توسع مفهوم الأمن الإنساني، وتنوع أبعاده، قد جعل من الضرورة التحدث عن تهديدات تلك الأبعاد، التي تمس بالفرد قبل الدولة (هذا ما تمت الإشارة إليه سابقا)، وقبلا تحديد هل للأبعاد تطبيق عالمي، أم لا تزال مجرد حبر على ورق، صدر عن التقرير الأممي للتنمية؟

ويعتبر البعد البيئي، أحد الأبعاد السبع التي خرج بها التقرير، محاولة منه لشرح ما يكتنف عالم اليوم وعالم المستقبل من أخطار، وتفاقم لأوضاع قد تؤدي إلى نزاعات متفاوتة النتائج، على الأفراد والدول، وقد زادت الاهتمامات حول الأمن البيئي بعد بروز ظواهر وآثار مباشرة للبيئية والتهديد البيئي، والمتمثلة في النزاعات وحتى الحـروب البيئية.

ولقد أعطى الخلل في النظم البيئية، والعلاقات البينية، بعدا جديدا للأمن الإنساني، خاصة بعد انتـشار الـشعور باللامن البيئي، وزيادة الأخطار الطبيعية، والتهديدات على صحة وسلامة الانسان، من كل ذلك كان لزاما على النظريات المهيمنة على حقل العلاقات الدولية أن تهتم بتحليل هذا البعد وتبرز أبعاده أيضا.

وفيما يلي سوف تتوضح المعطيات النظرية، وتحليلات المدارس وأيضا النقاشات المعرفية حول الأمن البيئـي مـن زاوية كونه هدفا يجب الوصول إليه، ومن زاوية كونه يحمل تهديدات يجب مقاومتها، او استباقها.

ورغم أن المصطلح ليس بالقديم، فان تحليلاته أتت متنوعة، ومكثفة، خاصة التحليلات العقلانية للأمن البيئي، التي سبقت البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994، والذي تحدث بصورة موضحة للمرة الأولى عن الآثار الناجمة عن البيئة، وعن الأمن البيئي.

وهنا سوف يتم التطرق إلى التحليلات التقليدية للأمن البيئي، ثم التحليلات الجديدة، لفترة ما بعد الحداثة، أو فترة التوسع والتعمق المعرفي للأمن بكل أبعاده ومستوياته.

ثم سوف يتم الحديث عن الأمن البيئي كبعد للأمن الإنساني، وكم التهديدات المرتبطة، بنوعيها الحالية والمستقبلية، وما هي مدخلات ومخرجات العلاقة أمن/إنسان/بيئة.

الفصل الثاني:

البعد البيئي في تحليلات فترة ما بعد الحداثة

لقد تنوعت التحليلات وكثرت التساؤلات حول واقع الأمن الإنساني بأبعاده المذكورة في التقرير الإنمائي للأمم المتحدة، وبالقدر الذي توسعت المفاهيم وتعمقت، كان لزاما أن تتناول النظريات السياسية مختلف هذه التطورات الجديدة في هذا الحقل المعرفي، بذلك عرفت حقبة ما بعد الحداثة تناولا جديا لظاهرة الأمن البيئي، أولا كونها من الظواهر المؤثرة في سير العلاقات الدولية، وقبلا العلاقات الإنسانية، وثانيا كونها بعدا مهما وعالميا للأمن الإنساني، وثالثا كونها تحتوي على عنصري التهديد والاستدامة، وتستوجب معطيات وآليات توفيقية وتشاركية، وليس مجرد تضمينات رمزية للحكم والرشادة العالمية.

بذلك أصبح التدفق النظري وسيلة لتبسيط مثل هذه الظاهرة العالمية، وأداة لشرح معطياتها غير الثابتة، ضمن وسط تنافسي، بين المدارس الحديثة، والتي تأسست من أجل احتواء معالم الأمن البيئي وجعلها قيد الدراسة، وفقا لعاملي التهديد والخطر.

لكن قبل الوصول إلى التفسيرات الحديثة، تجب العودة إلى الجذور الأولى لاستعمالات هذه الظاهرة، قبل كونها بعدا للأمن الإنساني، وهدفا للتنمية المستدامة، ومجالا لاستحداثات الرشادة العالمية، وهذا داخل المدارس العقلانية، التي عمدت إلى الاعتراف بان التهديدات الجديدة تستوجب الوصول إلى إرساء الأمن البيئي، ومن جهة ثانية البحث عن الاعتراف بالبيئة كقيمة عالمية، لها علاقة تداخلية بعنصري "الأمن" والنزاع".

وللوصول إلى المنحى النظري لمفهوم الأمن البيئي، يجب التطرق إلى معانيه، والمعاني المرتبطة به، ضمن مدخل ايتيمولوجي لكل من الأمن البيئي والبيئة.

المبحث الأول: مدخل ايتيمولوجي مفاهيمي للبيئة والأمن البيئي

تعددت التعريفات والمصطلحات التي تناولت بالشرح مفهوم الأمن البيئي، ومن أجل تبسيط تلك التعريفات والمصطلحات، تم تبني مدخل ايتيمولوجي، معرفي، لشرح كل المعاني المعطاة في هذا الحقل.

المطلب الأول: مفهوم البيئة والنظام البيئي

أ/- البيئة لغة: إن كلمة بيئية مشتقة من الفعل بوأ، وتأتي بعده معاني في اللغة:

1- المنزل أو الموضع: يقال تبوأت منزلة، أي نزلته، وبوأ له منزلا وبوأه منزلا بمعنى هيأه ومكن له فيه[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (56)﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾[3].

كما توجد معاني أخرى في اللغة العربية للفعل "بوأ" كالاعتراف بمعنى باء، والزواج من قوله صلى الله عليه وسلم: «ومن استطاع منكم الباءة فليتزوج»، والتساوي والتكافؤ، "فلان بواء فلان" بمعنى كفه إن قتل به[4].

---

(1)- إبن منظور، لسان العرب، ج1، دار التراب العربي، 1999، ص530.

(2)- سورة يوسف، الآية 56.

(3)- سورة الحشر، الآية 09.

(4)- ابن منظور، مرجع سابق، ص532.

ب/- البيئة اصطلاحا: تعرف البيئة في الاصطلاح العلمي على أنها ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم وتشمل ضمن هذا الإطار مختلف الكائنات الحية(1).

وفي إعطاء مفهوم أدرج أن كلمة البيئة مأخوذة من المصطلح اليوناني "Oikos" والذي يعني بيت أو منزل(2)، وكثيرا ما يحدث الخلط بين علم البيئة "Ecology" والبيئة المحيطة "Environment"، ذلك أن علم البيئة يشمل دراسة كل الكائنات أينما تعيش، بينما تقتصر البيئة على دراسة علاقة الإنسان الطبيعية دون سواها(3)، وهناك من سمي "Environment" بعلم البيئة الإنساني، وسنلاحظ الفرق بين الإثنين:

فالبيئة هي الغلاف المحيط بكوكب الكرة الأرضية ومكونات التربة وطبقة الأوزون، البيئة هي الأكسجين الذي نتنفسه لنعيش، هي الأرض التي نزرعها للأمن الغذائي، هي مصدر المياه، مواد البناء والحراريات والغازات والكيماويات، البيئة هي الموازن بين الإنسان والحيوان والنبات(4).

وفي تعريف آخر، البيئة هو إجمالي الأشياء التي تحيط بنا وتؤثر على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض، متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم، كما يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد، والتي تؤثر وتحدد بقاءنا في هذا العالم الصغير، والتي نتعامل معها بشكل دوري(5).

وهناك تعريف آخر يحدد أن البيئة هي: "المحيط الحيوي والمعنوي والمادي الذي يعيش فيه الإنسان، ويتمثل هذا المحيط في التربة والماء والهواء وما يحتويه كل منهم من مكونات مادية أو كائنات حية، أو هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على مقومات حياتية من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه حياته مع أقرانه من البشر(6).

أما تعريف الإيكولوجيا، فوجدنا ان أول من صاغ كلمة "إيكولوجيا" هو العالم "هنري أوثرو" H- Othoreaux عام 1858، غير أنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها، ثم عمد إلى استعمالها العالم الألماني "أرنست هيكل Ernest Haeckel"، وسنة 1868 عرفت أهدافها بدراسة العلاقة بين الكائن والوسط الذي يعيش فيه(7)، ثم ترجمت إلى اللغة العربية بعبارة علم البيئة، فكلمة "Ecology" أو علم البيئة

---

(1)- خالد محمد القاسي ووجيه جميل البعيني، حماية البيئة الخليجية: التلوث الصناعي وأثره على البيئة العربية والعالمية. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص11.

(2)- عبد الله عبد القادر نصير، "البيئة والتنمية المستدامة: التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري،مجلة أبحاث ودراسات، مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية، عدد07، 29 جويلية 2002، تاريخ التصفح 25 أوت 2009، من محرك البحث:

www.ngoce.org/content/nseer.doc

(3)- نفس المرجع السابق.

(4)- فرحات غول، أثر الاهتمام بالبيئة والعمل بالمواصفات العالمية للبيئة (ISO 14000) على تنافسية المؤسسات، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 02، ديسمبر 2007، ص150.

(5)- تعريف البيئة، من محرك بحث:

http//:www.feedo/net/environment/ecology/definitionofenvironment.htm

(6)- خالد كواش، السياحة والأبعاد البيئية، جديد الاقتصاد، العدد 02 ،ديسمبر 2007، ص123.

(7)- أحمد رشيد، علم البيئة، معهد الأنماط العربي، بيروت، 1981، ص05.

المشتقة من اليونانية "Oikes logos"، [الأولى معناها بيت والثانية علم] تعرف على أنها الدراسة العلمية لتوزيع وتلاؤم الكائنات الحية مع بيئاتها المحيطة وكيف تتأثر هذه الكائنات بالعلاقات المتبادلة بين الأحياء وبين بيئاتها المحيطة[1].

غير أن هناك من يعرف الكلمتين Ecology و Environment على أنها "البيئة" بمعنى أنها كلمتان مترادفتان، لكن الفرق يتوضح في تسمية "عالم البيئة" والبيئيون فالأولى ترادف كلمة "Ecologist" أما الثانية فترادف "Environmentist"، ولكل منهما تفسير محدد، فعالم البيئة أو "Ecologist" يُعنى حسب "Adom" بدراسة وتركيب ووظيفة الطبيعة، أي أنه يُعنى بما يحدد الحياة وكيفية استخدام الكائنات للعناصر المتاحة[2].

أما البيئي "Environmentist"، فيُعنى بدراسة التفاعل بين الحياة والبيئة، أي أنه يتناول تطبيق معلومات في مجالات معرفية مختلفة في دراسة السيطرة على البيئة، فهو يهتم بوقاية المجتمعات من التأثيرات الضارة كما يهتم بالحفاظ على البيئة محليا وعالميا من الأنشطة الإنسانية ذات التأثير الضار وبتحسين نوعية البيئة، لتناسب حياة الإنسان[3].

وللتفريق أكثر بين المصطلحين، نتطرق إلى تقسيمات كل منهما، فالبيئة أو Environment تنقسم إلى:

1- بيئة طبيعية: تتمثل في الهواء، الماء، الأرض.

2- بيئة اجتماعية: وهي مجموعة القوانين والنظم التي تحكم العلاقات الداخلية للأفراد إلى جانب المؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية.

3- بيئة صناعية: وهي التي صنعها الإنسان من قرى، مدن، مزارع، مصانع، شبكات[4].

وتتكون البيئة أساسا من:

- **عناصر حية**: متمثلة في عناصر الإنتاج، مثل النبات، عناصر الاستهلاك مثل الإنسان والحيوان، عناصر التحليل كالبكتيريا والحشرات.

- **عناصر غير حية**: وهي الماء والهواء والتربة والشمس وعنصر ثالث هو الحياة والأنشطة التي تتم ممارستها في نطاق البيئة[5].

أما تقسيمات الإيكولوجيا، فهي مخصصة من أجل مجال الدراسة وتتمثل في:

1- علم البيئة الفردية Autecology: ويهتم بدراسة نوع أو عدة أنواع من التداخلات الحيوية في مجموعة مترابطة من الأنواع في بيئة محددة ويعتمد هنا على التجارب في الدراسة.

---

(1)- علياء حاتوغ بوران ومحمد حمدان أبودية، علم البيئة، دار الشروق، عمان، 1994، ص05.

(2)- محمد السيد أرناؤوط، الإنسان وتلوث البيئة. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص18.

(3)- نفس المرجع، ص19.

(4)- تعريف البيئة، مرجع سابق.

(5)- نفس المرجع.

2- علم البيئة الجماعية Synecology: وهو نوع من الاتجاه الجماعي في الدراسة، وفيه تدرس جميع العوامل الحية وغير الحية في منطقة بيئية محددة ويقسم إلى علم بيئة برية مائية وبحرية[1].

وما يجب توضيحه عند هذه الفكرة، هو أن الاختلاف الكائن بين البيئيون وعلماء البيئة، يأخذ مجالا له في الدراسة المختصة بالمجالين، مثل علم الأحياء Biology، علم البيئة Ecology وعلـم الأرض Geology، وغيرها من العلوم المتقاطعة مع البيئة وعامل البيئة، غير أن التيارات السياسية التي وضعت مثل هذه التعاريف قيد أجندها البحثية، لم تأخذ بعين الإعتبار –جديا أو فعليا– هذا الإختلاف بين المجالين، بل عمدت في بعض الأحيان إلى جعل الكلمتين مترادفتين ولهما نفس المفهوم (مثل مركز ولسون للسلام) وسنجد التفاوت بـين اسـتعمال المصطلحين في المباحث اللاحقة ولتسهيل ذلك يجب التطرق أيضا إلى مشاكل البيئة ومهدداها.

ج/- المشاكل البيئية: لازالت البيئة تتعرض إلى مشاكل عديدة رغم خطورة الموقف وتوسيع دائرة الخطر الـتي توسعت معها المجالات المعرفية بحدة هذا الخطر وتتمثل في[2]:

1- التلوث البيئي Pollution: ويشمل تلوث الهواء والماء والغذاء ومعناه: حدوث أي تغيرات في خـواص البيئة، مما قد يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالكائنات الحية وممارسة الإنسان لحياته الطبيعيـة.

2-التصحر Desertification: وهو تردي الأراضي في المناطق القاحلة نتيجة عوامل تغير المناخ والأنشطة البشرية غير المسؤولة ويعرف على أنه زحف البيئة الصحراوية على الأراضي الخضراء ومن أهم مظاهره، انحـسار الغطاء النباتي ونشاط الكثبان الرملية الثابتة، انجراف التربة وتملحها ونقص خصوبتها وزيادة كمية الغبار في الهواء.

3- إزالة الغابات Deforestation: وبالتالي زيادة آثار ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، ثم ارتفاع درجات حرارة العالم، وانخفاض رطوبة هواء المنطقة.

4- الاحتباس الحراري (الدفء الكوني) Global Warming: وهو أحد أهم المظاهر المتصلة بإفـساد البيئة، فالغازات التي تحافظ على حرارة الجو ازداد تركيزها بفعل النشاطات الإنسانية وهذا ما يطلق عليه بظاهرة البيوت الزجاجية، إذ تحتجز الحرارة التي تحملها أشعة الشمس.

5- النفايات السامة:وتتخذ أشكال أبخرة وغازات أو سوائل يتحلى أثرها السلبي في زيادة ثقب الأزون والتلوث بأنواعه.

6- استنزاف الموارد الطبيعية: إذ أدى الاستخدام الزائد للتكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة علـى البيئـة وأدى إلى تدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعي (المادي والبيولوجي) للإنسان وأثر على النظام الإيكولوجي تأثيرا سلبيا، مما أدى إلى استنفاد بعض الموارد الطبيعية، ودمار بعضها وكلها بسبب ما ذكر سابقا من مشاكل[3].

---

(1)– علياء حانوغ بوران ومحمد حمدان أبو دية، مرجع سابق، ص07.

(2)– عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، مرجع سابق، ص- ص (377-387).

(3) –The concept of Ecosystem: From :
http://livinglandscapes.be.ca/cbasin/oldgrowthforest/capter1/concept.pdf

بذلك نلاحظ أن المشاكل البيئة هي عبارة عن سلسلة مترابطة، يؤدي فقدان حلقة ما إلى خلل النظام البيئي ككل.

د/- مفهوم النظام البيئي The Ecosystem:

هو مجموعة التفاعلات الحاصلة بين مختلف مكونات البيئة الطبيعية، وينتج عن تلك التفاعلات نظام متوازن، يتم فيه تبادل المواد بين الأجزاء الحية وغير الحية[1].

من جهة أخرى يضم هذا النظام البيئي تفاعلات في الطبيعة الاجتماعية، وينتج عن ذلك نظام محدد تتجه فيه الجماعات، الدول والأفراد تجاه الطبيعة؛ فمثلا ميثاق Bastle الذي كان في مارس 1993 من أجل الخطر الكامل على شحن النفايات الخطرة من بلدان العالم المتقدم إلى بلدان العالم المتخلف، وغيرها من المعاهدات والقوانين الدولية التي تحكم المعاملات البيئية المباشرة وغير المباشرة[2].

المطلب الثاني: مفهوم الأمن البيئي

في البحث عن مفهوم الأمن البيئي ثم التطرق إلى زوايا نظر مختلفة منها نظرة الإيكولوجيين Ecologists، ونظرة البيئيين Environmentalist، نظرة الجيولوبوليتيكين، ونظرة بعض الكتاب المهتمين بالبيئة وعلاقتها بكل من السياسية والأمن. تم تصنيف بعض التعاريف المستقاة إلى تعاريف رسمية تعود إلى مكونات بعض الدول، والمنظمات الدولية وغير الدولية، وهي ضمن مشروع الألفية Millenium[*] الذي أجرى إحصائيات ومسح لقدرة كل دول العالم على إنشاء تعريف لمفهوم الأمن البيئي وقبلا تعريف الأمن البيئي، ثم تعاريف غير رسمية، أصحابها مختلف الكتاب والمختصين بالبيئة وبعلم البيئة، وضمن هذا التصنيف هناك تعاريف مرنة، وهناك تعاريف ووجهات نظر تعد مداخل أنطولوجية ونظرية، مثل إسهامات "جون بارنت Barnett"، ووجهات نظر تصنف ضمن نظرية النزاع، منها إسهامات Thomas Homer Dixon.

1/- التعاريف الرسمية:

لقد أعطى مشروع الألفية أو Millenium توضيحا واسعا وشاملا للأمن البيئي، كظاهرة تستوجب الشرح، وكمفهوم يستوجب تعريفا شاملا وحاملا لمعاني واضحة، بذلك وجدنا أن هذا المشروع قد تبنى خطة محددة من أجل التعريف بالأمن البيئي وذلك بمناشدة مختلف الدول والجهات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية وغير الدولية من أجل إعطاء نظرة فرعية عن الأمن البيئي، وقد سطر ضمن أهدافه استخلاص تعاريف رسمية بمعنى تعاريف تعطيها الدول وتوافق عليها إلى جانب تعاريف المنظمات الدولية.

---

(1)- خالد كواش، مرجع سابق، ص126.

(2)- جون بايلس وستيف سميت، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص199.

(*)- مشروع Millenium أو الألفية، هو مجموعة إسهامات عالمية للأبحاث المستقبلية من مركز البحوث حول المستقبليات، الدارسين، صانعو السياسة العاملين لحساب المنظمات الدولية، الحكومات والشركات، المنظمات غير الحكومية NGOs والجامعات، وهذا المشروع يدير مسارا تراكميا وتآلفيا، يعمل على جمع وتقسيم مئات المشاركات لإنتاج إصدارات سنوية حول "دولة المستقبل"، منهجية البحث في المستقبليات وغيرها.

ويؤكد هذا المشروع على وجود تصنيفين فهناك تعريف رسمي offiical وتعريف غير رسمي Not official للأمن البيئي.

في اعتماده على إمدادات الدول، يحدد أوراق المشروع أن بعض الدول في العالم فقط من تمتلك تعريفا للأمن البيئي، يمكن استعماله في باقي الأوساط العملية والعلمية، ومن الدول التي تمتلك فعلا تعريفا لهذه الظاهرة هناك: روسيا الفدرالية وكومنويلت الدولة المستقلة، الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمتلك العديد من التعريفات العملية أو الإجرائية ودائرة DOD(*) التي تحتوي على تعريف، وبعض السفارات مثل سفارة الأرجنتين والهند التي تقول بأن لدولها تعريفا رسميا أيضا أما دول أخرى مثل الصين، استراليا، والمجر فتقول أن حكومتها تعمل حاليا على إنهاء تعريف لهذه الظاهرة[1].

أما بالنسبة للمنظمات الدولية، فلم تصنع تعريفا لإرشاد السياسة على سبيل المثال، برنامج البيئة الأممي UNEP، ومنظمة الصحة العالمية WHO، ليست لها تعريف للأمن البيئي، أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP فقد كان الوحيد الذي أعطى تعريفا مختصرا للأمن البيئي سنة 1994، ويقوم أساسا على التنمية الإنسانية، وذلك في صفحة 28[2].

بعد كل ذلك حدد هذا المشروع خمسة (05) تقسيمات للتعاريف المقدمة:

1- تعريف ممتاز: يجب أن يستعمل فعلا كتعريف.

2- مستعمل للغاية وبشكل كبير: مع بعض الإضافات التي يمكن أن تستعمل كتعريف

3- مستعمل بكثرة: لكنه يحتاج إلى بعض العناصر من التعريفات الأخرى لجعله مكتملا ومستعملا.

4- مستعمل لكنه غير مكتمل: يمكن استعماله بإضافته إلى تعاريف أخرى

5- غير مستعمل: بذلك يقوم بتضليل السياسة والنقاشات السياسية وسنعطي تعريف من كل نوع[3].

- **التعريف الأول**:الأمن البيئي هو سلامة الشعب النسبية من الأخطار البيئية الناتجة عن الأعمال الإنسانية – الجاهلة-، عن الأحداث وعن التسيير السيئ داخل الدولة وخارجها[4].

صنف هذا التعريف كأفضل تعريف قدم، لكنه يحتاج أيضا إلى عناصر من تعاريف أخرى لجعله تام ومستعمل.

غير أن ما يعاب في هذا التعريف هو تجاهله للحماية البيئية بدرجة أولى والمحافظة عليها للأجيال المستقبلية، كما لم يحدد كيفية تهديد البيئة للأمن الإنساني وذلك بعد أن حدد أن "السلامة الشعبية"كقضية "أمن قومي"، كما لم يحدد ما المقصود "بالنسبية" "Relative"، وما المقصود بالتسيير السيئ، وما يجب أن يكون ضمن هذا التعريف هو أطر نظرية ومفهوماتية مع إضافة بعض العناصر المجتمعية.

(*)- DOD: وزارة الدفاع الأمريكية Departement of Defense .

(1)-http://www.millennium-project.org/millennium/es.exsum.html.

(2)- Idem.

(3)- Idem.

(4)-http://www.millennium-project.org/millennium/es.2def.html

–**التعريف الثاني**: الأمن الإنساني هو حالة من ديناميكية الإنسان والبيئة، تتضمن استعادة للضرر البيئي الذي سببته الأفعال العسكرية، وزيادة حدة الندرة في الموارد، التدهور البيئي والتهديدات البيولوجية التي قد تؤدي إلى فوضى أو نزاع مجتمعي[(1)].

هذا التعريف وضع في المرتبة الثانية، يحتاج عناصر من تعريفات أخرى لجعله تام، أو يمكن استعماله كإضافة لتعريفات أخرى.

وفي تقييم هذا التعريف، يعاب عليه حصره في الأعمال العسكرية ومسائل العنف، لأن الأمن البيئي يستوجب منا إصلاح الأضرار التي نلحقها به من أجل حماية الحياة فوق كوكب الأرض.

أيضا حدد أن هذا التعريف يحتوي فقط على الجانب البيئي دون الجانب الإنساني وأيضا الأمن البيئي ،الأمن هو الدولة.

– **التعريف الثالث**: الأمن البيئي هو تحديد نطاق إنتاج وتبديد أو استغلال الموارد الطبيعية، بطريقة تعمل على ترقية الاستقرار الاجتماعي، هذا التعريف قد وضع بين فئة "غير المكتمل" وفئة "مضلل للسياسة" (الفئتين الأخيرتين)[(2)].

وفي تقييم هذا التعريف، تم الانطلاق من أن هذا التعريف ركز على الموارد الطبيعية دون غيرها مثل توسع دائرة الأوزون وخسارة المجال الحيوي الذي تعيش داخله الكائنات الحية المختلفة، وتأثير ذلك على الأمن القومي، باختصار فإن هذا التعريف قد ركز على قضايا البيئة وليس قضايا الأمن.

– **التعريف الرابع**: الأمن البيئي هو صيانة البيئة الفيزيائية (المحيط الطبيعي) من أجل الاحتياجات المجتمعية، دون إنقاص المخزون الطبيعية[(3)].

هذا التعريف صنف على أنه غير تام يمكن استعماله بإضافته إلى تعريف آخر، وقد وجه نقد لهذا التعريف بأنه ركز فقط على المصادر الطبيعية "كبضاعة" يستعملها الناس.

– **التعريف الخامس**: الأمن البيئي هو التحرر من اللااستقرار المجتمعي الذي يسببه التدهور البيئي (التناقص البيئي)[(4)].

صنف تماما مثل التعريف الرابع، وفي النقد الموجه يرى العديد من المحللين أن اللااستقرار المجتمعي ليس سببه التدهور البيئي فقط، بل قد تسببه عدة أزمات مثل تفاقم الحركات الآتية، وما إلى ذلك، أيضا لم يحدد هذا المفهوم ما المقصود باللااستقرار المجتمعي الذي يسببه التدهور البيئي، مع الإشارة إلى أن التدهور البيئي لا يشكل سوى جزء محدد من اللاأمن البيئي والأخطار المتزايدة.

بذلك قد سطر مشروع الألفية العالمي Millenium Project global مجموعة تعاريف مقدمة من طرف دول ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، وقد قدم تصنيفاته لتلك التعاريف –المقدمة أساسا كمرشد

(1)- Idem.
(2)- Idem.
(3)- Idem.
(4)- Idem.

للسياسات الداخلية والخارجية- نظرية إلى الأمن البيئي كظاهرة متنامية الأهمية لكنها فقيرة من حيث الفهم والتوظيف.

إلى جانب مشروع الألفية هناك تعاريف قدمها بعض الكتاب على اختلاف مصدرهم، فمنهم من يعمل لصالح منظمة دولية ومنهم من هو باحث في إحدى الجامعات، ومنهم من يعمل لصالح منظمات غير حكومية، و مجموعة من الإيكولوجيين، إلى جانب إسهامات بعض منظمات الأمن البيئي أو الأمن الإيكولوجي، مثل المنظمة الهندية:"مؤسسة من أجل الأمن الإيكولوجي"[(1)]، التي تصدر مجموعة أوراق عمل وإصدارات أو منشورات، تخطر بالوضع الإيكولوجي وما يتم من أجل إصلاحه وحمايته، مثل ما قدمته هذه المنظمة عن حماية المصادر الطبيعية، حماية الغابات، التسيير الحسن للموارد، المركزية واللامركزية، الموارد الطبيعية من أجل خدمة الصالح العام، وما إلى ذلك من إصدارات، هناك أيضا منظمة تابعة لـ DOD، هدفها هو تطوير تكنولوجيات الإجتياحات البيئية، الاسترجاع البيئي واستدامة البنى التحتية، وهي منظمة ESTCP: أو برنامج الشهادة التكنولوجيا للأمن البيئي[(2)]. Environmental Security Technology Certification، أيضا هناك منظمة الأمن البيئي، الهادفة إلى التعريف بالأخطار البيئي، التهديدات البيئية والنزاعات البيئية وغيرها[(3)].

وفي تعريف هذه المنظمة للأمن البيئي نجدها تدرج أن: «إن الأمن البيئي أكثر اختراقا من القضايا فوق القومية الأخرى (القضايا العابرة للدول) وتحقيق أمنه أو تأمينه يعد بعدا هاما من أجل السلام، الأمن القومي وحقوق الإنسان»[(4)] أيضا، إن الأمن البيئي مركزي للأمن القومي، يضم ديناميكيات وتفاعلات تتم بين قاعدة الموارد الطبيعية والنسيج الاجتماعي للدولة والمحرك الاقتصادي للاستقرار المحلي والإقليمي[(5)].

ويقول "مايكل رينر"" Michael Renner" في نفس المنظمة: «أنه منذ السبعينات والثمانينات، ظهرت نقاشات مستهدفة لدراسة التفاعلات بين البيئة، الموارد، الأمن، النزاعات وصناعة السلام، لكن في سنوات التسعينات بدأت القضايا البيئية تجد لها مكانا في ممارسات السياسات الأمنية»[(6)].

بالإضافة إلى هؤلاء، توجد تعاريف أخرى، مختلفة أو شبه مختلفة عن ما سبق.

ويقول "بروس بايرس Bruce Byers" في مقالته: "المناطق الإيكولوجية، سيادة الدولة والنزاع" Ecoregions, State, Sovereignty and Conffict، المقدمة لمشروع الألفية، يقول أن: «الاختلاف بين الحدود السياسية والإيكولوجية لديه القدرة على تفجير النزاعات»[(7)]، أما زميله "جوهان هولسن Johan Holst"، فيرى أن: «التدهور البيئي هو الذي يؤدي إلى النزاعات المسلحة»، كما أن تلك النزاعات المسلحة يمكنها أيضا أن تؤدي إلى تدهور بيئي[(8)].

---

(1)- http://www.fes.org.
(2)- http://www.estc.org/about/summary.cfm.
(3)- http://www.envirosecurity.org/ges/inventory/IESPP_I- C_introduction.PDF.
(4)- Idem.
(5)- Idem.
(6)- http://www.envirosecurity.org/activities/what_is_Environmental_security.PDF.
(7)-http://www.millennium-project.org/esappd.html
(8)-Idem.

إلى جانب هؤلاء فإن "هومر - ديكسون Thomas Homer-Dixon" يقدم مجموعة مقتربات منهجية لدراسة فرضيات الروابط السببية بين الندرة البيئية والنزاعات الاجتماعية.

بذلك فإن هذه الفئة من الكتاب التابعة إلى منظمات محددة تعطينا نظرة عن تطور التهديد إلى نزاع بيئي جراء الخلل في إرساء أمن بيئي، وسيتم التطرق إلى ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث، في العلاقة بين الأمن والبيئة في خلق النزاع وحتى الحروب، التي يسميها البعض الحروب الإيكولوجية.

لقد اعتبرت تلك التعاريف، تعاريف رسمية official Definition للأمن الإنساني، ذلك كونها تنتسب إلى دول وإلى منظمات حكومية وغير حكومية، كما يعود البعض إلى التذكير أن تعريف الأمن البيئي، الذي قدمه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP يعتبر نقطة البداية لتوسع مختلف التعاريف، رغم أن ما قدمه البرنامج ضمن تعريفه للأمن الإنساني، لم يتعد بضع أسطر حول الأمن البيئي، «الأمن البيئي هو أمن متعلق بالبيئة وبالتدهورات الحاصلة يوما عن يوم، بذلك تتناقص الموارد الطبيعية الحيوية كالماء النظيف، كما يتناقص الغطاء النباتي بسبب قلة الغابات، تلوث الجو بسب مخلفات المصانع، ثم التطور نحو بروز توترات ناتجة عن عوامل مثل الندرة في الموارد، وغيرها»[1].

إلى جانب ما قدمته مختلف تلك المنظمات والدول من تعاريف توجد هناك سلسلة أخرى من تعاريف الأمن البيئي داخل تقارير أخرى، وتعاريف لبعض الكتاب والمختصين في الأمن البيئي، النزاعات والحروب الإيكولوجية.

2/- تعاريف غير رسمية للأمن البيئي:

لقد رأينا في الجزء الأول بعض التعاريف الرسمية لمفهوم الأمن البيئي Official Definition، تبنتها مختلف الدول والمنظمات الدولية، وغير الدولية من أجل مساعدة السياسات وتوجيهها، لذلك كان هدفها هو ترشيد السياسة نحو المساعي البيئية، أما غير الرسمية فتضم مختلف الكتاب والاختصاصيين البيئيين والإيكولوجيين وبعض إصدارات المجلات.

لقد أعطينا ضمن هذا الطرح، العديد من التعاريف، منها من تبنى تعريف الأمن البيئي كظاهرة، ومنها من عمد إلى تعريف أمن البيئة، لأنه رفض ذلك الرابط الذي وضع بينهما.

ولقد عرف قاموس الحكم الراشد البيئي العالمي، الأمن البيئي على أنه قضية معقدة تحتوي داخلها جهود مجتمعية لحماية وصحة إنتاجية النظم الإيكولوجية لجعل مستقبل تلك المجتمعات آمنا، ومن أجل ضمان استقرارهم من حيث السلع والخدمات المقدمة.

يحتوي الأمن البيئي أيضا على تداعيات حالة البيئة على المسائل الإستراتيجية الوطنية و الدولية، وعموما يعرف الأمن البيئي من خلال ثمان قضايا أساسية؛ معدلات النمو السكاني و معدلات الوفيات والأمراض والجوع، المديونية الوطنية والأسعار العالمية للسع، نهب البيئية والموارد الإقليمية (عابرة للحدود)، صناعة القرار السياسي والبيئة، النزاعات على الموارد، الأمن العسكري، إدارة الممتلكات المشاعة العالمية والمطالبات المتجاوزة للحدود

---

[1]- Unated Nations Development Program, op.cit.

الإقليمية[1].

- من جهة أخرى يقول "Paul Benjamin" في مقال له بمجلة "Policy Analysis" تحت عنوان "الحروب الخضراء: جعل التدهور البيئي قضية أمن قومي، ووضع السلم والأمن في خطر"؛ يدرج في تساؤل له عن ما هو الأمن البيئي إن الوكالات الحكومية والمسؤولين نادرا ما وضحوا مصطلحاتهم، ومن الصعب إيجاد تعريف للكلمتين "أمن" و"مصالح قومية" بنفس الدقة التي تستعملان بها كوسيلتين[2]، إلى جانب ذلك من الصعب تحديد ربط أو ارتباط بين التدهور البيئي والأمن القومي عن طريق أفعال وكلام الناس، لكن مفتاح ذلك التعريف يتضمن أن:

❖ التدهور البيئي والاستنزاف الموردي يهدد صحة [أمريكا] وازدهارها واحتياجاتها.
❖ الفقر البيئي والنقص الموردي سيؤدي إلى لا استقرار إقليمي ثم نزاع، بذلك ستحتاج [الولايات المتحدة] إلى التدخل.
❖ التفاوت البيئي قد يستعمل كسلاح للحروب، والتحضيرات يجب أن تكون لدى كل استعمال.
❖ المستحقات البيئية ستؤثر في نجاح وانتشار القوات العسكرية لما وراء البحار، ويجب وضع ذلك قيد الدراسة.
❖ تجهيزات الدفاع [الأمريكي] يجب أن تنتهي بطريقة بيئية سلمية[3].

بذلك، نلاحظ أن مقال "Paul " قد أتى لمخاطبة السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية، دون سواها وفي تعريفه للأمن البيئي يربطه مباشرة بأمن الدولة القومي، وأمن مصالحها؛ أي أن كل ما يمس الأمن البيئي يمس بالضرورة الأمن القومي الأمريكي.

من جهة ثانية، يبرز "Boris Khramtsov" في المنتدى الوطني للكومنويلت الطلابي، أن الأمن الإيكولوجي هو مصطلح يستعمله الكل- مع فهم بسيط لما يعنيه –لأجل ذلك نقول أن الأمن الإيكولوجي يقصد به مدى طويل من السلامة للبيئة العالمية ولمستغليها (نحن) بذلك نعرفها ببساطة على أنها "تنمية إيكولوجية مستدامة، Ecologically Sustainable Development، بعبارة أخرى تنمية الاحتياجات البيئية والإيكولوجية للأجيال الحالية دون الحد من قدرة الأجيال اللاحقة على الوصول إلى مثل هذه الاحتياجات[4].

من التعريفين الأول والثاني، نجد انقسام معرفي حول استخدام مصطلح "الأمن البيئي" والأمن الإيكولوجي، إذ هناك من يستخدم كلمة "أمن بيئي" بدلا من "أمن إيكولوجي" ظنا منه أن البيئة أوسع من الإيكولوجيا، وهناك من يستعمل الأمن الإيكولوجي بدل البيئي، للإخطار بأن المهتم هنا هو عالم بيئة، معنى ذلك

---

[1]-Richard-E-Saunier and Richard-A-Meganck, Dictionary and Introduction to Global Environmental Governance. Earthscan, Uk and USA, 2007, p123.
[2]-Paul Benjamin, Green Wars: "Making Environmental Degradation a National Security Issue Puts Peace and security at Risk", policy Analysis, No 369, April 20, 2000, p02.
[3]- Idem.
[4]-Boris Khramatsov, "A primer on Ecological security", in: http://www.rcs.ca/-nscf/en/documents/2006-theme-pdf

Ecologist، أو مهتم بالإيكولوجيا، لكن في كثير من الأحيان، عمد الباحثون إلى المساواة بين المصطلحين، ذلك لأن الأمن البيئي معناه أمن البيئة وأمن النظام البيئي، نفسه الأمن الإيكولوجي معناه أمن الإيكولوجيا، المعاملات والتفاعلات الإيكولوجية وأمن النظم الإيكولوجية.

يقول "لورين إليوث Eliot" أن: «الأمن البيئي هو مصطلح جديد، يدور حول محتواه الكثير من الجدل، ويتضمن متغيرات مختلفة، كالبيئة والأمن والعنف، والحروب كمسببة للدمار البيئي وضرورة احتساب الدمار البيئي، كالتهديد بالحروب، وهناك تخوف بأن التغيرات في البيئة سيؤدي إلى حروب داخل الدولة أو بين الدول»[1].

أما "فايق حسن جاسم الشجيري"، فيرى أن: «الأمن البيئي هو مفهوم جديد استحدث في فترة التسعينات من قبل دول الشمال المتقدم مثل الولايات والدول الإسكندنافية، في حين أن العديد من دول الجنوب لم تصنع بعد مفهوما محددا للأمن البيئي، حيث تحاول دولهم حاليا استحداث مفهوم الأمن البيئي»[2].

كل تلك التعاريف، تعد مجرد وجهات نظر، أو اجتهادات بحثية بغرض وضع مفهوم محد للأمن البيئي هذا ما وجدناه لدى المنظرين في الأمن البيئي والنزاعات الأولى: قبل تبنيه مركز طورنطو مثل أعمال "هومر ديكسون Thomas Homer-Dixon"، أعمال "سيمون دالبي "Simon Dalby"، وأعمال "جون بارنت" "John Barnett"، أيضا أعمال بعض المختصين في البيئة والسياسات البيئية مثل أعمال "لوبراستر" "Le Prestre" وغيره.

و يقول "Le Prestre" في كتابه "Protection de L'environnement et relations internationales : les Défis de l'ecopolitique mondiale":

«يمكن للأمن البيئي أن يحتوي على علامات بعد جديد وهام للعلاقات الدولية، يعرف تخصصات الحكومات ويؤثر في علاقات النزاع والتعاون بين الدول، ويعمل على تعبئة الجماهير وراء أهداف حمائية، من هنا تبرز أربعة معاني رئيسية: أمن البيئة، أمن الأفراد، أمن الدول، أمن النظام الدولي»[3].

من جهة ثانية يقول "Paul Pain chand":

> «ظهرت تسمية الأمن البيئي كنقطة تلاقي بين التغيرات الهيكلية في النظام الدولي وبروز تيار فكري جديد في مجال الأمن لفترة بعد الحرب الباردة، في تلك الحقبة اعتبر هذا المصطلح ذو مفهوم غامض تتقاطع ضمنه ثلاث أشكال من الانتقادات: مسار إمريقي أو علمي، يبحث عن تطوير العلاقات السببية بين التدهور البيئي ومختلف المكتنفات الاجتماعية، مسار معياري يبحث فرصة لربط مفاهيم الأمن والبيئة، مسار سياسي يقترح

---

(1)–لورين إليوث،" الأمن البيئي وعلاقته بصراع الدول": من:
http://www.balagh.com/islam/80OmjOpg.htm

(2)–فايق حسن جاسم الشجيري، البيئة والأمن الدولي، من الموقع:
http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm

(3)-Philipe le Prestre, Protection de l'environnement et relation internationales: les Défis de l'ecopolitique mondiale, Armand colin, 2005, p378.

إدماج البيئة في الفكر الإستراتيجي للحكومات»[1].

هنا يعطي "Painchand" مجال آخر للتفكير في مقترب للأمن البيئي من خلال مساراته الثلاث، إلى جانبه نجد "سيمون دالبي" في كتابه "الأمن البيئي" يعطي جذورا تاريخية لمصطلح الأمن البيئي، وذلك بالرجوع إلى نقاشات الأمن التقليدي في فترات بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة[2]، وكذلك أعمال "هومر ديكسون" الباحث الأساسي لمدرسة طورنطو Toronto، الذي ركز على مسائل العنف وحدوث النزاعات، ففي مقاله الأول سنة 1991 في مجلة International Security بدأ بتوضيح مدى أهمية التركيز على نقاشات البحث الأمريقي والمنهجي التي يجب علينا إتباعها لدراسة الأمن البيئي[3].

أما مساهمة "جون بارنت Jon Barnett" فقد كانت ملمة بمفهوم الأمن البيئي من جوانبه المعيارية، السياسية، المفاهيمية والنظرية من جانبه الإنطلوجي والتاريخي.فيرى "بارنت" في انطلوجيا الأمن البيئي، أنه أتى من كلمتين مختلفتين، هما "البيئة" و"الأمن"[4].

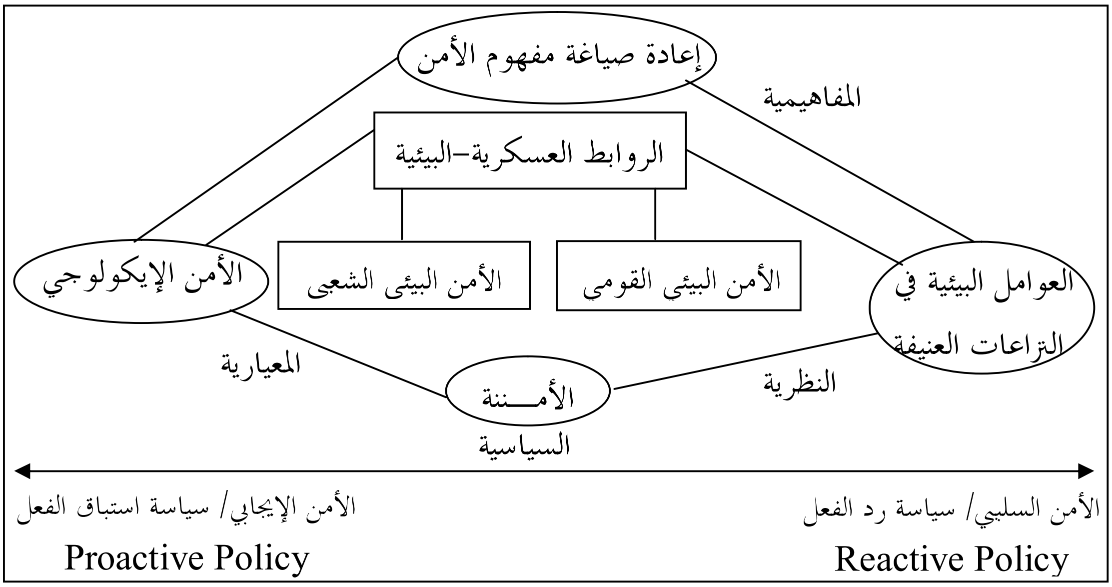
"الأمن" يستوجب طرح التساؤل: من يجب علينا تأمينه؟ ومما يجب علينا حمايته؟[5].

أما مصطلح البيئة فهو ذو تاريخ واضح غير معقد لأن البيئة المقصودة بالدراسة هي كل ما يحيط بالإنسان من كل الجوانب وفي التساؤل عن معنى الأمن البيئي يقول بارنت" أنه يجب علينا الإطلاع على بعض النظريات والنقاشات الداخلية في بعض السياسات الحديثة، وتتقاطع مع البيئة والأمن[6] (سنتطرق إلى ذلك في المباحث اللاحقة بالتفصيل). بارنت يرى أن الأمن البيئي هو مفتاح قضايا العالم المعاصر وقد عمد إلى شرح وتحليل ذلك من خلال جدول إرشادي للأمن البيئي.

---

[1]-Paul Painchaud, « La sécurité environnementale: concept et perspectives », La revue internationale et stratégique, N39, Automne 2000, p62.
[2]-Simon Dalby, Environmental Security, university of Minnesota Press, 2002, p05.
[3] –Ibid, p176.
[4]-Jon Barnett, The Meaning of Environmental Security Ecological Politics and policy in the new security era. Zed books, London and New York, 2001, p01.
[5]- Ibid, p02.
[6]- Idem.

شكل رقم (02): دليل إرشادي للأمن البيئي حسب بارنت "**Barnett**" (بتصرف).



Source: Jon Barnett, op-cit, p08.

الشكل رقم (02) يمثل دليلا إرشاديا لدراسة مفهوم الأمن البيئي الذي يجب أن يرى على أنه واسع ومرن من أجل الفهم الجيد وليس نموذج حرفي من أجل ترتيب بعض العناصر بذلك تتوضح الحقول الأساسية التي يضمها الأمن البيئي وتتمثل في:

- جهود من أجل تعريف الأمن
- نظريات حول العوامل البيئية ودورها في خلق النزاعات العنيفة
- الروابط Linkages الموجودة بين القضايا البيئية والعسكرية
- أجندة الأمن الإيكولوجي
- أمن الشعب البيئي
- مسألة الأمننة Securization
- وإعادة صياغة مفهوم الأمن، تسمى العقلانية المفاهيمية Conceptuel Rational

ما يمكن قوله، هو أن مبادرة "بارنت "Barnett كانت فعلا موضحة لمفهوم الأمن البيئي من عدة زوايا، وسيتم التحدث عن الإطار النظري ومختلف النقاشات النظرية السائدة التي تبنت مفهوم الأمن البيئي، وشكلت زوايا نظر لتفسيره وشرحه

المبحث الثاني: الأمن البيئي حسب النظريات العقلانية (المدرسة الواقعية/ الواقعية الجديدة، المدرسة الليبرالية/الليبرالية الجديدة)

لقد قدمت النظريات العقلانية على مدى أكثر من عقدين من الزمن، تفسيرا للأمن البيئي من زاوية نظر التهديدات المزمنة للدولة، ولحرية الفرد، لذلك سوف نقدم أفكار كل من المدرستين الواقعية والليبرالية حول هذا المفهوم، وما مدى توفق المدرستين في وضع اطر نظرية تحليلية للظاهرة قبل المفهوم.

المطلب الأول: تحليلات المدرسة الواقعية/الواقعية الجديدة

في تحليلاتهم المقدمة حول الأمن، الدولة والبيئة، يدرج الواقعيون أنه مع بداية نهاية الحرب الباردة، توضحت القضايا البيئة للرأي العام العالمي، وازدادت وتيرة الخطر الناجم عن الإدراك بالاحتباس الحراري العالمي، وقد تبني الواقعيون في تحليلهم رؤى إستراتيجية متعلقة بمدى متوسط وبعيد لهذا الاحتباس الحراري الذي كان يمثل مع نهاية الحرب الباردة زيادة للوعي بالمسائل البيئية بين المعسكرين الشرقي والغربي.

في هذه الحقبة تطرق الواقعيون إلى بعض التهديدات المزمنة[1] التي تؤدي إلى التدهور البيئي؛ ففي تقرير Bruntland[*] لسنة 1987، أعطيت ملاحظة مهمة بأن استعمال أسلحة الدمار الشامل -خاصة منها النووية- سيشكل خطرا كبيرا على توافق الأنظمة البيئية Ecosystems، كما سيؤثر على مستقبل الإنسانية ضمن هذا المجال.

وفي نفس المدة، عرفت الكتابات حول الأمن البيئي تطورا معرفيا وابستمولوجيا نسبيا، خاصة في ماهية البحث عن الرابط بين الأمن والبيئية.

بذلك هيئت أرضية فترة ما بعد الحرب الباردة كمجال لتوسيع النقاش المعرفي والنظري حول "الأمن" و"البيئة".

لقد بحث أصحاب الاقتراب الواقعي من أجل تعريف "الأخطار" الجديدة المهددة للدولة والتي فعلا استلزمت بحوثا معمقة وجديدة للقرن الواحد والعشرين، من مثل تلك الكتابات: النقاشات الواقعية حول السياسة الخارجية الأمريكية.

ترى نقاشات السياسة الخارجية الأمريكية، أنه من أشكال التهديدات المحدقة بمصالحها، تصاعد وتيرة بعض الاقتصاديات، كالألمانية والصينية (الأمن الاقتصادي) ثم التحولات البيئية العالمية (الأمن البيئي)، وبصفة محتواة، مشكل الهجرة المتعلقة بالعالم الثالث (الأمن المجتمعي) وإتاحة موارد الطاقة (الأمن الطاقوي)[2] هذه المعطيات أعطت فرصة واضحة لإعادة صياغة وتعريف أولويات السياسة الخارجية والدفاع الأمريكي، الذي يجب عليه التأقلم والمتغيرات الخاصة لضمان مسار أمننة بعض القضايا Securization، في هذه الفترة تم الإقرار بكارثة بيئية مزمنة وعالمية من طرف وسائل الإعلام، من جهة ثانية تصاعد جماهيري بالرابط بين المتغيرات: بيئة، أمن، نزاع[3].

على صعيد الدراسات التحليلية التي قام بها الواقعون، برزت الحاجة إلى طرح الإشكال المتعلق بين الأمن والبيئة كاستجابة للأوضاع القائمة، وقد كان لهذا الطرح دور بارز في إعادة صياغة النقاشات حول الأمن في مجمله، فمن

---

(1) –Lester Brown, «Redefining National security», world watch ,No 14, 1997. p33.

(*)– تقرير Bruntland هو تقرير قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، للتحسين بمستقبل العالم المشترك.

(2)–Jon Barnett, «the Meaning of Environmental security», London and NewYork zed Books, LIK, 2001, p33.

(3)–Max Manwaring, Environmental security and Global stability: Problem and Responses, Lexington Books, Oxford, 2002, P04.

أجل إعطاء تفسير لهذا الرابط تجب العودة بالتحليل والتفسير إلى كل من انطولوجيا، ابستمولوجيا وتاريخ الأمن بنظرة واقعية[1].

وقد زاد الاهتمام بالرابط أمن/بيئة بعد التوصل إلى إدراك أن البيئة هي قيمة لحفظ السلم والأمن الدوليين[2]، ومن جهة ثانية أن عامل التدهور البيئي يستطيع خلق تهديد جديد لكل من الدولة والنظام الدولي.

مما سبق، نجد أن الواقعيين يحبذون في التحليل العودة إلى المفهومين المرتبطين والذين يعرفان الدولة على أنها مرجع للأمن كما أنها بصفة مقابلة مرجع للنزاع؛ لكن كيف نجعل من متغير البيئة منتجا لنزاع ما؟

للإجابة عن مثل هذا النوع من التساؤلات، نرجع بالتحليل إلى كل من انطولوجيا الدولة والنزاع في تحليلات الواقعيين، ثم كيف يشرح هؤلاء كم التهديدات ونوعها، وما هي الوحدات المرجعية في تحليلاتهم.

بداية، يجب تبسيط الرؤى و الأفكار والمعتقدات الواقعية حول الدولة والأمن والدفاع، إذ يعتقدون أن حالة الحرب هي الحالة الطبيعية للدولة[3]، كما يدرج "كينيت والتز Kenneth Waltz"، أب الواقعية الجديدة، أننا نعيش ضمن عالم يفتقد إلى سلطة مركزية، أو إلى دولة مركزية متحكمة ومسيرة للنظام العالمي، ورغم أن الدولة هي الوحدة المرجعية الوحيدة في تحليلهم إلا أنهم ينسبون حالة الفوضى إلى هذا الفاعل Actor.

ويتساءل هؤلاء عن كيفية فهم وتجسيد الوضعية الانطولوجية لدولة ما، غير أنهم يضعون هذا التساؤل ضمن فرضيتين تستمدان صحتهما أو خطأهما من مجموعة أمثله مرتبطة مباشرة بالواقع، فمن جهة، الدولة موجودة باستقلالية عن الأفراد المكونون لها ومن جهة أخرى فالدولة عنصر لا يتفكك أي وحدة لا تتجزأ.

بذلك عندما نتحدث عن الأمن يجب أصلا التفكير في أمن الدولة قبل كل شيء، وامن الدولة معناه أيضا أمن مصالحها وسيادتها[4].

ورغم أن الواقعيين الجدد هم من تطرقوا إلى تحليل الرابط بين كل من الأمن والبيئة، وإبراز مدى قيمة كلا المصطلحين، غير أننا وجدنا أنهم اكتفوا بالبحث عن جواب للتساؤل: هل يشكل التدهور البيئي تهديدا فعليا لأمن الدولة وأمن حدودها في عالم فوضوي لا تحكمه سلطة مركزية عليا؟ لذلك أتى هذا النقاش مركزا على الرابط بين مفهوم البيئة والأمن القومي.

أ/- الرابط بين الأمن والبيئة: نظرة واقعية/واقعية جديدة:

كما تم الحديث عنه من قبل، فإن عنصر البيئة قد دخل النقاشات الواقعية/ الواقعية الجديدة في حقبة نهاية الحرب الباردة؛ أين كان لوسائل الإعلام دور بارز في نشر مدى خطورة الأسلحة النووية على صحة وسلامة المحيط، وبصفة علائقية على صحة وسلامة الإنسان[5].

---

[1]-Alex Macleod et Dan O'mera, Théories des Relation internationales: contestations et résistances, Athéna Edition CEPES, Montréal, 2007, pp (351-375).
[2]-Max Manwaring, Ibid, p05.
[3]-Kenneth waltz, Theory of International politics, Random house, New York, 1979, p102.
[4]- Charles .R. Beitr, Political theory and International Relation. Princeton university press, New Jrsy, 1999, p16.
[5]-Sara Prkin, la sécurité environnementale: Problème et proposition d'action. Le Nouveau, Débat sur la sécurité UNDIR dans: http://www.Unidir.ch/pdf/articles/pdf-art266-pdf.

ورغم أن الخطر المحدق بالدولة لم يكن بالغا في تلك الفترة، إلا أن عنصر التنبؤ الذي يعد ركيزة التحليل والمنهج الواقعي، قد أعطى للموضوع صبغة معرفية علمية وعلمية في آن واحد، وربما هذا ما أدى إلى تفاقم الكم المعرفي لفترة ما بعد الحرب الباردة.

بالرجوع إلى انطولوجيا الأمن البيئي نكون قد وظفنا حقيقة استعمال المفهوم والتفريق بينه وبين مفهوم "أمن البيئة Environment security / Environnemental security، فالأول قد أدرج لأول مرة كمفهوم" في التقرير الإنمائي للأمم المتحدة كبعد من أبعاد الأمن الإنساني[1]، وهذا هو موضوع بحثنا، أما الثاني، فيعد علمية يقدمها علماء الإيكولوجيا للحديث عن عامل الأمن وسلامة البيئة.

لكن حقيقة تاريخ وانطولوجيا مفهوم الأمن البيئي قد ظهرت قبل ذلك في شكل مفردات أو مصطلحات تبحث عن التوظيف والاقتباس من طرق اقترابات العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الذي نحن بصدد إجراء نظرياته).

إذن فمن خلال تفاقم الحس المعرفي بمدى أهمية البيئة، اتخذت القضايا البيئية مكانة هامة في تحليلات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، لفترتي الحداثة وما بعد الحداثة، فإذا كان التدهور البيئي سيأخذ عما قريب المكانة الأولى في جدول التهديدات المباشرة لإنسانية، يجب قبلا فهم العلاقة بين التدهور والنزاعات المستقبلية وهذا ما أعطانا نوعين من النقاشات: النقاش الأول يتبناه "أولمان Ulman" في أحد منشوراته حول توسع الأمن القومي ليشمل البيئة، والذي يتحدث عن إعادة صياغة مفهوم الأمن البيئي[2].

يدعو "أولمان Ulman" بداية إلى التفكير في المفهوم الضيق للأمن، المقدم فقط بعده مصطلحات عسكرية محظة، تمدنا بصورة خاطئة عن الواقع، ويمكنها أيضا أن تكون مخادعة وذلك لسببين[3]:

الأول: لأنها تحمل الدول على التركيز على التهديدات العسكرية فقط، مع تجاهل الأخطار الحالية.

الثاني: لانها تسير نحو عسكريتارية للعلاقات الدولية، لا تعمل سوى على إنماء للاأمن العالمي من خلال هذا المعطى الواقعي، أبرز "أولمان Ulman" أنه علينا التفكير من أجل توسيع مفهوم الأمن لكن مع الحفاظ على عنصر الدولة كضامن له، ويدرج أن المسألة هنا تجعل وجوب الاختيار بين الحرية والأمن، من خلال التساؤل هل نحن مستعدون للتضحية بقليل من حريتنا من أجل توفير أمن أكثر؟ Less liberty for more security[4].

من خلال ما قدمه "أولمان Ulman"، استسقينا تعريفا للتهديد، الذي يمس الأمن القومي، مجسدا في فعل أو مجموعة أحداث محتملة:

1– التهديد المبسط: ويكون في فترة قصيرة نسبيا، يتم فيها تدهور مستوى عيش سكان الدولة.

2– تهديد بليغ: يقلص هذا التهديد البدائل والخيارات السياسية المتاحة لميسري دولة ما، أو مجموعات أخرى (حكومية، أشخاص، جماعات، شركات) داخل دولة ما ومن هذه التهديدات؛ الكوارث الطبيعية، النزاعات

---

(1)- Human Development Report, op-cit.
(2)- Richard Ulman Redefining security, International security, vol.08, N01, 1983, p129.
(3)- Idem
(4)-Ibid, p133.

القائمة حول الوصول إلى الموارد الطبيعية، النمو السكاني السريع[1].

من جهة ثانية، يضيف "بارنت Barnett" انتقادا فيقول أنه لا ينكر افتراض "أولمان Ulman" لكنه يدرج أنه على "أولمان Ulman" أن يضع في حسبانه قدرة هذه الحكومات على مقاومة استخدام النزعة العسكرية (القوة) وان تبدأ في استعمال وسائل غير عنيفة، من أجل تحسين وتطوير أوضاعها الداخلية[2].

إن اقتراح "أولمان Ulman" يعطينا تقريرا واسعا للتهديدات، أكثر من التفكير حول ضيق مفهوم الأمن القومي؛ أما بالنسبة لـ "بارنت Barnett"، هذا المقال يعتبر منعطفا هاما للدراسات حول الأمن البيئي، رغم تقديمه لرسالة نقدية نوعا ما للنزعات القادمة، وإظهارها لموضوع مفتاحي للدراسات الواقعية الآتية إلى جانب هذه المقالات، هناك العديد من الدراسات والأطروحات الأخرى، التي قدمت افتراضاتها حول العلاقة بين التدهور البيئي والأمن.

بدوره نشر "نورمان مايرز Norman Myers" سلسلة مقالات بين 1986 ومنتصف التسعينات مفادها أن الأمن البيئي هو الأمن النهائي Ultimate Security[3].

وعلى خطى "أولمان Ulman"، زعم "مايرز" أن التدهور البيئي يمكنه أن يسبب خلافات مخلة بأمن الدول، ومن جهة ثانية في مثال حدده، يقول أن الإنفاق العسكري الأمريكي سيخدم فعلا الأمن القومي، إذا كان موجها نحو دعم التنمية (إنفاقات تنموية) في الناطق الفقيرة من العالم[4].

كان الهدف الأول من مقالته "البيئة والأمن" هو التعريف بأن المصالح الأمريكية مرتبطة بمصالح العالم الثالث، وخاصة بتطورهم الاقتصادي؛ وأن أي نزاع أو خلاف حاصل بسبب التدهور البيئي في منطقة ما، سيكون له انعكاس سلبي على الولايات المتحدة الأمريكية[5].

من جهته يقول "مارك لوفي" "Marc Ley" أن هذا الوضع ليس له أساس إذا لم نجعل كلا من البيئة والأمن وسيلتين بالغتا الأهمية تحثان على دعم أكبر لسياسة الحماية البيئة[6].

غير أن "بارنت Barnett"، دارس الأمن البيئي على المدى المستقبلي (مستقبل العالم بيئيا) فيقول أن الخطر الحقيقي متمثل في أن إعادة الافتراض بشكل مكثف، قد يصبح حقيقة معاشة[7]

لقد قدمت مجموعة انتقادات ل "نورمان مايرز Norman Myers"، حول عدم قدرته على الخروج عن فكرة أن التدهور البيئي مستقبله خلق نزاعات تلقائية، كما انتقد في كيفية شرحه للأمن ثم الوصول إلى تحقيق الأمن، بطريقة سلبية، أو بوضع مفهوم سلبي للأمن ثم اتخاذ البيئة ذلك المهدد المباشر لهذا الأمن بالإضافة إلى كل

---

(1)- Ibid, p136.
(2)- John Barnett, op-cit, p39.
(3)- Norman Myers, Ultimate security: the Environmental Basis of politcal security. W Nortan, New York, 1993, p308.
(4)- Norman Myers, "Environment and security", foreign policy, no 74, spring 1989, p23.
(5)- Ibid, p24.
(6)- Marc A. Levy, "Is the environment a National security Issue?", International security, vol 20, No2, 1995, p36.
(7)-John Barnett, op-cit, p40.

ذلك، انتقد "نورمان مايرز Norman Myers" حول عدم تعمقه في الحديث عن التهديدات البيئية للأمن القومي، وكيف يمكن للدولة كفاعل واحد ووحيد في العلاقات الدولية أن تواجه هذا الخطر.

على غرار هؤلاء، أعطت "جيسكا تاتشمان ماتيوس "Jessica Tuchman Mathus" اقتراحا حول "قراءة مغايرة ومختلفة للإشكالية البيئية"، في مقالها: "إعادة تعريف الأمن"، لصالح مجلة الشؤون الخارجية "foreign Affairs"[1].

تذكرنا "جيسكا ماتيوس Jessica Mathus" بالنمط الاختراقي أو الانتقالي للقضايا البيئية من دولة (أ) إلى دولة (ب)، ومن جهة أخرى تفسر لنا هشاشة الحدود الدولية أمام تطور المواصلات، وثورة الاتصالات والمعلومات، وكذا التحركات العالمية السريعة لرؤوس الأموال[2].

فالدولة لم تعد مخترقة فقط من جهة حدودها، لكنها أصبحت مخترقة من الداخل ومن الخارج (من الداخل بسبب التدفقات المعلوماتية، ومن الخارج بسبب كم التهديدات البيئية).

تقول "جيسكا ماتيوس "Jessica Mathus" أن الخط الفاصل بين السياسة الخرجية والسياسة الداخلية غير واضح، وهذا ما يخلق خلافا حول القضايا المتنازع عليها داخليا، والنظرة الخارجية لها من طرق المحافل الدولية[3].

برسم إطار للوضع البيئي العالمي، لا تنكر "جيسكا ماتيوس Jessica Mathus" إمكانية نشوء نزاعات عنيفة تمس بأمن الدول، بسبب التدهور البيئي المعاش والمتزايد، لذلك فانها تدعو من خلال تحليلها إلى إعادة التفكير في بناء نهائي لوسائل الإنتاج والاستغلال فبالنسبة لها الأنظمة الاقتصادية الجديدة لا يجب أن تعمل وفقا لأساس مستقيم لكن وفقا لأساس دائري، ومن جهة أخرى تقول بضرورة بناء أو إيجاد دبلوماسية جديدة تصطحب المؤسسات الجديدة والنظم الجديدة ولا تقوم على تعريف السيادة ، وفقا للحدود الإقليمية، كل ذلك من أجل مواجهة الاعتماد المتبادل البيئي، والمتنامي في عالمنا يوما بعد يوم[4].

بذلك أعطت "جيسكا ماتيوس Jessica Mathus" صورة للمعلومات البيئية الدولية، وكيف يجب أن تكون في المستقبل القريب، وعلى عكس الدراسات السابقة، ركزت "جيسكا ماتيوس Jessica Mathus" على إعطاء نظرة لكل من الأمن والبيئة والرابط بينهما، كما وجدنا أنها وسعت تحليلها ليشمل تحديدا كاملا للقضايا البيئية ولأسبابها المفتعلة والفاعلة نحو خلافات من شأنها التوسع والتعمق نحو خلق فراغ كغيرها من المحللين ذوي الرؤية الواقعية، انتقدت "جيسكا ماتيوس Jessica Mathus" وانتقاد عملها بدء من عنوان مقالها "إعادة صياغة مفهوم الأمن".

الانتقاد المقدم على مستوى العنوان، هو أن مضمون المقال الموجه إلى المهتمين بالبيئة والأمن، لم يقترب من الفكرة

[1]- Jessica Tuchman Mathus, "Redefining security", Foreign Affairs, vol 68, No2, p162.
[2] –Jessica, Mathus, op-cit, p173.
[3] –Idem
[4] –Ibid, p174.

المرجوة (من خلال العنوان)؛ إذ قامت "جيسكا ماتيوس Jessica Mathus" بإعطاء تغيرات وتوضيحات، وكذا اقتراحات حول إعادة صياغة مفهوم الاقتصاد وركزت على هذا العامل أكثر من عامل الأمن، لكنها مجملا (وبصفة عامة) أعطت تفسيرا وربطا بين العاملين الأول والثاني[(1)].من جهتهما أعطى كل من "سيمون دالبي Simon Dalby"[(*)] و"جون بارنت Jon Barnett" نظرتهما لمقال "جيسكا ماتيوس Jessica Mathus"، مضيفين أن الهدف من وراءه (المقال) كان الوصول إلى الدوائر الكبرى للسياسة الأمنية في واشنطن[(2)]، وحتى هذا المقال الذي اتخذ مثل ذلك النوع من العناوين، كان من أجل ضبط مجموعة مشاكل بيئية واقتصادية، ووضعها ضمن مجال أمني (بمعنى محدد للأمن)، دون التطرق الفعلي إلى إعادة صياغة مفهوم للأمن متناسق مع التغيرات الحاصلة التي ذكرها، دون التفكير في النتائج التي قد تسببها عملية أمننة مثل هذه المشاكل السياسية.

يمكن القول أن هذه المبادرة قد نجحت في الوصول إلى قمة الوسط القراري الأمريكي على حد تعبير كليهما (وحدة اتخاذ القرار الأمريكي)، ويمكننا تحديد ذلك في عهدة "كلينتون Clinton" الأولى أين تحدث العديد من أعضاء إدارته في نقاشاتهم وخطاباتهم عن مفهوم الأمن البيئي وعن إمكانية نشوب نزاعات لبيئة، كما شرح "فيليب لوبراستر Le Prestre"[(*)] في قوله:

«نائب الرئيس الأمريكي السابق "آل غوبي" قد عمد إلى ربط تدهور البيئة –تناقص الموارد الزراعية والمياه، زيادة توسع ثقب الأزون، مظهر اقتلاع الأشجار وانعكاس ذلك بتزايد الصراعات الدولية، والرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" قد ربط بوضوح الأمن الدولي بالتهديدات العالمية للبيئة، في مقابلة له مع الرئيس الصيني "Jiang Xemin" في سنة 1996»[(3)].

من جهتها "آنذاك- أعربت "مادلين أولبرايت Madeleine Albright" وزيرة الخارجية الأمريكية، كسابقها "وارن كريستوفر Warren Christopher" عن قلقهما من العنف الذي قد ينتج جراء تخريب البيئة، وقد قالت في ذلك:

«إن المنافسة حول الموارد النادرة [...] من شأنها تصعيد التوترات بين الدول، وقد تسبب عنفا مدمرا بينهم، أكثر من ذلك كله، فإن غياب تنمية مسؤولة، من شأنها أن توقع كافة الأمم في هاجس الفقر والأمراض والمعاناة المتزايدة مع مرور الوقت، إن من أكثر عوامل اللااستقرار في منطقة ما، هو وجود مجتمع مجاور شحيح

---

(1) –John Barnett, op-cit, p42.

(*)– سيمون دالي: هو أستاذ الجغرافيا والاقتصاد السياسي في جامعة Carleton بالعاصمة الكندية Ottawa، معظم اهتماماته حول الأمن البيئي والتدهور البيئي وأثرها على العالم الحالي والمستقبلي.

(2)–Simon Dalby, Environmental Security, university of Minnesota press, Minneapolis, 2001,p16.

(*)– Philippe le Preste هو أستاذ العلوم السياسية في "Laval" بكندا، ومدير L'IHQEDS Institut Hydro_Québec en Environnement Développement et Société.

(3)– Philippe le Prestre, Ecopolitique International, Guérin universitaire, Montréal, 1997, pp (410-411).

الموارد، أفراده ليسوا فاقدين للثقة فحسب بل فاقدين للأمل أيضا»[1].

قول "أولبرايت Albright" هنا يؤكد أن شح الموارد أو الاستتراف المتزايد لها قد يخلق ضعفا هيكليا نتيجة فقدان الثقة والأمل من الأفراد (اللاأمن المجتمعي) مما يؤدي بهم إلى عمل أي شيء للتعبير عما يكتنفهم من شعور، وقد يتفاقم الأمر نحو اندفاع بعض المجتمعات إلى الدخول في نزاعات.

مما سبق نستنتج إن إدارة "كلينتون Clinton"، قد وجهت أنظارها نحو الأمن البيئي، وأعطت هالة حول المفهوم المقترح مثل ما شرح "كين كونكا Ken Conca" في قوله:

«منذ عهد "كلينتون"، اتخذ التفكير في الأمن البيئي مساره النقدي، فقوة وكثافة البحوث الجامعية والمحفزات البيروقراطية والدعم الموفق من طرف الإدارة، قد فتحت مجالا للأمن البيئي في قلب دوائر التأثر على السياسة الخارجية الأمريكية»[2].

إذن فإلى جانب ما ذكرته وزيرة الخارجية السابقة "ألبرايت" " Albright"، أكد "كين كونكا" Ken Conca"، (محلل سياسي) في قوله إن إدارة "بيل كلينتون"Clinton" وجهت اهتماما بالغا نحو خلق دراسة وإحلال للأمن البيئي، بجانبيه العلمي والعملي. غير أن نهاية فترة "Clinton" قد أثرت على مسار الأمن البيئي، بعد بروز تهديدات مغايرة نوعا وكما، وحلول التهديدات الإرهابية بدل التهديدات البيئية في الدراسات والأوساط الأمنية.

إذ نجد في مقال نشر سنة 2001، "غريغوري فوستر" "Gregory Foster" يربط مباشرة بين الأمن البيئي ودور القوات المسلحة، وهذا بعد أن تطرق إلى أطروحات "Lester Brown".

يعتقد "فوستر" أن الأهمية تكمن في نشر الوعي (عمليات التوعية) بالرابط الموجود بين الشروط البيئية والشروط الاقتصادية والسياسية والمجتمعية، وكيف أن كل شرط يمكنه التأثير والتأثر بالآخر بصفة متعددة، وكلها تشكل مع بعضها البعض مظهرا استراتيجيا وحتى عسكريا[3].

حسبه، يجب علينا توسيع الأمن، ليشمل الأمن البيئي، لأن هذين المفهومين (أمن/بيئة) مترابطين ومتلازمين، والبحوث فيهما كفيلة بتوضيح مدى صحة ذلك من أجل شرح وتوضيح أفضل، حاول "فوستر" تحديد مفهومي الأمن والبيئة، لكن مع التأكيد على أن الأمن باستطاعته أن يحافظ بمدلوله العسكري أو أن يشمل الاعتبارات البيئية وليس كليهما في نفس الوقت.

يتحدث "فوستر" أيضا عن الجهد المبذول من طرف إدارة "كلينتون" وبعض المنظمات من أجل الوصول إلى الرابط بين تدهور البيئة والوصول إلى نزاع، ويضيف أنه قد تم التوصل إلى إحلال مفهوم للأمن البيئي وأن النزاعات

---

(1) –Madeleine –K- Albright, "Environmental Diplomacy: The Environment and U-S foreign policy" press Remarks on Earth Day, April 22. From Gregory –D- foster, "Environmental security: the search for strategic legitimacy", Armed forces and society, spring, 2001, pp (373-395).

(2)- Ken Conca, "The Environment-security trap", Dissent, summer, 1998, p40.

(3)- Gregory –D- foster, op-cit, p374.

العنيفة، الناتجة عن التدهور البيئي سوف تصبح حروبا مستقبلية Future Ecowars[1].

في حقيقة الأمر، تجاهل "فوستر Foster" في تحليله كلا من الكتابات التي انتقدت الأمـــن البيئـــي، و لم يأخذ بعين الاعتبار بعض التحليلات التي أتت من أجل كسر الرابط بين التدهور البيئي والنزاعات المحتملة، جـــراء ذلك و كما قال "كين كونكا Conca":

«إنه لذو معنى مشترك، الوضع في الحسبان ذلك الرابط بين تدهور البيئة واللاإستقرار الداخل للدول»[2]، لكن هذا يطرح مشكلة، إذ عمد الخبراء في خطاهم حول التدهور البيئي إلى استعمال النزاعات الاثنية، تحركات اللاجئين، الكثافة السكانية، التطور الاقتصادي للدول المختلفة واللاإستقرار السياسي والاقتصادي في رأس قائمة التهديدات الجديدة للمصالح الأمريكية[3]، وأكثر من ذلك نجد أن الإطار الأمني لدولة ما قـــد شـــوه- إن صـــح التعبير- أو أفسد المشكل الحقيقي الذي يحس بالأمن وبالانتقال إلى مسؤوليات كانت متروكة، ووضع سياسات إجبارية لم تكن موجودة من قبل، كالأمن البيئي مثلا، إذ تقوم الدول المتقدمة باهام ولوم فقراء العالم، دون سواهم من الدول المتقدمة الأخرى، كالولايات المتحدة الأمريكية وما تنتجه مصانعها من مشكلات بيئية عالمية خطرة من جهة أخرى، كان لتقديم "Evelyne Dufault" شرح ذو مستوى محدد لفترة زمنية محددة، إذ عمـــدت إلى شرح كيف كان النقاش البيئي يستعمل في دول المعسكر الشرقي، لكن بعد تلاشي إمبراطورية موســـكو وتـــولي هؤلاء الذين عملوا على سقوطها زمام السلطة، تلاشت فرص الحديث عن القضايا البيئية، أيضا داخل واشـــنطن ترك هذا النوع من النقاشات من طرف صناع القرار الأمني، بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001، وخاصة بعـــد بروز الخطاب الأمني الذي يتحدث عن العلاقة الداخلية/ الخارجية، وعن نحن/هم[4].

وهنا رجعنا إلى الحديث عن الأمن بمفهومه التقليدي المتعلق أساسا بأمن الدولة من المخاطر أو التهديدات الخارجية، لكن مع إضافة نوع جديد من التهديدات هو التهديد الداخلي، الذي قد لا تتوقعه الدولة الآمنة أو التي تتغنى بالأمن[5].

ورغم كثرة الكتابات عن تذبذب استعمال التدهور البيئي كباعث للنزاعات بين الواقعيين الجدد خاصـــة منهم الأمريكيين (وهذا ما طغى على هذه المقاربة) نجد هناك فئة أخرى من المحللين ترفض ربط الأمن أو الإطـــار الأمني بالبيئة مثل "Marc Levy" و "Daniel Deudney".

فبالنسبة لـــ "Deudney" يرفض ذلك الاقتراح لأن الدولة والنزاعات القائمة حول الدولة حسبه ما هي إلا مظهر مركزي للسياسة العالمية وللنظرية الجيوبوليتيكية، وما هو موجود، هو تمحور فكري شعبوي حول الاعتماد بأن مصطلح "مشاكل بيئية" يدخل ضمن نطاق الأمن القومي، وأن "النزاعات البيئية"، تـــدخل في مجال

---

(1)- Ibid, p382.
(2)- Ken Conca, op-cit, p41.
(3)- Idem.
(4)- Evelyne Dufault, "Revoir le lien entre dégradation environnementale et conflit: L'insécurité comme instrument de mobilisation", culture et conflits, 2004, pp 105-131.
(5)-Idem.

النزاعات الدولاتية[1].

في انتقاد الرابط بين التدهور البيئي والأمن القومي يقول "Deudney" أنه المخادع الظن والتفكير في أن التدهور البيئي هو تهديد للأمن القومي، لأن التركيز على العنف الدولاتي له قاسم مشترك طفيف مع المشاكل البيئية وحلولها[2].

من جهة أخرى يسطر "Deudney" بعض المخاطر الناتجة عن ربط البيئة بالأمن القومي خاصة وأن هذا الأخير مرتبط بمسألة الحرب التي قد تبعث الشعور بالخوف بين الناس ومن أجل ذلك أعطى خمسة (05) عوامل لتقييم هذه المسألة[3]:

أولا: الشعور بالإستعجالية؛ الذي أنشأته مجموعة المخاوف الناتجة عن التهديدات البيئية، مع ميول خاص نحو التفكير في مصطلح الأمن القومي (National Security Mentality).

– هناك مخاطر قد تشكل لنا حالة أزمة حول هذه القضية، كما قد تلزمنا بعد هذا بالقبول بالتضحية الشخصية.

ثانيا: هذا العامل شبيه بالميل نحو استعمال سيناريو "الأسوأ" "worst case scenarios" سواء بالنسبة لمسائل الأمن أو للقضايا البيئية.

– هناك خطر أيضا من استعمال مثل هذه الأشكال من السيناريوهات، (سيناريو أسوأ الأحوال) في إصلاح السياسات البيئية.

ثالثا: هذه العقلية التي تركز على الأمن القومي والمؤسسات المرتبطة به، لا تستند حاليا سوى إلى اللعبة الصفرية، التي تقوم على "أرباحنا" و"خسارتهم".

الافتراض القائم هنا هو أن كل العالم ما هو سوى عدو ومحتمل، وأنه إذا لم يكن هذا العالم متوافقا مع المصالح الحالية، كل الاتفاقات ستكون مجرد حبر على ورق.

– يقول "Deudney"، إنه إذا وضعنا البنتاغون في مفاوضات حول طبقة الأزون، فسوف نجده يمتلك بعد ساعات من إنهاء المفاوضات مخزون من الكلوروفلوروكاربونات، مع الحصول على امتيازات[4].

رابعا: إن مؤسسات الأمن القومي لا تملك سوى أفق ذو مدى قصير لذلك فإن نماذجها ليست مؤسسة من أجل إيجاد حلول للمشاكل البيئية، التي تستلزم أفقا على المدى الطويل.

الأهم من كل هذه العوامل، حسب شرح وتفسير "Deudney" هو العامل الأخير أو العامل الخامس، ويتمثل في "الأمن"،و يقول:

«إن الأمة ليست مجرد وعاء فارغ ينتظر منا الملء، إنها مرتبطة أساسا بالحرب وبفكرة نحن ضدهم»[5].

---

[1]-Daniel Deudney, "The case against linking Environmental Degradation and national security" Millennium: Journal of International studies, vol 19, No,03, 1990, p461.

[2]-Idem.

[3]- Daniel Deudney, op-cit, p465.

[4]- Ibid, pp 466-467.

[5]- Idem.

بالنسبة لـ "Barnett"، هذه المجموعة من الحجج المقدمة من طرف"Deudney"، تشكل مساهمة مهمة جدا في الكتابات حول الأمن البيئي كما أنها تشكل في مجملها إنذارا(*) بأن استغلال القضايا البيئية قد يخدم غايات سياسية لحساب النخب المسيطرة، أو الحساب بعض الجماعات البيئية أو غيرهم(1).

في الأخير يمكن القول أن "Deudney" لا يؤمن بأن التدهور البيئي مسبب للحروب الدولاتية، بل تسببها تلك المظاهر المتأصلة في النظام العالمي الحالي، المظاهر المادية والمؤسساتية، التي تجرها المصالح الموردية والبيئية، ولدعم هذا القول يقترح ثلاث حجج(2):

الأولى: الخاصية الصلبة لنظم الأسواق العالمية، معناها أن الدول لا تنظر إلى التبعية للموارد الأولية كتهديد حقيقي لأمنها العسكري ولسياستها الداخلية.

هنا نجد أن "Deudney" تبنى ذكر أن بعض الدول -*التي هي ليست جزء من نظام السوق العالمي، لأنها لا تشارك في البناء الفكري والثقافي المحدد من طرف الدول المهنية*- قد يتخللها شعور باللاأمن مقارنة بتبعيتها لمورد محدد.

الحجة الثانية: احتمالات نشوب الحروب حول الموارد قد تناقصت منذ أن وجدت الدول أنه من الصعب استغلال موارد دولة ما، باختراق أراضيها دون رضاها (مبدأ السيادة).

في الواقع، الحدود الإقليمية لا يجب أبدا أن تخترق من طرف دولة أو دول أجنبية، وهذا مبدأ مترسخ في المعاهدات الدولية والقانون الدولي لذلك فهو غير قابل للتغيير، لكن ما تغير هو وسائل الاختراق(3)، مثل متعددو الجنسيات، الذين أتوا من أجل الحلول مكان الجيش التقليدي (الاختراق الثقافي، والتغلغل والانتشار بدور الغزو العسكري المباشر).

في الأخير يقول "Deudney " في أن العالم سوف يدخل فيما أسماه "غـويلر" و"آلفين وينبرغ" "H.E.GŒLLER" & "Alvin M.WEINBERG"، بـ "زمن الاستدامة"(4)؛ أين ترفع الحضارة الصناعية من قدرتها الاستغلالية للموارد المعدنية (مثل الحديد، الألمنيوم، النحاس،وغير ذلك).

لكن المفارقة تكمن هنا في الدخول في عصر الاستدامة مع الاستمرار المتواصل في الاستغلال المفرط لموارد هذا العالم؛ أي تلبية حاجيات الآن/ الحاضر، دون التفكير في حاجيات المستقبل، إلى جانب "Deudney"، هناك مارك لوفي "Marc Levy" في مسألة إلزامية الفصل بين الأمن والقضايا أو المشاكل البيئة، فإذا كان "دودني" يدعم افتراضاته بحجج واقعية -في نظرة- نجد أن "مارك لوفي Marc Levy" اتخذ نفس الخطوات واقترح تقسيم وسائل الوصول إلى الأمن البيئي من خلال ثلاث فئات أساسية(5):

(*)- لقد أُعطيت صفة الإنذار البيئي لعدة مقالات كتبت حول التدهور البيئي والأمن، كما أُعطيت صفة المنبهون لكتاب آخرون يعملون داخل منظمات حكومية، أو غير حكومية من أجل التشهير بمدى خطورة هذا التدهور على العالم.

(1)- John Barnett, op-cit, p45.
(2)- Daniel Deudney, op-cit, p470.
(3)- Idem.
(4)- Ibid, pp 471.
(5)-Marc –A- levy, op-cit, pp36-37.

فئة وجودية، فئة فيزيائية، وفئة سياسية، بعد ذلك عمد إلى اختبارها على سياسة دولة ما.

1- الفئة الوجودية Existentielle: تقدم على شرح فكرة حماية البيئة وأمن الولايات المتحدة الأمريكيـــة، على أنهما وبدون شك أمران مرتبطان (وجهة نظر جيسكا ماتيوس ونورمان مايرز)، يقول "لـــوفي Levy" أن هذا المشروع المقدم لربط الأمن بالبيئة هو خاطئ في الأصل، لأن شروع العمل به قد كـــان نتيجـــة لحـــسابات مزدوجة أو نتيجة لخطاب منمق، يبحث عن دعم جماهيري من أجل حمايته ،أيضا، فهـــو يـــتمعن في الجوانـــب الوجودية للربط بين البيئة والأمن دون الانتباه إلى عدم وجود عمل نظري، أو خطط تحليلية تتطرق إلى هذا النقص النظري.

2- الفئة الفيزيائية: تتكون من التهديد الفيزيائي المباشر، الذي يحدثه التدهور البيئي على المصالح الأمريكية.

حسب "لوفي"، هذه الفئة تعطينا توضيحا بأننا نتخذ التدهور البيئي كمهدد وخطر على الأمن، لكننـــا لا نعطي أهمية كافية لذلك، رغم أن معطياته على المستوى الإيكولوجي توضح أن الاحتباس الحـــراري، وزيـــادة عطب ثقب الأزون، سوف يدخلنا في متاهات التهديدات المستقبلية الأكثر جدية على الإطلاق[1]، من أجل ذلك، يجب على الكتابات حول البيئة أن تعمل على إحداث استجابات لهاته القضايا Responses دون العمل على الربط بين الأمن والبيئة، لهذا يعتقد "Levy" بأنه يجب علينا أن نحدد طريقتنا في النظر إلى مثل هذه التهديـــدات وأن نعطيها حقها من الدراسة، دون إغفال مداها المتوسط والقصير، ومدى انعكاساتها على الأمن القومي، (يرى أنه يجب إعطاء أهمية للدراسات حول التدهور البيئي وتأثيراته الفيزيائية، كما تعطى أهمية للدراسات العـــسكرية، أي جعل هذه الدراسات تحظى بما تحظى به الدراسات الإستراتيجية من إنفاق واهتمام بالغ، قبل أن تتفاقم خطورة الموقف، ويقترح "لوفي Levy" من أجل ذلك إستراتيجيات طويلة المدى(من طرف الولايات المتحدة الأمريكية) مع الشروع في العمل بمستوى عال من طرف المسيرين، قبل أن يطرأ تغيير في آراء الناس ومشاعرهم[2].

3- الفئة الثالثة: هي ما يدعوها"Levy" بالتدهور البيئي لتهديد سياسي غير مباشر هذه الفئة تقتـــرب مـــن أعمال "توماس هومر ديكسون Thomas Homer Dixon"[*]، (والتي سنتطرق لها في فصل آخر) حول البحث عن تفسير كيف يمكن للتدهور البيئي أن يسبب فوضى مدنية، نزاعات إقليمية، وحتى هجـــرة لاجـــئين، ومعنى ذلك لا استقرار سياسي واسع بالنسبة "لمارك لوفي Levy"، تطبيقات المصالح الأمريكية في هذا المـــستوى ليست واضحة ومن الأفضل التركيز على الدراسات حول أسباب قيام النزاعات الإقليمية، وليس التركيز علـــى عامل القضايا والمشاكل البيئية في مثل هذه النزاعات[3].

ب/- علاقة التدهور البيئي بالنزاعات الدولاتية:

إلى جانب ما أعطاه الواقعيون من تحليلات ونقاشات، متباينة النوع والكم حول علاقة عامل البيئة بعامل

---

(1)- Idem

(2)-Ibid, p46.

(*)- Thomas Homer- Dixon هو أستاذ العلوم السياسية بجامعة Toronto ومدير برنامج الدراسات حول السلم والنزاع بنفس الجامعة.

(3)-Marc –A- levy, Op-cit, P60.

الأمن وكيف يمكن خلق رابط بينهما، هناك تساؤل عن التدهور البيئي، وكيف يمكنه أن يكون في صف التهديدات المركزية (المستقبلية لأمن الدولة وأمن حدودها).

وهنا تبرزنظرة الواقعيين إلى "التهديد"(*) الجديد للدولة و"الخطر"(*) المقترن بالتناقص الحيوي، الفيزيائي، أو بالأحرى الطبيعي،و توجد أيضا تحليلات وتفسيرات أخرى، لم تأخذ من التهديد البيئي فقط كمهدد لأمن الدولة، وأمن حدودها، لكن أخذت هذا التدهور البيئي كمسبب للنزاعات الدولاتية الحدودية، وحتى الإقليمية وهذا ما سيزيد الوضع أكثر تعقيدا وما سيساهم بشكل متفاقم في فوضى النظام الدولي في عالم فوضوي تنقصه سلطة مركزية عليا، ويقول الواقعيون أنه تجب العودة إلى التحليلات المالتوسية والنيومالتوسية Malthusianism(*) (ق18) من أجل شرح التطور التاريخي للتهديدات المختلفة، التي تجعلنا اليوم نعيش هذا الكم من الفوضى واللاتراتب، ورغم أن التحليل في هذا المستوى يعطي أحكاما مسبقة حول التقارير المقدمة بين حالة الدول السائدة نحو طريق النمو وحالة الدول الصناعية إلا أنه لقي تأثيرا ودعما من معظم المحللين الواقعيين.

يدرج هؤلاء أن الحديث عن النزاعات الناتجة عن التدهور البيئي تتطلب هنا أفهمة واضحة ومعمقة للأمن البيئي بدء من حالة شعور باللاأمن الناتج ضمن إطار نزاعي محدد مع التوجه مباشرة إلى الدول الهشة أو الدول الضعيفة ودورها داخل هذا الإطار النزاعي. معنى ذلك أن الدول الفاشلة Failure state تشكل تهديدا على سيران النظام الدولي ككل نتيجة لعامل التأثير والتأثير.

لقد أعطى "مالتوس Malthus" تفسيرا لمثل هذه الأنواع من الحكم، وذلك حين نشر كتابه سنة 1798 حول "مبدأ السكان Principle of Population"[1] والذي أثبت من خلاله أن قوة السكان هي من دون شك أعظم من قوة الأرض في إنتاج استمرارية الإنسان، فاختلال التوازن بين احتياجات السكان وإمكانية الحصول على الغداء قد يقود إلى المجاعة، الحرب والأمراض[2]، بذلك أعطى "مالتوس Maltus" نظرة على أن عامل السكان قد ينقلب إلى عامل مهدد لأمن واستقرار دولة ما، إذا عجزت هذه الدولة عن السيطرة عن ولاداتها، ومراقبة النمو السريع.

بعد هذه الحقبة، في 1984 كتب "Fairfield Osborne": «متى سيصبح هناك اعتراف علني بأن أحد الأسباب الرئيسة للمواقف العدوانية من طرف الأمم، وأن الخلاف الحاضر بين جماعاتها هو حول قلة إنتاج الأرض في مقابل نمو سكاني متزايد يشكل ضغطا محدقا؟»[3].

(*) – التهديد: إمكانية إلحاق أذى بفر أو جماعة أو دولة ما وهناك شكلين، تهديد مباشر وغير المباشر.

(*) – الخطر: لا يوجد تعريف متفق عليه لكنه مرتبط بحوادث ممكنة الوقوع، قد ينتج عنها ضرر وهو مفهوم ديناميكي يتغير حسب الزمان والمكان ومع تنوع طبيعة التهديدات.

(*) – Malthusianism نسبة إلى توماس مالتوس أتى بمبدأ السكان في تحليل العلاقات داخل الدولة وخارجها.

(1)- Richard –A- Matthew, Man, the state and nature: rethinking environmental security in: Peter Dauvergne, Handbook of Global Environmental politics, MPG Books Ltd Bodmin, Cornwall, UK, 2005, p127.

(2)- Idem.

(3)- Idem.

أضاف Osborne، كرد فعل عن تجربة الحربين العالميتين الأولى والثانية: «كل دولة أو العالم ككل سيواجه تهديد الأزمة القادمة»[1].

هذا المفهوم عرف بانتظام خلال النصف الأخير من القرن العشرين، في بعض الكتابات، مثل: كتاب Paul Ehrlich، قنبلة السكان The Population Bomb سنة 1968، و تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بعنوان"مستقبلنا المشترك" سنة 1987[2].

ومع تطور الوضع الدولي، وبروز أشكال وأنواع جديدة من التهديدات، سواء تهديدات تمس بحكم الدولة مباشرة Governance، أو تمس بعامل السكان داخل إقليم هذه الدولة، تطورت النظرية المالتوسية، حتى دخلت في تشكيل بعض المذاهب المحافظة، وحتى على مستوى النقاشات الديمقراطية أو التسليطة (حول شكل الحكم).

هنا ظهرت النظرية المالتوسية الجديدة New Malthusianism في فترة الحداثة، كنتيجة للتطور الحاصل على المستوى الدولي، حججها تدور حول كل من النمو السكاني، التدهور البيئي، وبروز الجرائم، العنف المسبب للنزاع والفوضى وحتى الإرهاب العالمي.

وما لوحظ خلال هذه الفترة هو الاعتماد على مثل هذه الحجج النيومالتيوسية كاستراتيجيات سياسية ذات مدى محدد[3]، وهذا من أجل اجتناب كثرة النقاشات حول مسألة اللاعدالة المجتمعية واللاعدالة في التوزيع والانتشار والتغلغل، وما الى ذلك. (دخلت هذه النظرية النقاشات الاقتصادية الحديثة أيضا، حول عامل الندرة الشاملة، والشروط الانطولوجية للبشرية).

إذن، بعد كمّ النقاشات الحاصلة حول عامل السكان والتدهور البيئي، وعلاقة كل ذلك في إحلال فوضى أو نزاع وبعد استخدام النظرية المالتوسية الجديدة كإستراتيجية سياسية، أتت تحليلات وكتابات أخرى تبرز دور مثل تلك المشاكل العالمية وعلاقتها بالنزاع.

نجد مقال Robert Kaplan[*] سنة The coming anarchy 1994[4]، حول مشكلة العالم النامي وتأثيره على النظام الدولي.

استهل "كابلان" نقاشه من غرب إفريقيا، كفئة من الدول تعاني ضغوطات ديموغرافية مجتمعية، وبيئية، وأضاف أن كل هذه الأنواع من الضغوطات ستصبح مجموعة من المشاكل الإستراتيجية في المستقبل[5].

وصف"كابلان" منظورة للفوضى الآتية من خلال تلك المشاكل والضغوطات، ثم طرح تساؤلات حول "من سيأتي بتلك الفوضى؟".

رغم أنه لم يقترح دواء شافيا لحالة غرب إفريقيا، غير أنه أعطى ضمن تحليله الواقعي المحض،

---

(1)-Ibid, p128.
(2)-Idem.
(3)-Simon Dalby, "Environmental security, op-cit, p43.
(*)- Robert Kaplan صحفي مختص في العلوم السياسية ومحرر بمجلة Atlantic Monthly كما له العديد من المؤلفات.
(4)- Robert Kaplan, "The coming Anarchy", the Atlantic Monthly, No,02, 1994, p44.
(5)- Idem.

دور تلك الضغوطات والتهديدات في زعزعة السياسات الداخلية والخارجية للدول المتقدمة، بذلك أعطي لمقالــه صفة "المنبه" "Alarming"[(1)]، الذي أعطى فعلا توجيها ملحوظا لسياسات واستراتيجيات مختلف الدول، للنظر في مثل مسألة الفوضى القادمة يقول "كابلان Kaplan"، أن الفوضى القادمة هي نتيجة حتمية لتــراكم عــدة عوامــل-لصيقة إلى حد ما بالعالم المتخلف وبدول غرب إفريقيا خاصة - وهذه المشاكل هي[(2)]:

- ❖ الأمراض ومشاكل الصحة diseases.
- ❖ التزايد السكاني Over Population
- ❖ الجريمة Unprovoked Crime
- ❖ ندرة وشح الموارد Scarcity of Resources
- ❖ هجرة اللاجئين Refugees Migrations
- ❖ تآكل استقلالية"الدولة الأمة" واضمحلال الحــدود الدوليــة The increasing erosion of Nation-State and drug cartels.
- ❖ الأمن المصطنع.

ما يمكن قوله في تحليل "كابلان Kaplan" حول الفوضى القادمة، هو أنه قد اجتنب فعلا اهتماما كــبيرا، خاصة بعد أن تطرق إلى أن التدهور البيئي من شأنه خلق نزاعات خاصة النزاعات الأثنية:

> «إن الحروب المستقبلية ستكون حول بقاء المجتمعات ونجاتها من المشاكل التي تسببها الندرة البيئية- ومجمل هذه الحروب ستكون دولاتية- معنى ذلك آن الدول والحكومات المحلية ستصبح غير قــادرة على حماية مواطنيها من الأضرار الجسدية والطبيعية [...]»[(3)].

إذ فبالإضافة إلى عنصر التفاقم السكاني، يوجد عنصر الندرة البيئية، مشكل الوصول إلى الموارد، وكيف يمكــن لكل ذلك أن يشكل فعلا بالغ الخطورة حسب تصنيف "أولمان Ulman" يمس بكل دول العالم. لكن هناك من قال أن مقال كابلان قد فشل في وضع حلول للمجتمعات من أجل إيقاف حدة التهديد البيئي[(4)].

(سيتم التطرق في فصل لا حق إلى عنصر الندرة ودوره في خلق تهديد يزعزع الاستقرار الــداخلي، الحــدودي والخارجي، بمعنى المحلي، الإقليمي، والدولي، وكل ذلك في تقديمات "توماس-هــومر ديكــسون-" و مدرســة طورونطو Toronto، ثم سنتطرق إلى كيفية الربط بين عنصري البيئة والعنف ليس ضمن ما أسماه "كــابلان" بالفوضى الآتية، لكن ما يسميه "ديكسون" وعلماء الجيوبوليتك بالكوارث المستقبلية والمشاكل المستدامة.

---

(1)- Simon Dalby, "Geopolitics and Ecology: Rethinking the contexts of Environmental security", in Miriam –R- Lowi and Brian –R- Shaw, Environment and security, St_ Martin's press, New York, 2000, p86.

(2)- Robert Kaplan, op-cit, pp 54-60.

(3)- Ibid, p74.

(4)- Switzer, J and Granford A "Managing the environment to pnevent conflivt and build peace: a review of research and Development agency experience", OECD/IISD, 2005, p04.

ج/- الامتدادات الواقعية إلى التحليلات الجيوبوليتيكية حول إحداثيات البيئة وعامل الاستقرار:

لقد أدرج العديد من المحللين السياسيين أن الجيوبوليتيك(*) قد وجدت –حتى قبل مجيء النظرية الواقعية- كنظرية مفسرة ومهيمنة على حقل العلاقات الدولية طوال القرن العشرين.

وقد أتت نظرية "الجيوبوليتيك Geopolitic" من أجل إعطاء طريقة واضحة وجلية للتفكير في السياسات العالمية والأوضاع التي تزداد تعقيدا نتيجة لتصادم المصالح على عدد محدد من الأماكن الحيوية(2).

وعلى مسار القرن العشرين، استخلصت أربعة(3) نقاشات لجيوبوليتيك، مترابطة تاريخيا وابستمولوجيا.

أولا/ النقاشات الإمبريالية: اعتمدت على مصطلحات جيوبوليتكية مثل: القوة البرية Landpower، القوة البحرية Seapower، قلب الأرض Heart land، منطقة الحافة Rinland.

- عرف هذا النقاشات تراجعا بسبب ارتباطه بالنازية الإلمانية.

ثانيا/ نقاشات الحرب الباردة: اعتمدت هي الأخرى على مصطلحات جديدة، تطورت خلال حقبة الحرب الباردة، تمثل في: الاحتواء، الدولة التابعة، لعبة الدومنيو، المعسكرين شرق/غرب ومصطلح العا لم الثالث.

ثالثا/ نقاشات النظام الدولي الجديد: (حقيقة هو عبارة عن وضع دولي جديد New world order اعتمدت على الأفكار السياسية الجديدة "لغورباتشوف Gorbatchev"، "نهاية لتاريخ" لفرانسيين "فوكوياما Fukayama"، "صدام الحضارات"، "لصامويل هينتينغتون Huntington"، بالإضافة إلى مصطلحات ومفاهيم أخرى مثل: الدول المارقة، الإرهاب، الدولاتية، الجيو اقتصادية، اللبرالية والنيولبرالية الاختراقية (العابرة للحدود) في هذه الحقبة، ظهر نقاش سمي بـ:

رابعا/ الجغرافيا السياسية البيئية Environmental Geopolitic: اعتمدت على مجموعة من المفردات والمصطلحات، مثل الأمن البيئي، الندرة البيئية، المبادرات الاستراتيجيات البيئية الفوضى الآتية.

معظم هذه المصطلحات استعملت من أجل بناء صورة واضحة حول تهديد جديد يبرز أو ينطلق من العالم النامي(4) (خصوصا المناطق الفقيرة) نحو باقي دول العالم.

(*)–وهناك نوعين:

أ- **الجيوبوليتيك**: ترجمة للجغرافيا السياسية Geopolitics as Political Geography عبارة عن ميدان يختص بدراسة النظم السياسية داخل منطقة جغرافية محددة، إذ ليس هناك نظام سياسي منشأ في فراغ، فكلمة جيوبوليتيك هي اختصار لكلمة "جغرافية سياسية"، تعتم بالمنظمات ==الدولية ودراستها إلى جانب بعض الظواهر السياسية كالحدود السياسية العواصم، الأنهار، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل السكان كمشكلة سياسية، وذلك من خلال تباينهم اللغوي، الديني، العرقي...

ب- **الجيوبوليتيك Geopolitic**: **Geo/politic**:وظهر اصطلاح الجيوبوليتيك المكون من كلمتين Geo وتعني الأرض و Politic وتعني ما يتعلق بالأرض ممثلا في سياساتها، أي جيوبوليتيك هي جمع بين الجغرافية والسياسية (وليست فرعا من الجغرافيا كما هو حال الجغرافية السياسية) بمعنى الدراسة الجغرافية للدولة وسياستها الخارجية.

(2)– علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص09.

(3)- Gearoid –O- Tuathail, "Thinking critically Geopolitics" in Georoid O tuathail, simon Dalby and paul Rauhed the Geopolitics Reader, Routledge, London, 1998, p05.

(4)- Idem.

لقد ساهمت الجيوبوليتيك في إعطاء نظرة تفسيرية لمثل هذه التهديدات، واحتوت حقولها مختلف قضايا الأمن البيئي من أجل تخصيص ميدان دارسي يهتم بعامل اللاإستقرار في بعض المناطق من العالم بسبب النزاعات التي خلقها التدهور البيئي، ومختلف المشاكل المرتبطة بعامل ندرة الموارد الطبيعية، وكيفية الوصول إلى هذه الموارد.

بمعنى وصول دول إلى استغلال موارد طبيعية محددة دون غيرها من الدول، يخلق مشكلة بيئية حول من له الأحقية في الوصول إلى الموارد[1] من جهة أخرى، كمّ الاستغلال الموردي من الدول الصناعية ليس نفسه من الدول المتخلفة خاصة وأن هذا الاستغلال الموردي غالبا ما يكون داخل أراضي ومناطق الدول المتخلفة كونها تملك الموارد الطاقوية.

من خلال المقاربة التي اعتمدها الجيوبوليتيكيون، يقول "دالبي Dalby": «أن الجغرافيا السياسية تمثل منهجا تحليليا انطلق من العالم الذي اقترحه نفس هذه النظرية»[2]، غير أن "مايكل شيهان Michael Sheehan" يقول:

> «في الأصل الجغرافيا السياسية ليست علاقة بين الفضاء الجغرافي والسياسة [...] لكنها أتت من أجل خلق ودعم هوية سياسية محلية لعناصر مفتاحية في العلاقات الدولية، إن النقاش بهذا المعنى الجيوبوليتيك تعمل على خلق هوية سياسية للجماعة الدولية فتكون في نفس الوقت امتداد لأفهمة واقعية للعلاقات الدولية وللأمن»[3].

من خلال قول "Sheehan" نرى أن الجيوبوليتيك لم تأت من أجل تقديم تفسير عشوائي وغير منتظم للعلاقات الدولية، لكنها أتت لترتيب المخاطر وأولويتها بالدراسة في الأجندة الأمنية، مع ضرورة تبني هذه الأجندة الأمنية، من طرف دول محددة[4].

ومع تراتب الآراء والتحليلات، وصل الجدل أو النقاش الواقعي إلى تحديد نوع الخطر المحتمل "بالنزاع البيئي" ونحو أخطر من ذلك، الدخول في حروب بيئية Ecowars (على حد تعبير الجيوبوليتيكيين) مع الاتفاق بأن الدولة هي المرجع الأول والوحدوي للأمن، وهي من يجب عليها احتواء الخطر أو الدخول فيما يسمى بالإستباقية (سواء كانت حروب إستباقية أو ردود فعل إستباقية).

لقد أضاف الترتيب المنهجي أيضا اتجاهين من الكتابات حول الأمن البيئي، الأول ويركز على نوع التناقض أو التدهور البيئي، وعن نتيجة ذلك متجسدة في الدخول في حيز اللااستقرار الدولي (داخل الدولة وخارجها).

أما الثاني فعهد إلى استعمال تسمية الأمن البيئي من أجل إعطاء نفس جديد للدراسات الجيوبوليتيكية التي ركزت أساسا على عامل المنافسة، ثم النزاعات بين الدول من أجل الوصول إلى المصادر أو الموارد الطبيعية الإستراتيجية،

---

(1)- Simon Dalby, "Environmental Geopolitics" in Gearoid O tuathail, Simon Dalby and paul Routhdag, op-cit, p181.
(2)- Simon Dalby, "Geopolitique and Global security": culture, Identity and the "pogo" syndrome in: Gearoid O Tuathail and simon Dalby, Rethinking Geopolitics, Ratledge, London, 1998, p295.
(3)- Michael Sheehan, International security: an Analytical security, lynne Rienner pulishers, London, 2005, p22.
(4)- Idem.

وسنرى زاوية نظر تحليلية مغايرة تقدمها الاقترابات اللبرالية، في نفس المجال.

المطلب الثاني: تحليلات المدرسة اللبرالية/النيولبرالية

لقد اعتمد التحليل الواقعي للأمن البيئي على مقومات ومدركات النظريتين الواقعية والواقعية الجديدة حول ماهية الخطر والتهديد المصاحب لنزاع يؤدي إلى لا استقرار الدولة ويمس بأمنها الداخلي والخارجي.و إلى جانب النظرية الواقعية/ الواقعية الجديدة وفي نفس النقاش، أي النقاش العقلاني، هناك النظرية اللبرالية وما تكتنفه من كتابات وتحليلات وأبحاث حول كل من الأمن، الأمن الإنساني والأمن البيئي.

كما تم التطرق إليه في المباحث السابقة، فرغم كون الأمن البيئي أحد أبعاد الأمن الإنساني، إلا أن الكتابات حول هذا المفهوم كانت سابقة لظهور مصطلح الأمن الإنساني وأبعاده، بمعنى أن الربط بين المفهومين "أمن وبيئة" لم يأت للوهلة الأولى في تعاريف مقدمة للأمن الإنساني ولأبعاده، بل سبقت تحليلات ذلك بعقود من الزمن.

وعلى غرار النظرية الواقعية، اهتم المذهب اللبرالي بحيثيات الأمن البيئي، بشكل واسع وعميق وملحوظ بالمقارنة مع المدرسة الأولى؛ إذ وجدنا في التحليلات الواقعية تعميما لحالة الواقع دون التطرق الفعلي إلى حيثياته، وإلى الرابط بين الأمن والبيئة، لأن التركيز كان حول التهديدات، بمعنى النظر إلى التدهور البيئي كأول عنصر في التحليل مع استمرارية الأخذ بعنصر "الدولة" كوحدة مرجعية وحدودية ووحيدة في التحليل.

أما النظرية اللبرالية فقد توسع تحليلها ليشمل كل جوانب "الأمن البيئي"، بدء من عالمية التصورات البيئة، ووصولا إلى نظرية السلام الديمقراطي ومفاهيمه المتعلقة بالأمن، بمعنى ان النظرية اللبرالية قسمت تحليلاتها لتشمل كل مقترب لبرالي على حدى، لذلك عمدنا في للتحليل إلى الرجوع إلى مضمون الفصل الأول حول النقاشات العقلانية ومفهوم الأمن، ثم الأمن الإنساني وصولا إلى الأمن البيئي.

بشكل مركز، تعد الكتابات اللبرالية الأكثر إسهاما في هذا الحقل المعرفي وهذا نتيجة لسببين:

الأول: أنه منذ اتفاقية ستوكهولم حول البيئة والإنسان(*) سنة 1972، زادت وتيرة القلق والاهتمام بالمشاكل البيئية التي شكلت توترات بيئية ،كما أصبحت أكثر مأسسة مع مبدأ "الدول هم المسؤولون عن عامل التعاون من أجل حل المسائل المشتركة كإنقاص التلوث العابر للحدود"[1].

السبب الثاني: هو أن تلك المسائل تمس في تحيلها، المواضيع المركزة للنظرية اللبرالية في العلاقات الدولية، مثل: التعاون، المأسسة، التدفقات العابرة للحدود، وغيرها[2].

لذلك وفي البحث عن تاريخ المسائل الأمنية داخل هذه النظرية، نجد أنه وبعد المبادرات الأولى للنظرية المثالية في فترة مابين الحربين، من أجل تطوير مفهوم "الأمن الجماعي"، وردت بعض المفاهيم أثناء الحرب الباردة

(*)– مؤتمر ستوكهولم1972، نص على إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،واعترف بدور التربية البيئية في حماية

(1) –Owen Green, «Environemental issues», in John Baylis and Steve Smith, op,cit, p390.

(2) –Idem.

كالمجتمعات الأمنية "لكارل دويش Karl Deutch"، والتي تأثرت بالاندماج الأوروبي[1]، وبنظرية السلام الديمقراطي لـ "كانت Kant"، والتي تنامى صيتها في فترة الثمانينات (1980) والتسعينات (1990)، إلى جانب بعض المفاهيم التي همشت بسبب الحرب الباردة مثل مسألة اللاجئين، الأسلحة الخفيفة، الألغام الفردية وغيرها.

ما حدث بعد هذه الفترة هو توسع حدة الوعي الشعبي الجماهيري والدولي بمثل هذه لمسائل نحو تطوير مفهوم الأمن الجماعي في الأمن الإنساني، بالاستعانة ببعض الأفكار اللبرالية حول الأمن أين اتخذ "الفرد" مكانة هامة[2] داخل نفس الإطار وتم تأسيس مفهوم للأمن البيئي وفقا لقيم مختلفة تحمل في طياتها بعض الميزات العالمية، مثل حرية الفرد، الديمقراطية، التعاون، حرية التجارة والسلم[3].

وبالإضافة إلى الاهتمام بمفهوم الأمن البيئي عمدت النظرية اللبرالية إلى التطرق إلى مشاكل هذا الأمن وبعض الحلول المقترحة، من جهة ثانية أبرزت الأفكار والبحوث اللبرالية قلقا متزايدا وتفاقم نوع وكم المشاكل التي تمس الأفراد والأنظمة البيئية بشكل مباشر وسريع، مع الاحتفاظ ببعض الافتراضات النظرية كموضوع الروابط بين البيئة والنزاع[4].

بتعبير آخر تدور الأفكار اللبرالية للأمن البيئي حول: إعطاء مفهوم ليبرالي للبيئة والاستهلاك البيئي، مع الأخذ بعين الاعتبار الخاصية العالمية للأفكار اللبرالية واتخاذ الأمن البيئي كقيمة عالمية مع شرح الأمن البيئي من خلال الاقتراب المؤسساتي النيولبرالي ونظرية النظم[5] بما تتضمنه هذه النظرية من أفكار لبرالية والإجابة عن مجموعة التساؤلات المتعلقة بمفهوم السلم البيئي Environmental Peace، التعاون البيئي Environmental Cooperation، وحتى الحكم الراشد البيئي Environmental Governance، كلها ضمن مذهب لبرالي بنهج تحليلي متفرع ومعمق.

أ- المفهوم اللبرالي للبيئة والأمن البيئي:

كما تم التطرق إليه في الفصل الأول، فإن الفكر اللبرالي قد وجد جذوره في إنجلترا في القرن السابع عشر (17) كتيار فكري يناهض الملكية المطلقة والمؤسسات الدينية نحو إضفاء تطلعات حديثة لحرية الإنسان في مواجهة النظام القديم[6].

لذلك جاءت النظرية اللبرالية مميزة بالتزامها بالقيم الفردانية والتحررية والتعددية ثم الديمقراطية، وهذه

---

(1)- روبرت بالستنغراف و جيمس دورتي، مرجع سابق، ص35.

(2)-Geoffrey Dabelko and David Dabelko, «Environmental security: Issues of conflict and Redefinition», Environmental change and security project, 1 (spring 1995), p03.

(3) -Ibid, p09.

(4) -Mark Duffield and Nicolas waddell, «Securing Human in a Dangerous world», international polotics, no,43, p1, 2006.

(5)-جون بايليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص.

(6) -Philippe Raynaud, «Libéralisme», dans Dictionnaire de philosophie politique, par Philippe Raynaud et Stéphane Rials, Paris: Quadrige /Presses universitaire de France, 2003, p394.

هي الفلسفة السياسية المشكلة لما يسمى بـ "Occident"، أو الغرب.

ومع نهاية الحرب الباردة، عرفت هذه النظرية تضاعفا في قوتها، من خلال أسطورة "انتصار الديمقراطية على الشمولية" و "نهاية التاريخ" هذه النظرة إلى العالم، استوحت من خلال الخاصية العالمية للفكر الليبرالي "Le caractère universaliste"[1]، ومن خلال مشروع التحرر أو الانعتاق "Emancipation"،الذي أعطى ولادة للثورة الفرنسية والأمريكية في القرن الثامن عشر (18)، والوصول إلى دمقرطة المجالات السياسية وحقوق وحريات الإنسان في يومنا هذا[2]، دون نسيان موجة الديمقراطية التي تنشط اليوم في إطار العولمة والتي تحمل في طياتها مكونات للحداثة الغربية دون الاعتراف بمقومات وقيم الدول الأخرى.

يقول "فيلب راينو Philippe Raynaud" في كتابه "Libéralisme": «إن السياسة الحديثة ولدت من الانعتاق التدريجي للمجتمع من السلطة الدينية والذي عزز –كنتيجة لذلك– قوة الدولة ونشر الوعي الجديد كما عرف لا حقا بحقوق الإنسان»[3].

بالإضافة إلى مظهر العالمية، أعطى كل من "ستوي ولافيريار Stoett, Laferriere"، رؤية اخرى للإجابة عن الأشكال:كيف تفسر الليبرالية "النظم البيئية" (الايكولوجية)وكيف تنظر إلى الجذور النفعية لهذا النظام الفكري المهتم بالدولة وظاهرة التقنوقراطية، ومن جانب آخر "حرية الأفراد" وارتباطها بالجانبين الأولين[4].

إذا أردنا التطرق إلى النفعية في الفكر الليبرالي للقرن التاسع عشر (19) سنجد أنها "تنظر إلى البيئة كقيمة نفعية تقوم بإدارة رأس المال بطريقة هندسية مع الرجوع الأولي والدائم إلى البحث العلمي في مجالاته المختلفة (البيولوجيا، علم الغابات، علوم الحيوان...)[5]، لكن النظرية النفعية[*] الحديثة، مرتبطة بنهج سياسي تقنوقراطي يرفض ربط البيئة بالمشاكل الاجتماعية، وهذا يظهر من خلال دخص العديد من دعاة هذا الاقتراب لحجج علماء البيئة "Ecologists"، أو ما يطلق عليهم بـ "Alarmists" أو المنبهون[6]، وخاصة مسألة الأزمات البيئية إذ يرى التيار النفعي أن التطورات التكنولوجية وقوانين الأسواق تسمح لنا بمواجهة مثل تلك الأزمات والآثار باستعمال اليد الخفية لآدم سميت.

---

(1)–Philippe Raynaud, op, cit, p400.

(2)–Idem.

(3) –Idem.

(4) –Stoett and Eric Laferrière, «International Relation theory and Ecological Thought: Towards a synthesis», Routledge, London, 1999, p106.

(5) –Ibid, P26.

(*)– يعد جيرمي بنتام مؤسس النظرية النفعية، التي طورها تلميذه جون ستيوارت ميل، وهي نظرية أخلاقية مع مضامين سياسية مباشرة، تبحث عن تجسيد أكبر قدر من الرفاه، باستعمال أساس مادي لتحقيق ذلك وتفضل الأرباح المالية.

(6) –Wallace Kaufman, No turning back: «Dismantling the fantasies of Environmental Thinking», Basic Books, New York, 1994, p212.

ما لوحظ من خلال تفسير هذه الحجج هو استخدام النفعيين للبيئة كأداة أو كوسيلة، ذلك ما بلورته نظرهم للطبيعة أو كأنها مصدر لتراكم وتدفق رأس المال[(1)].

من جهة ثانية إلى جانب النظرية النفعية ونظرها للطبيعية، توجد نظرية حل المشكلات Problem Solving Theory[(2)]، تشع الضوء على مجموعة من الإصلاحات والتطورات التكنولوجية بمعنى تكنولوجيات البيئة والمحيط وهذا ضمن اقتراها "محافظو البيئة" "Conservationist"؛ لكن ليس بمعنى المدافعون عن البيئة أو المراقبون لها (المفهوم العادي) لكن بمعنى محافظون يشكلون جماعة ضغط بيئية[(3)]، هدفها ليس اقتصادي من وراء حماية البيئة، لكنه إنساني لذلك أتت التسمية: نظرية حل مشكلات الأزمات البيئية Problem Solving Theory of Environmental crises. تعمل هذه النظرية على خلق معاهدات دولية بيئية مصادق عليها، تخدم البيئة أو الصحة البيئية العالمية.

وفقا لذلك نجد أن النظرية اللبرالية في العلاقات الدولية قد جسدت إجماعا شبه تام حول إمكانية وضع نظام سلمي، مع تزايد التطورات المادية، بسبب سياسات التبادل الحر والتنمية، والتواصل إلى إرساء مثل هذا النظام يكون طبعا بواسطة مجموعة من"الخبراء "Experts" و "التقنوقراط "Techonocrats" من الوظيفيين في مجال المصالح المتبادلة[(4)].

لدى تحليل نظرة الوظيفيين، بأهمية اعتلاء التقنوقراط لمناصب معظمها سياسية وجدنا نوعا من التناقص حول نظرهم أو اقتراحهم (التسيير التقني) ومفهوم لبرالي آخر هو حرية الأفراد، وحرية متابعة/ اللحاق بمصالحهم أينما وجدت وكيفما وجدت.

حسب "سيمو كيلونين Simo Kyllonen" و "ماريوكا لاكسو Mariukka Laakso"، في كتابهما: "التحديات البيئية للبرالية: حالة التغير المناخي"؛ هناك تقارب كبير في المصالح، وينتج لنا مصدرا للمشاكل، فالأفراد لديهم حرية في متابعة مصالحهم، إذا لم يخترقوا حقوق الآخرين لكن مع وجود عنصر "حيادية الدولة"[(5)].

إن الدولة غير مسموح لها بمتاعة أو ملاحقة مصالح محددة، غير أن تدخلها يبرز في ضمان السير الحسن للنشاطات الاجتماعية، وسيران المؤسسات (وفقا لتوجهات لبرالية)، التي تقر بالحقوق الأساسية للأفراد[(6)].

مما سبق تتوضح لدينا مجموعة نتائج أتت بها اللبرالية:

---

(1) –Stoett and La ferrière, op-cit, p30.

(2) –Idem.

(3)–Idem.

(4)-Idem.

(5) –Simo Kyllonen and Marjukka Laasko, «Environmental challenges for Liberalism: the case of climate change», in «Debating Environmental Regimes», by Robert waston and others, Nova science Publishers, New York, 2002, pp (3-14).

(6) –Ibid, p15.

أولا: أن المصالح الشعبية تقود نحو اتخاذ قرارات مضرة بالبيئة.

ثانيا: أن تعاون الأفراد من أجل البيئة وكيفية ذلك لازالت مبهمة.

ثالثا: المحفزات الفردية لترقية النشاط العمومي ليست كافية بالمقارنة مع المكاسب الفردية من البيئة.

بفعل كل ذلك وجدنا أن معيار البيئة لازال غير مستقر، ومن جهة أخرى، لا زال هناك تناقض معرفي/ مفاهيمي حول إيجاد رابط بين عنصر "الحرية" و "الأمن"، ضمن التحليلات اللبرالية، لذلك يجب تحديد ما هو الأمن البيئي الذي أستند عليه الاقتراب اللبرالي؟ وعن أي أمن بيئي يتحدث هذا الاقتراب؟ هل الأمننة البيئية تعني حماية مصادر الاستغلال الرئيسية مع الإبقاء على نفس معدل استهلاك المجتمعات الصناعية؟ وكيف يمكن خلق أمن بيئي منسجم مع حرية الأفراد؟ لفعل ذلك ما هو السلم القيمي الذي يتوجب علينا وضعه لهذا الأمن؟ بصفة أخرى هل البيئة في حاجة إلى الأمن فعلا؟!

من كمّ المعلومات والبدائل اللبرالية المعطاة للتحليل والتفسير، أتت مجموعة مفردات ومفاهيم استوجبت طرح هذه الأسئلة غير أن معظم إجابات اللبراليين عنها جاءت مختلفة ومتنوعة، نظرا لتنوع المقتربات اللبرالية وتعقيدها لذلك سنعمد إلى تقسيم هذا الجزء إلى عناصر فرعية لتسهيل شرح المنظور اللبرالي للبيئة وللأمن البيئي.

– الأمن البيئي كقيمة عالمية:

على عكس النظرة الواقعية للأمن التي أخذت منحى دولاتي ذو فضاء نزاعي، نجد الاقتراب اللبرالي قد فرض نوعا آخر من التحليل، بالحديث عن الأمن واللاأمن داخل فضاء أقل نزاعية وأكثر إجماع وقبول More Consensus من أجل ذلك وجب الحديث عن الأمن المشترك، الأمن التعاوني، الأمن الإنساني، الأمن العالمي وضمن هذا الإطار كيف يمكن للأمن البيئي أن يأخذ اتجاه "قيمة عالمية"؟ Universel Value.

لقد أعطى "داير Dyer Hugh" في مقالته "الأمن البيئي كقيمة عالمية"، داخل كتاب "البيئة والعلاقات الدولية" مجالا آخر للنقاش فبالنسبة إليه إن تسمية الأمن البيئي كقيمة عالمية تجعل منه إشكالا مركزيا في علم العلاقات الدولية[1]، وهذا دافع إلى تحول النظرية الدولية، لأن أمن البيئة الكلي والعالمي سيبرز ضد "النظام الدولاتي Système étatique"، ويكون مناقضا له من خلال خلق "نظام قيمي Système de valeurs".

يقول "داير Dyer"، إن هذا الاحتمال مرفوض داخل الرؤية النظرية لمركزية الدولية "Statocentrée"، لكنه سيلقى ترحيبا ضمن اقتراب في إطار نظرية مؤسسة على القيم[2]، لذلك لا يجب على الوحدة المرجعية للأمن أن تكون الدولة بل البيئة والوسيلة الوحيدة لجعلها كذلك هي الانتقال من تحليل نظري مؤسس على مصالح الدولة إلى تحليل يركز على بعض القيم.

---

[1] –Hugh-C- Dyer, «Environmental Security as a universal value », in «<u>the Environment and international Relations</u>», by John Vogler and Mark-F- Imber, Routlege, London, 1996, p28.

[2] – Idem.

في مقال آخر بعنوان "الأمن البيئي وعلم العلاقات الدولية"، يقول "داير Dyer": «إن مشروع الأمن البيئي قد حمل داخله تطبيقات لعلم العلاقات الدولية، احتوت بشكل جزئي سقوط "المنحنى الدولاتي للسياسة العالمية»، وأمن الحدود "بالنسبة للحدودين"، أو "حماة الحدود" يمكنه أن يكون مشكلا أساسيا "للحياة الجيدة"، لكن ما يظهر الآن هو أن أمن البيئة العالمية هو الشرط الأساسي "للأمن الإنساني"[1].

من هنا نجد صحة افتراض جعل "البيئة" الوحدة المرجعية للأمن، داخل النقاش النظري حول الأمن البيئي، بمعنى جعل البيئة أساس للحياة الجدية Well-being[2]،

لقد احتوى اقتراح "داير Dyer" إشكالا آخر وهو: عن أي بيئة نتحدث بالضبط وكيف نجعل منها قيمة عالمية مادامت تلك التسمية في حد ذاتها تشكل مرجعا لمفهوم يتحدد في الطبيعة؟[3].

كما شرح "دالبي Dalby" من قبل فإن البناء الثقافي للطبيعة من الخارج هو توسع ايتمولوجي للمصطلح "Environ"، أو "ضاحية"، بمعناها الأدبي ما حولنا وبمعناها التاريخي ما حول المدينة[4]، إذن وضمن نفس السياق نجد أن قيمة البيئة" لا تحمل نفس المعنى عند كل من الإنسان المتمدن والإنسان الريفي، بذلك يصعب إرساء مفهوم أو تعريف عالمي إجمالي لماهية البيئة، من اجل الإجابة عن التساؤل : كف نجعل من البيئة قيمة عالمية، ونحن عاجزون حتى عن تحديد مفهوم عالمي؟.

ويستخلص "دالبي" و "داير" "Dalby &Dyer" أن عالمية القيمة البيئية تبقى مجرد فكرة تبحث عن تطبيق فعلي وميداني عالمي.

ب/- الأمن البيئي في الاقتراب المؤسساتي النيولبرالي وتحليلات نظرية النظم:

نجد الاقتراب النيولبرالي المؤسساتي جذوره داخل النظرية الوظيفية [5]، لكن دون الأخذ بالطبيعة المثالية لهذا الاقتراب الذي يفضل الإيمان بفكرة "فوضى النظام" وتفوق الدول كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية[6]، بل نأخذ بباقي تحليلا هذا الاقتراب،و لهذا المذهب النيولبرالي أربعة مبادئ متمثلة في[7]:

- الطرف الفاعل Actor: أنصار المذهب المؤسسي يعتبرون الدولة ممثلا شرعيا للمجتمع، وعلى عكس اللبرالية، يرون أن الأطراف الفاعلة غير الدول تخضع للدول.

---

(1) -Hugh-c- Dyer, «Environmental Security and international Relation: the case for Enclosure», Review of international studies, vol, 27, 2001, pp(448-449).

(2)-Simon Dalby, «Geopolitical identities: Artic Ecology and Global Consumption», Geopolitics, Vol, 8, No, 1, p201.

(3) -Hugh-C- Dyer, op-cit, p450.

(4) -Simon Dalby, op-cit, p99.

(5)-Robert Keohane and L-L Martin, the promise of institutionalism theory, International Security, Vol, 20, No, 1, p40.

(6) -Jean-Jacques Roche, op-cit, pp (92-93).

(7) - Robert Keohane , International institutions and state power: essay in international Relations theory. Boulder collection, westview,1 998, pp (8-15).

– **البنية Structure**: يسلمون بالوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي، لكن هذه الفوضى لا تعني تعذر قيام التعاون بين الدول كما يبين وجود الأنظمة الدولية Regimes وانتشارها.

– **العملية Process**: إن التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ازدياد ويعتبر الاتجاه المستقبلي للإتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة للمذهب المؤسسي اللبرالي الجديد.

– **الحافز Motivation**: تدخل في علاقات تعاونية حتى لو كانت دول أخرى تكسب أكثر من التفاعل، بعبارة أخرى فالمكاسب المطلقة أكثر أهمية بالنسبة للمذهب المؤسسي اللبرالي من المكاسب النسبية[1] (التي أكد عليها الواقعيون الجدد).

هذا بصفة مختصرة ما يحدد نظرية أو المقترب المؤسساتي النيولبرالي، لكن في حقيقة الأمر لم نجد هناك تطرقا فعليا لنظام أمن بيئي لهذه النظرية، لذلك بقيت الدول محتفظة بالأمن كمسألة مرتبطة بالسيادة ضمن هذا التحليل.

سنحاول كيف أعطى هذا الاقتراب مفهوما للأمن البيئي لكن سيكون ضمن مضمون المبدأ الرابع المتمثل في البنية Structure ونظرية النظم مع مقوماتها الأساسية.

1– رؤية نظرية النظم:

لقد أعطى "كريسنر Stephen Krasner"، التعريف الأكثر اعتبار لما هو "النظام Regime" إذ يقول: «النظام هو مجموعة من المعايير والمبادئ والقواعد والمسالك، لأخذ قرار بائن أو ضمني تتقارب حوله المبادرات داخل ميدان العلاقات الدولية»[2].

هنا نجد أن هدف أي نظام هو وضع حد للأفعال والنشاطات المضرة بالجانب الإيكولوجي[3] من جهته يضيف "أرثر ستاين Arthur Stein"، أن كل الاتفاقيات الدولية وكل المنظمات الدولية ليست بالضرورة عبارة عن نظم، و «إذا كان وجود قيم مشتركة يشكل ورقة رابحة، فإنها بصفة معاكسة لا تشكل عنصرا ضروريا في وجود النظام، لأن النظام يتشكل فقط عندما تكون القرارات المتخذة غير أنانية/ذاتية بشكل تام وكلي»[4] بإعطاء مثال عن مضمون هذا القول، (إيجاد تقارب في المصالح وليس وضع حكومة عالمية تكون لها سلطة فرض القوانين وتنفيذها)، نذكر اتفاقية "كيوتو Kyoto"[*] ووضعها حيز التطبيق، إذ أن مسألة تطبيق القوانين الناتجة عن هذه الاتفاقية، على الدول التي لم تحضر الاجتماع، قد يؤدي خصومات بالغة، بالمقابل إن لم تعمل الدول الحاضرة

---

(1) – Robert Axelrod, Donnant -donnant- Théorie du comportement coopératif. Odile Jcob, édition, Paris, 1992, p233.

(2) – Stephen –D- Krasner, International Régimes. Cornell university press, Ithaca, 1983, p02.

(3) – Robert Keohane, Peter M- Haas and Marc –A-Levy, Institutions for the Earth: sources of Effective International protection. MIT Press, Combridage, 1993, p448.

(4) – Arthur A Stein, why Natoins cooperate, circumstances and choice in Internationals Relations. Cornell university Press Ithaca, 1990, p34.

(*)– انعقد مؤتمر كيوتو 1997، لم تصادق الملايات المتحدة الأمريكية على بنوده،لذلك بقي وقتا طويلا دون الدخول في حيز التنفيذ.

على تطبيق بنود الاتفاقية، ستصبح مجرد قيمة رمزية وفقط، بمعنى أن خلق نظام بيئي دولي بقي معلقا بين الدول الحاضرة للمؤتمر، وإمكانيها في خلق هذا النظام.

لقد أعطى "هاس Haas" ثلاث عناصر رئيسية لتكوين النظم[1]:

– **العنصر الأول: هو التعاون**[*] **Coopération**: والذي يعتبر أساس وجود كل نظام، دونه يضيع جوهر النظام لفائدة مصلحة وطنية فقط.

– **العنصر الثاني: هو تنسيق السياسات**[*] **Politics Coordination**: وهو العنصر المحرك الذي يضمن عمل وسيران النظام.

– **العنصر الثالث: المجتمعات الإبستيمية Epistemic Communities**: وتتكون من شبكة من الخبراء حول موضوع محدد[2].

دور هذه العناصر الثلاثة يسمح للدول حسب "كريسنر" بتعريف أفضل لمصالحها وتنسيق سياستها انطلاقا من معلومات مكتسبة من طرف هذه الجماعات.

من جهته يقول "روبرت كيوهان Robert Keohane" أن التعاون يتطلب أن تكون أفعال الأفراد، أو المنظمات رامية إلى جعل الكل يتخذون مسار التفاوض الذي يؤدي بدوره إلى خلق تنسيق وتنظيم سياسي[3]. ورغم إعطاء "هاس Haas" لنظرة معمقة للجماعات الابستمية ودورها داخل المؤسسات وخارجها، إلا أنها لقيت العديد من الانتقادات، فحسب "Le Prestre" لا توجد هناك ضرورة لخلق الرابط السببي بين الجماعات الابستمية والتعاون بين الدول[4] كما أدرج أنه يجب وضع اختلاف بين المنظمات غير الحكومية والمجتمعات الابستمية، لأن المنظمات الحكومية لا تتكون بالضرورة من الخبراء (تلعب دورا تحسيسيا) على غرار الجماعات الابستمية التي يبحث عن الاستفادة من السلطة التي تعطيها إياها الحكومات، حين يقدم هؤلاء النصح والإرشاد إلى مجتمعاقم الإبستيمية[5].

ويعتقد "Le Prestre" أيضا وجود مجموعات واسعة من المجتمعات العلمية، لا يغني بالضرورة

---

[1] –Peter-M- Haas, «Introduction: Epistemic Communitis and International Policy coordination», «International organisation», Vol. 46, no1, winter 1992, p02.

[*] – التعاون: مطلوب في أي وضع يتطلب من الأطراف إلا يتملصوا من إستراتيجية مرغوب فيها بشكل متبادل لمصلحة إستراتيجية مفضلة بشكل فردي.

[*] – التنسيق: شكل من التعاون يتطلب من الأطراف إتباع إستراتيجية مشتركة لتجنب حصيلة غير مرغوب فيها بشكل متبادل ناجمة عن إتباع استراتيجيات متباعدة.

[2] –Reter -M- Haas, op-cit, p3.

[3]–Robert Keohane, After Hegemony: cooprration and Discord in the world economy. Princeton university, press, Princeton, 1984, p51.

[4] –Philipe Preste, Ecopolitique International. Op-cit, p304.

[5] –Volker Rittberger, «Regime theory and International Relation». Clarend Press oxford, 1933, p391.

أن إدعاءاتها سوف تترجم إلى أفعال بل يجب أن يعود الأمر أولا إلى المقررين، أكثر من ذلك هـذه الجماعـات العلمية(*) تستطيع دعم أوضاع قد لا تكون مهمة أبدا في تطوير وإنماء مسألة ما بل تخدم مصالحهم الشخـصية، ويقول "Le Prestre": «إن المقاربة اللبرالية تفرض أيضا بأن الأفضليات يجب أن تكون منسجمة، إذا كانت هناك مصلحة مشتركة تحمي الأنظمة البيئية، مثال على ذلك هذه المصلحة يجب أن تنعكس داخـل نظـام مـن الأفضليات المتناظرة»(1).

2- تحليل الأمن البيئي من طرف نظرية النظم:

إن الدراسات التي تربط القضايا البيئية بالنقاش حول الأمن من جانب نظرية النظم، جديدة نسبيا وقليلة، إذا اعتبرنا أن مفهوم الأمن البيئي لم يعرف تحديدا شاملا وملما إلى الآن.

هناك بعض الخبراء اهتموا بذلك وحاولوا وضع رابط بين مختلف مواضيع المقاربات اللبرالية ومفهوم الأمن البيئي في إطار نظرية النظم، لذلك برزت عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

-أي تعاون يجب بناؤه من أجل الأمن البيئي، وأي دور تلعبه الجماعات الابستمية ضمن نفس المجال؟(2)

في الإجابة عن التساؤل الأول، وجدنا أنه بالنسبة لبعض الخبراء الأنظمة البيئية لها اتجاهات ضعيفة لا تقدم سوى صور للعلاقات الجيدة بين الدول لكن ما هو موجود في الحقيقة يخفي إدراك وفهم من جانبهم.

إن التعاون بين الدولاتي أو البيني Interétatique حول الأمن البيئي صعب في العادة(3) من جهة ثانية هنـاك صعوبة في إقامة أنظمة مستدامة لقضايا الأمن والبيئة أو التوصل إلى اتفاق شامل لذلك لأن رد فعل سلبي واحد من جانب إحدى الفواعل كاف لينهار كل النظام(*).

وفكرة التعاون هنا ترجعنا إلى التساؤل حول ما نريد فعله بالأمن البيئي وقبلا تحديد ماذا يجب علينا أن نؤمن فعلا؟ هل نعمل على أمننة الدولة أم النظام بيئيا؟ أم نعمل على أمن البيئة بطريقة ما تكون فيها الانعكاسات إيجابية على النظام والدول ككل.

لكن طريقة فعل ذلك تستوجب الحديث عن سياسات بيئية وتخصص سياسي بيئي يعمل على هذا التحدي الذي تطرحه البيئة وعامل الأمن.

غير أن ما يقلق عمليات البحث في السياسات البيئية هو معيارية الأنظمة البيئية، من جهة ثانية فإن الـسياسات البيئية التي تبحث عن وسائل أمننة الدولة في مواجهة الأخطار التي قد تحدث تدهورا بيئيا لا زالت تعاني تشتتا

(*)- المجموعات العلمية Les communautés scientifiques حسب Le Prestre, بدل اسم الجماعات الابـستمية، لأنـه يعتقـد أن الجماعات العلمية أشمل وأكفأ من الجماعات الابستمية.

(1)-Philipe le Prester, Ecopolitique Internationale. Op-cit, p306.

(2) -Ibid, p477.

(3) -Ibid, p380.

(*)- مثال عن ذلك معاهدة "نظم الدفاع الصاروخية" ABM، عندما أعلنت واشنطن الإنسحاب في ديسمبر 2001، فقدت المعاهـدة مـصداقيتها، أيضا نفس الشيء بالنسبة لبروتوكول "Kyoto"، حين أعلنت إدارة بوش أن الأمريكيين لن يشاركوا ظن العديد أنها نهاية ذلك النظام، غير أن الأمـر استنفذ جهدا دوليا كبيرا حتى وصل الاتفاق والعالم إلى ما هو عليه اليوم.

في إعادة تعريف العلاقات بين الإنسان والطبيعة، هذه هي النقطة نفسها التي تريد باقي الجماعات البيئية تعريفها.
دون أن نسى، فإلى جانب العلميين Scientifiques الذين يعلمون على البحث عن وسائل أمننة الدولة في مواجهة الأخطار التي قد تحدث تدهورا بيئيا هناك نظرة أخرى، أو دور آخر للعسكريين[1] والخبراء الأمنيين، في نفس المجال وهو حماية الدولة، هؤلاء يجدون مكانهم على مستوى المقاربة الأممية فالأمم، المتحدة قد بدأت فعليا بالمشاركة في التدخلات الاستباقية من أجل إيجاد حلول للتراعات البيئية، وهذا بواسطة "برنامجها الأممي من أجل البيئة" PNUE والتي لازالت تصنف إلى اليوم المنظمة الوحيدة التي تخصص جهودها للمسائل البيئية.
نجد أن نشاطات منظمة الأمم المتحدة L'ONU تتمركز أساسا حول عدة مشاكل مختلفة، منها الجهوية ومنها المحلية أين تكون في مواجهة كوارث طبيعية وحالات أو قضايا اللاجئين البيئيين Environmental Refugees، تناقص المصادر الطبيعية والموارد الأولية الخام، الانعكاسات التي تخلفها الحروب من أجل البيئة والشعوب التي تشكل مجموع الضحايا[2].
ويتحدد دور البرنامج الأممي من أجل البيئة PNUE [*] أساسا في تسهيل ودعم الجهود المحصورة في المجال البيئي سواء كانت ذات مصدر دولي أو دولاتي، أو حتى من طرف منظمات أخرى[*].
ما يجب قوله حيال هذه النظرة، هو أنه من أجل خلق تكامل دولي بهدف إنشاء نظام بيئي مؤمن أو نظام أمن بيئي يجب أولا الانفتاح على ما يعرف باللاأمن البيئي المفروض لأن زوايا هذا النظام المقترح لا زالت غير واضحة، وصعبة التوضيح إلى الآن خصوصا مع وجود قلة من الخبراء الأمنيين، المهتمين بمثل هذا النظام[3] (هناك تفريق بين الخبراء الأمنيين والخبراء البيئيين).
ما يرجى البحث عنه الآن هو اهتمام واضح بمعالم هذا النظام فكما شرح "David": «إن عدم دقة هذا العلم [البيئة]، هي المسؤولة عن الجدل والنقاشات حول انعكاسات البيئة على الأمن المحلي، الجهوي والدولي، وهذا معناه قلة التنبؤات المقترحة من طرف الباحثين والعلميين»[4].
وهنا يضيف "دافيد David" أن كل ذلك يشكل تحديا كبيرا للجماعات العلمية وأثرها على مصالح الدول ومن جهة أكثر دقة وحساسية، مسؤولية تلك الدول تجاه التهديدات المتنامية ودورها من أجل إنقاص عامل التدهور البيئي واللاأمن البيئي الذي يضغط على الأنظمة البيئية وعلى الرفاه الإنساني عموما[5].

---

[1] –Alexander Caruis, «Environmental and security in the international context», state of the Art and perspectives, Interim Repport, October 1996, p61.
[2] –Ibid, p62.

[*]-Le PNUE، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

[*]– رغم أننا وجدنا العديد من المنظمات والأنظمة Organisations and Regimes تبحث في مجال الأمننة البيئية عن خلال إدراج بعض القواعد البيئية، ووضعها حيز العمل، يبقى برنامج PNUE وحده الذي تكفل بالأمن البيئي بصفة مباشرة وملزمة إلى حد ما.
[3]- Philipe Le Prester, «Sécurité environnementale et insécurités internationales», op, cit, p272.
[4]- Charles Philippe David, la guerre de la paix :Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie. Presse de sciences politique, paris, 2000, p110.
[5]- Idem.

حسب "Haas" إن القضايا البيئية تتفاعل مع مجموعة من القضايا، أو مجموعة من الأنظمة هذا المظهر سيصبح هاما من أجل فهم أفضل للشروط التي تندرج تحتها الخيارات السياسية البيئية(1).

يمكن القول هنا أن الجماعات الإبستيمية ستلعب دورا مضاعفا في ترسيخ نظام أمن بيئي، من أجل ذلك يجب عليها في أول الأمر تقييد القضايا والمشاكل التي تحط بالوحدة المرجعية للأمن؛ ثم بعد ذلك تحديد نوع الأمن البيئي الذي يجب أن يتضمنه أي نظام(2).

لكن قبل ذلك يجب التساؤل هل يمكن لنظام أمني أن يكون حقيقة وليس مجرد أمنيات متلاحقة ما تم تقديمه من خلال المقاربة المؤسساتية وتحليلات نظرية النظم هو أن النظام الأمني يسمح عموما بتكييف بعض السياسات على المستوى الوطني، ثم تحويلها لمنحى أكثر إقليمية أو دولية ،فأي نظام محدد يجب أن يسمح بتقليص جزء من التكاليف كما يسمح بتبادل المعلومات ثم رفع مستوى الثقة وتقليص الشك الذي يميز البناء الفوضوي للنظام الدولي.

لقد أعطتنا هذه المقاربة مفاهيم مختلفة"للأمن" يمكن أن يجد الأمن البيئي مكانا له ضمنها، ومن بينها الأمن التعاوني، الأمن المشترك الأمن الإنساني والأمن العالمي.

وجدنا أيضا أنه من أهداف الأمن المشترك المسطرة أيضا ضمن أهداف الأمن الكلي أو العالمي إرساء الإنسان كوحدة مرجعية والخروج بالأمن، الإنساني، ومفهوم الأمن الإنساني الموجه إلى الشعوب التي لا تملك في الغالب وسائل حماية أنفسها'

ج/– السلم البيئي:

لقد قدم مركز "وودوو ويلسون Woodrous Wilson Centre" للأبحاث عدة بحوث وإسهامات حول أهمية الإنتقال من مجرد التفكير في علاقات الإنسان بالطبيعة إلى علاقة التدهور البيئي بمستقبل أمن هذا الإنسان وفي مقترحاتهم حول إلزامية وضع سلم بيئي، يقول باحثو هذا المركز أنه لا يوجد هناك اختلاف بين مفهوم الأمن البيئي Environmental Security ومفهوم الأمن الإيكولوجي Ecological security رغم الإدعاءات السابقة بوجود اختلاف بين التسميتين، إلا أن هذا المركز يضع في خطة بحثه تسمية الأمن الإيكولوجي كمفهوم أو مصطلح مرادف للأمن البيئي، ويعتبر Ken Conca أحد أكثر المساهمين في شرح مثل هذه الأفكار من خلال تضمينه لمعطى منهجي ومفاهيمي حول تعريف الأمن الإيكولوجي وثم السلم البيئي أو الإيكولوجي.

تقول "كاترينا روجرز Katrina Rogers" في مقال مقدم لنفس المركز: «لماذا يذهب الناس إلى كل أشكال وأنواع التعاون والتكامل، دون إدراك الهدف الإنساني وهو فهم مسألة التدهور البيئي وإحالتها دون

(1)- Idem.

(2)- Ibid, p175.

الوصول إلى عنف أو نزاع؟»[1].

ذلك أن "كاترينا روجرز Katrina Rogers" تدعو إلى فهم معمق للمشكل واحتواءها قبل أن يشكل ذلك تهديدا مباشرا، أين يستعصى الوصول إلى أي حل[2].

فبالنسبة لمركز ويلسون يجب على الدراسات أن تعمق أكثر مفهوم الأمن بالتركيز عل العامل الإنساني والطبيعة الفيزيائية ومستقبل سلمي لكل منهما[3].

يرى هؤلاء أن المقاربات البديلة Alternative approches لأن تجسد نوعا من التفاؤل المتفاقم، غير أن الحقيقة تكمن في وجود نقص منهجي ومعرفي ملم لهؤلاء.

ذلك أنها تقدم عموميات في حين أن الدراسات التي تركز على العلاقة بين البيئة وبروز النزاع العنيف ستنسى النظر في الروابط المحتملة بين التعاون البيئي والنزاع البيئي[4].

وحسب "كين كونكا Ken conca"، العالم لم يواجه معضلة، فالأمن الإيكولوجي برز من جهة في قلب L'OCDE كإطار قوي لحماية البيئة، لكن رغم ذلك مصطلحاتها المرجعية تحتوي على حاجز يمنع التعاون الدولي، ويبين أكثر فأكثر اللاأمن الإيكولوجي الذي تعانيه بعض الدول[5].

يقول "كونكا Conca" أن المشكل الرئيسي هنا يكمن في انعدام أبحاث معمقة حول النزاعات البيئية وحول الأمن الإيكولوجي مع عدم إعطاء أو توفير إستراتيجية واضحة للأمن[6]، من جهة ثانية يوضح "Conca" أن الكتابات حول النزاعات التي سببها البيئة، لم تعطي أي تحليل جاد حول فرص التعاون، بل عمدت فقط على تدعيم منطق "لا للإسراف في الإنتاج" و "اللعبة الصفرية في الأمن القومي"؛ ثم إنهاء تحليلها بمجموعة توصيات من أجل تعاون بيئي، يفتقر عادة إلى تحليلات دقيقة وميكانيزمات محددة يمكن من خلالها التعاون ما أن يوقف مسار العنف [7].

يمكن القول هنا أنه حسب رؤية "Conca"، فإن العلاقة بين النزاع البيئي والتعاون البيئي قد درست دراسة

---

(1)-Katrina S. Rogers, «Ecological security and Multinational corporation»; Woodrow wilson International center scholars, spring, 1997, p02; from www.ciaonet.org.

(2)- Ibid, p03.

(3)-Ken conca, «Critical Review of various conceptions of Environment and security» Presentation to the Woodrow Wilson Center's Environmental security Discussion Group, Environmental Change and security Project, Report 1, spring, 1995, p63.

(4)- Katrina -S- Rogers, River Disputes as Sources of Environmental Security: «Environmental cooperation Integration theory» in; Environmental Crisis: Regional conflicts and ways of cooperation. by; Kurt-R- Spilmann and Gunther Baechler, Swiss Peace foundation, Bern, 1995, p117.

(5)-Ken Conca, «the case for environmental peacemaking» in: «environmental peacemaking», by Ken Conca and Geoffrey Dablko, Woodrow Wilson Centre press Washington, 2002, p04.

(6)- Ibid, p05.

(7)-Ken Conca, «in the name of sustainability: peace studies and Environmental», peace and change, 1994, p91.

طفيفة، لذلك كان ضروريا على الأبحاث عن السلم البيئي أن تكون أكثر دقة ومنهجية ذات بناء يحتوي العلاقة بين التدهور البيئي والنزاعات ويضع في أول الأمر احتمالات التعاون بدل البحث عن اجتناب العنف والتحولات الاجتماعية بدل الرقابة الاجتماعية والسلم بدل مسار العسكريتارية، لكن كيف يمكننا فعل ذلك أو جعل السلم البيئي أمرا واقعا[1].

إن المقاربة المطورة من طرف "Conca" حول السلم تقودنا إلى التفكير في بعض النقاط لاسيما، فيما يخص باستعمال وربط بعض المفاهيم الصعبة التوضيح، خاصة ما يتعلق بإيجابية أم سلبية السلم الذي يشير إليه، في شكل ضمني أو صريح.

بذلك يظهر بعض الغموض في مفهوم السلام البيئي تماما كالأمن البيئي، من جهة ثانية غموض العلاقة بين المصطلحين.

في انطلاقه لتفسير ذلك يطرح "Conca" تساؤله حول كيف يمكن للتعاون البيئي أن يكون السبب في نشر السلم في كافة الأرجاء والميادين، وكيف يمكن للتدهور البيئي أن يعطي مجموعات من النزاعات العنيفة؟ كما ينتقل " Conca" في بحثه من إرساء مفهوم السلم على أنه غياب للعنف.

إلى محو الإدراك بالعنف في حد ذاته[2].

في حقيقة الأمر هناك تحديين للسلم، الأول مادي، والثاني هوياتي، فالتحدي المادي، يتمثل في التساؤل والاستفهام عن كل من قضايا العنف القطاعي واللاعدالة المجتمعية أما في التحدي الهوياتي، فيمكن مقارنة السلم هنا بتأسيس "جماعة أمنية خيالية"، داخلها "imagined security community" تبرز الهويات الجديدة، أين لا يتحدد نطاقها في الحدود الإقليمية لكن بمعايير مشتركة للحلول السلمية للنزاعات كما يتحدد بالتوقعات المرجوة على المستوى التبادلات السلمية[3].

حسب "Conca" هناك طريقتان اقترحتها البحوث حول نظرية التعاون الأولى ترمي إلى استعمال القضايا البيئية كفرص لإنشاء التعاون الذي يمكنه تحويل المشاكل الناتجة عن الظن والشك وتضارب المصالح؛ وفي هذه الحالة يمكن للتعقيدات التقنية للعديد من القضايا البيئية أن تحصر كفرص من أجل خلق تعاون وأكثر من ذلك يمكن لتشابك الاعتمادات المتبادلة للنظم البيئية أن يحدث فرصة للأرباح المشتركة وإنشاء تعاون[4].

أما الطريقة الثانية لنفس نظرية التعاون، فتعرف بـ "Post westphalien" أو العالم ما بعد الوستفالي الذي يعتبر السلم أوسع من مجرد علاقة دولاتية بل كهوية جماعية مشتركة يصبح العنف خارجها غير موجود وأيضا يصبح الاهتمام في ديناميكية التفاوض الدولاتي نحو إنشاء خارج من العلاقات [فوق] المجتمعية [trans] societal ثم خلق لأشكال و بنى إيجابية للاعتماد المتبادل فوق المجتمعي، وشبكة فوق قومية للمجتمع

---

(1)- Idem.

(2)- Ken Conca, «The case of Environmental peace making», op-cit, p09.

(3)- Idem.

(4)- Ibid, p10.

المدني، تعمل على تأسيس معايير جديدة للمسؤولية البيئية وللحلول الــسلمية للخلافــات ودعــم التحــول في المؤسسات الأمنية (غير المخترقة في الغالب)[1].

بذلك فإن تطوير إستراتيجية موجهة نحو بناء السلم البيئي، تتطلب العمل على مستويين:

أولا: تتطلب خلق مستوى من الثقة أدنى من الشفافية، والأرباح التعاونية بين الحكومات بعد ذلك تتطلب بعــث وإرساء مؤهلات وأسس للتحول في الأمن بحد ذاته، والذي غالبا ما يكون من طرف مؤسسات غير مؤهلة مــن ناحية الوظائف، بذلك تصبح عائقا أمام التعاون وأمام أي تعايش سلمي[2].

وحسب كل من "Dabelko" و"Conca" يحتاج السلم البيئي والأمن البيئي أن يكونا جزء من السياسات العليا للدولة High politics، وأن يكون لهما اهتمام خاص وذو مستوى عالي[3].

ويقول Dalby أن الأبحاث حول الأمن البيئي يجب أن تتموقع في سياق التغيرات الاقتصادية العالميــة للتمــدن Urbanization؛ لأن الشعوب المتمدنة أو المدينة لا زالت تستهله ثروات ومصادر المناطق الريفية، وهذا مــا يخل إلى حد ما بحياة شعوب تلك المناطق الريفية والتعقيد قد زاد نتيجة تزايد النــشاطات الإنــسانية، وتزايــد الاستهلاك الطاقوي والموردي من الاقتصادي العالمي كل هذا يولد عاملا إيكولوجيا جــوهري داخــل الطبقــة الحيوية،أو "Biosphere"[4] .

على الرغم من اقتراب أن التعاون البيئي حسب "Dabelko" and "Conca" قد هدف إلى ترسيخ شكل جديد من الهوية (هوية جديدة) ومعايير جديدة على مستوى العلاقات الدولاتية بالنسبة للتحول في العلاقات فوق المجتمعية، فإن اقترابهم أو مقاربتهم لم تساءل عن الأسباب الهيكلية للأمن البيئي، فإذا كان التعاون في هذا المجــال يستطيع توفير طريق لإيجاد حلول "للسلم"، يجب أيضا أن يقترح هذا التعاون كبديل للبرالية الاقتــصادية دون أن تأخذ الحلول المقدمة شكل "مسكن للألم" فقط في حين أن الأمر يتطلب تدخلا لإجراء عملية جراحية على حــد تعبيرهما[5].

كما لا يجب أن ننسى أن الهدف م وراء السلم اللبرالي Liberal Peace هو تحويل المجتمعات الــتي دمرتها الحروب (وجعلتها عاجزة) إلى كيانات أو دول ديمقراطية تعاونية وأكثر من كل ذلك "دل مستقرة"[6].

د/– الأمن البيئي في الاقتراب العالمي –بعض نماذج للحكم الراشد:

هذا الجزء من الاقتراب اللبرالي ذو سياق معو لم، في اقتراح نماذج مفاهيمية جديدة حول خطة الأمن، البيئة والحكم Governance كــما يقترح عولمة هذه المفاهيم على أساس واقع جديد لا تزال الدول فيه تعاني من

---

(1)- Idem.
(2)-Ken Conca, «The Case of Environmental Peace Making», op-cit, p11.
(3)-Ken Conca and Geoffrey D Dabelko, «the Problem and Possibilities of Environmental peacemaking» in «Environmental peacemaking», op-cit, p222.
(4)- Simon Dably, «Security and Ecology in the age of Globalisation», ECSP Report ,No.08 summer 2002, p95.
(5)-Ken Conca and Geoffrey D Dabelko, op-cit, p225.
(6)- Mark Duffield, Global Governance and the new wars, red Books, London, 2001, p11.

صعوبة في الاستجابة للوضع.

حسب "شمس الحق M.Shamsul Haque" منذ نهاية الحرب الباردة، انتقل الحكم والسير في العولمة، وأيضا برز عامل تنافس الأسواق وزيادة تدفق رؤوس الأموال، وهيمنة القوى العالمية على المصالح القومية، كل ذلك استدعى التفكير في خلق أمن يلم بكل تلك العوامل بما فيها الأمن الإنساني، أمن المعلومات، الأمن البيئي، الذي يستدعي تعاونا وليس تنافسا دوليا، ويقول "شمس الحق": «أنه في هذا المستوى يصبح الأمن التقليدي (القومي) عائقا أمام الحكم الراشد العالمي»[1].

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف يمكننا تطوير وتحسين عامل "التعاون" مع المحافظة على الخاصية التنافسية التي يفرضها نظام السوق؟ وعن أي شكل من أشكال الأمن العالمي نبحث ضمن هذا الطرح؟[2].

كما شرح "Mark Duffield" لازالت المقاربات اللبرالية تصر على المحافظة على الحريات الفردية والتجارية، رغم بروز تحديات جديدة لذلك، والرأسمالية العالمية لا تقوم اليوم على أساس التوسع والإدماج، لكن على منطق تضامني وتخصصي جديد؛ هذا قد يعطينا نظرة جزئية حول الأمن العالمي في المقاربات اللبرالية[3].

إن أنصار المدرسة العالمية للأمن يعتقدون أن مسارات العولمة تستعجل الوصول إلى "مجتمع عالمي"[4]، وحسبهم فإن الاقتصاد والاتصالات وعناصر خلق ثقافة عالمية، قد ساهمت في تطوير شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية التي تتجاوز حدود الدول لكن من جهة أخرى برزت مشاكل ناتجة عن العولمة في ظل أزمة الدولة الأمة Nation-State، نحو تحول أشكال النزاعات بين الدول الكبرى إلى أشكال جديدة من اللاأمن بسبب منافسة الطبيعة القومية، الأثنية والدينية للدول[5].

لكن حسب البعض توجد مفارقة إذ أنه في الوقت الذي نلاحظ فيه اعتمادا متبادلا سياسي واقتصادي، بشكل منسجم ومترابط نرى سياسات أمنية تزداد تفككا وتحيزا نحو الإقليمية[6].

أما حسب Mark Duffield فالعولمة ليست فاعلة سوى مناطق العالم كدول الشمال المتمثلة في أمريكا الشمالية، أوروبا وبعض الدول الآسيوية، أما دول الجنوب فهي مقصاة حسبه من هذا الفعل، لأنها ترمز إلى اللاإستقرار الدولي والنزاعات والنشاطات الإجرامية والإرهاب بمعنى أن التخلف سيصبح شيئا خطيرا، وموضوعا جديدا للأمن[7].

---

(1)- M.shamsul Haque, «Governance, security and the environment in south Asia; paradox of change and continuity» in Debating Environmental Regimes. by Robert Watson and others, Nova science, publishers New York, p128.

(2)- Idem.

(3)- Idem.

(4)- Mark Duffield, op-cit, p03.

(5)- John Baylis and Steve Smith, op-cit, p269.

(6)- David B, Dewitt, H David G, Hugland and john-J- Kirton, Building a New Global order: Emerging trends in International security. Oxford University press, 1993, p425.

(7)- Mark Duffield, op, cit, p02.

بالنسبة للمدرسة العالمية Globalist، تكمن الضرورة الأولى في وضع سياسات جديدة للمسؤولية العالمية، تهدف إلى معالجة قضايا الفقر والتدهور البيئي واللاعدالة العالمية، وأيضا إرساء حقوق الأشخاص، والأقليات وأمن الأفراد والجماعات وبصفة أشمل إرساء معايير الديمقراطية.

- إن التفكير في "إدراك عالمي" أكثر منه إقليمي أو دولاتي سيؤدي إلى إجراءات أكثر فعالية)كالتدخلات العسكرية إن لزم الأمر) من أجل تسيير حسن لأهداف وغايات الأمن، (والتي هي ذات تأثير عالمي أيضا).

إن بعض الكتاب "العالميون Globalists"؛ أمثال "Ian Clark"، لا يقبلون هذا التحليل ويرون على جعل الدولة –دائما- الموضوع المرجعي أو الوحدة المرجعية للأمن وأن تطبيقات الأمن لا يجب تحديدها على أساس الأفراد والمجتمعات، لكن على أساس إعادة ترتيب وتحديد لدور الدولة ووظائفها (تقترب من الطرح الواقعي)[1] لكن رغم هذا الطرح، أقر هؤلاء أن انعكاسات العولمة لن تسمح باعتبار المسائل الأمنية مقصورة في الاقترابات الواقعية وفقط.

من جهة ثانية يبين "Pettman" "أن هذا النمط من التحليل الذي يدعي وجود لبرالية عقلانية، متحررة من القيم والأخلاق لأنها تقوم على العقل، قد يكون مناسبا "سياسيا" للغرب لكنه إيديولوجيا غير مناسب إلا لهذا الحيز "الغرب" لأنه يحمل صفة "الغدر" خارج هذا النطاق[2].

بالعودة إلى العنصر الأساسي ضمن هذا الجزء والمتمثل في نظرة الاقتراب العالمي للأمن البيئي؛ وليس لمفهوم الأمن، ندرج انه قدمت انتقادات متفاوتة لهذا الاقتراب من أجل صياغة مفهوم جديد للأمن (تم التطرق إليه في الفصل الأول)، مع تضمين عنصر البيئة، ضمن زوايا هذا المقترب لأن الافتراض القائل بأن البيئة منفصلة عن النظام الاقتصادي وعن الإنسان يشكل أكبر صعوبة في إنشاء سياسات التنمية المستدامة، وسياسات الأمن.

بذلك نجعل من البيئة متغير مستقل، يستلزم استجابات سياسية؛ وحكما لذلك أعطيت مقترحات لبرالية حول مفاهيم الحكم Governance وعلاقته مع الأمن البيئي من خلال تيارين: الأول ذو نظرة داخلية تسعى من خلال المجتمع المدني إلى تنمية مقاومة اجتماعية كشكل من أشكال الأمن، أما الثاني، فذو نظرة دولية يعتمد على إمكانية تطوير أمن عالمي أكثر[3].

مما سبق يمكن استخلاص أن المفاهيم المقدمة للأمن البيئي في إطار النظرية اللبرالية كانت معظمها ضمن إطار فكرتي "التعاون" و"السلم" وليس على فكرة التهديد والخطر كما أتى به الواقعيون من جهة أخرى اتسمت التحليلات اللبرالية بالتنوع رغم نقص في التعمق ألمت بمختلف مقتربات هاته النظرية، وركزت على عنصر القيم، وعلى المنحنى العالمي والشامل Universaliste et Globaliste بذلك كان هذا المبحث كثير الأفكار والاعتقادات، منها من لقي ترحيبا في وسط النقاد، ومنها من انتقد بشكل مفصل، نتيجة لإهماله بعض الزوايا في

---

(1)- Ian Clark, Globalization and International theory. Oxford University press, New York, 1999, p125.

(2)- Ralph Pettman, «Taoisn and the concept of Global security», International Relations of the Asia pacific, vol5, no, 1, 2005, p62.

(3)- Simon Dalby, «Security and Ecology in the age of Globalization», op, cit, p101.

التحليل وعلى غرارها من النظريات قدمت مجموعة أفكار مناهضة في عمومها لما قدمته النظرية اللبرالية للأمن البيئي، وللبيئة وحتى للمؤسسات اللبرالية المؤثرة في البيئة.

المبحث الثالث: الأمن البيئي حسب ما يسمى بـ "الإقترابات البديلة"

لقد رأينا في المبحث السابق نظرة –تقليدية– للبيئة والأمن البيئي كمصطلح وكظاهرة تستوجب الدراسة، فعلى غرار النظرية الواقعية –التي تبحث عن إرساء تعريف لتهديد جديد لأمن الدولة، ذات منظور مزدوج بين إمكانية خلق تهديد جديد للدولة وإمكانية دخول الدولة في صراع أو حرب، ومن جهة أخرى ضغط المستلزمات الجغرافية والجيوبوليتيكية نحو إعطاء تحليل منطقي لدور هذا التهديد الأمني الجديد– توجد النظرية اللبرالية التي أتت نقاشاتها متماشية مع ظهور مثل هذه الظواهر كما أعطت لها تفسيرا وتحليلا ممنهجا، بالرجوع إلى انطولوجيا الأمن البيئي وإلى ابستمولوجيته، نحو البحث عن نظريات أو عن اقترابات لبرالية تتبنى هذا المفهوم، ففي البحث عن صياغة مفهوم جديد لتلك الحقبة–حقبة السبعينيات والثمانينيات– عمد اللبراليون الى ربط كل تهديد بما يعرف ب" نقص حرية وأمن الأفراد، وأيضا ربطها بالأخلاق والقيم من أجل خلق جانب قيمي ابستمولوجي وأنطولوجي وفكري يبزغ عن هذه النظرية ومن جهة ثانية، ربط مقومات النظرية اللبرالية، الفردانية، الإنعتاق، الديموقراطية، التعددية، التعاون، وما إلى ذلك بهذه الظاهرة من أجل إعطاء تفسير منطقي يستند على مثل هذه المقومات.

بذلك اعتبرت كل من التحليلات اللبرالية والواقعية تحليلات عقلانية ترتبط بالمفهوم التقليدي للأمن، وهذا بعد أن برز تصنيف جديد لتحليلات فترة ما بعد الحرب الباردة، نحو خلق مجال نقدي أكثر اتساعا وشمولا للأفكار الجديدة.

وعلى حد قول النقديين فإن ظاهرة الأمن البيئي لم تعرف لها معنى حقيقيا، إلا من خلال وجهة نظر النظرية النقدية وتقديماتها الإبستمولوجية والمنهجية والفكرية أيضا، من جهة ثانية تعد تدخلات النظريات الجديدة أو كما سميت بالنظريات البديلة الرائدة في المجال الأمني والبيئي، خلال فترة ما بعد الحداثة ومنذ أن أصبحت البيئة وحدة مرجعية في التحليل.

فإذا كان الواقعيون يرون في الدولة هي الوحدة المرجعية الوحيدة للأمن البيئي واللبراليون يرون أن الأفراد يجب أن يكونوا الوحدة المرجعية، أتت تحليلات النقاشات الجديدة من أجل جعل رابط البيئة/إنسان الوحدة المرجعية في التحليل.

ما لوحظ هنا هو وجود تقاطع بين بعض المعتقدات اللبرالية حول جعل الفرد وحدة مرجعية والنقاشات أو الدراسات حول الأمن الإنساني التي ترجع إلى نفس النقطة في التحليل.

يرى محبوب الحق، الذي حرر تقرير الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994 (وضع مفهوم الأمن الإنساني) أن الأمن البيئي وجد لأول مرة كبعد من أبعاد الأمن الإنساني وذلك أن مفهوم الأمن البيئي ليس نفسه مفهوم الأمن البيئي التقليدي.

إن الأمن البيئي برز في حقبة السبعينات كمجرد فكرة تبحث لها عن مكان في التحليلات التقليدية، وكمجرد مصطلح تتبادله الناس دون إدراك فعلي لماهية هذا المصطلح، وإنما التحليلات الواقعية والليبرالية أتت من أجل تضمين هذا المفهوم داخل تحليلاتهم دون الوصول إلى تأكيد أو استنتاجات وتوصيات –منبعها الواقع– حول ما يجب علينا تجنبه وما يجب علينا استباقه، لذلك فإن تلك التحليلات لم تمثل دون مدخل مفاهيمي ذو نقص توظيفي لمفهوم الأمن البيئي.

أما التحليلات الحالية/ أو البديلة حول مفهوم الأمن البيئي فسوف تعطي فكرة أكثر اتزانا وأكثر عمقا حول ماهية الأمن البيئي، وذلك في قالب تأملي Reflectivist وبنيوي Constructivist ذو نظرة تاريخية انطولوجية وابستمولوجية للأمن البيئي.

فتاريخيا، لقد أعطت نهاية الحرب الباردة والصراع شرق غرب أرضية خصبة لبروز نقاشات جديدة تهتم بالوضع الدولي بإحداثياته ومكتنفاته، وكذا دراسات جديدة استباقية النهج تحول دون دخول العالم في حرب أخرى.

ونتيجة لتفاقم الحس المعرفي والنظري، مع بروز نقاشات نظرية جديدة، أصبحت الضرورة ملحة من أجل تحليل كل مصدر تهديد، وكل مصدر خطر قد يمس بالفرد، الدولة والنظام الدولي لذلك فنظريا سيتم التطرق إلى تحليلات فترة ما بعد الحداثة(*) (Post modernism) والقصد هنا التحليلات التأملية والبنائية للأمن والتي انتزعت مجال الأمن من الدراسات الإستراتيجية نحو الدراسات النقدية، الاجتماعية والبنائية، وهذا من أجل ضبط حدود النقاشات المثارة حول الأمن البيئي.

بذلك وضمن نفس الإطار التأملي، ستتم دراسة الأمن البيئي ضمن مفهوم آخر احتواه وهو مفهوم الأمن الإنساني والدراسات حول الأمن الإنساني، التي تعتبر الأمن البيئي كبعد أساسي ضمن أبعاد الأمن الإنساني.

وستبرز هنا تفرعات عديدة مختلفة عن تفرعات العقلانية، ذلك أن النقاش التأملي يختلف في أفكاره وفي زوايا نظره عن النقاش العقلاني (القطيعة الإبستمولوجية الانطولوجية والمنهجية التي حدثت بين النظريتين كما حددتها Hélène Vian)، كما سيتم تناول البيئة والإنسان كوحدة مرجعية في التحليل، مع الأخذ بعين الاعتبار كلا من النظم البيئية والإيكولوجية ومكتنفات دراسات الأمن الإنساني حول التنمية المستدامة والحكم الراشد، لذلك سيكون الهدف من التحليل هنا ليس مناهضة ما أعطته التفسيرات العقلانية خلال حقبتي السبعينات والثمانينات، ولكن كخطوة لاستكمال تلك المحاولات مع إعادة صياغة لمفهوم الأمن البيئي، بما يتماشى مع الوضع الجديد والمفاهيم الجديدة.

من بين المدارس نجد مدرسة كوبنهاغن Copenhague، ذات التيار البنائي،الى جانب النقديين، فالأولى تدعو إلى التفكير في الأمن عن طريق استعمال مفهوم "الأمننة "Securitization" والتفكير في البيئة من خلال برنامجين متوازيين يشكلان أساس بناء نقاشات أمنية بيئية، لما يعرف الأمننة البيئية Environmental Securitization.

(*) – ما بعد الحداثة Post modernisme.

من جانب الاقترابات النقدية، فهي تعطي تفسيراتها حول الأمن البيئي من خلال إعادة أفهمة للمصطلح (مع الميل إلى الرجوع إلى نقاشاتها الأولى حول الأمن) مع محاولة لإعطاء نظرة معمقة وموسعة له من خلال العودة إلى دراسات الأمن الإنساني ، لذلك كانت تفسيرات هذه المقتربات منطلقة من إعادة صياغة للأمن البيئي داخل دراسات الأمن الإنساني والأمن العالمي Global.

أيضا تم التطرق إلى مقترب ما بعد الحداثة Post modernism الذي يدعو إلى التفكير دوما في أسس الأمن والبيئة من خلال مختلف الأوضاع والشروط المادية والاجتماعية، فمن تفكير معمق حول توسع الأمن ليشمل البيئة، ننتقل إلى تفكير أعمق في العلاقة بين البيئة والأمن، وذلك بالتساؤل حول تكوين الأولويات السياسية والأفعال الممتدة لها، وحول نمط الحياة، ونمط الاستهلاك ووسائل حماية ذلك.

المطلب الأول: تحليلات مدرسة كوبنهاغن: من الأمننة إلى استعمال البيئة كوسيلة سياسية أو "التسييس"

على غرار التحليلات العقلانية فإن إمدادات النظرية البنائية Constructivism على مستوى الأمن البيئي كانت شبه منعدمة، إلا من بعض الكتابات وتقديمات مدرسة كوبها غن(*)، التي تعد الأولى في هذا المجال مع شرح محدد لكيف دخل مفهوم البيئة إلى النقاشات الأمنية، دون نسيان الخلفية المادية والمجتمعية للبيئة نحو مشاكل بيئة.

فلقد رد الكثير من الباحثين، الفضل إلى مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن نحو العديد من المجالات، وذلك من خلال إسهامات الباحث والكاتب باري بوزان Barry Buzan، وكتابه People state and fear أو "الشعب، الدولة، والخوف" والذي عمد من خلاله إلى تطوير وتعميق مفهوم الأمن واقتراح نهج جديد يبتعد في مضمونه عن الإطار الأمني لفترة الحرب الباردة مع وضع الخطة البيئية ضمن مسار إعادة توجيه للأجوبة نحو "التهديدات الجديدة"(1).

لقد أعطى "بوزان Buzan" ثلاثة أسباب وجهة وأساسية لتوسيع نطاق "مفهوم الأمن" الدولية بعد الحرب الباردة.

أولا: أن الأمن يجب أن يتوسع نتيجة التغيرات الحاصلة على البيئة.

ثانيا: لأن المفهوم (مفهوم الأمن) يحتوي داخله على سياسات ما، فالجماعات المختلفة داخل مجتمع ما تبحث عن أمننة قضايا محددة من أجل جعلها من أولويات الحكومات.

ثالثا: توسيع الأمن لأن لدية القدرة على إدماج مفاهيم متعددة في حقل العلوم السياسية بذلك سيصبح الأمن حسب "بوزان Buzan" متداخلا مع السياسة أين ستصبح لفكرة الأمننة وزن محدد(2).

(*)– مدرسة كوبها غن: الخارجة عن معهد كوبها غن للأبحاث السلام (COPRI).

(1)- Barry Buzan, op-cit pp (5-10).
(2)- Barry Buzan, Ole Waever and Jaap De wilde, Security: A new framework for Analysis.Lynne Reinner Publisher, Baulder, 1998, p23.

بذلك فإن تقديمات مدرسة كوبنهاغن أتت للوهلة الأولى كمنطلق لتوسيع مفهوم الأمن وكانت تحليلاتها متمركزة على أنواع الأمن التي صنفها "بوزان Buzan" وهي "الأمن العسكري"، "الأمن المجتمعي"، "الأمن الاقتصادي"، "الأمن السياسي"، "الأمن البيئي"[1].

بالنسبة "لجوهان إريكسون Eriksson"، لا توجد هناك تهديدات موضوعية، ما يوجد فقط هو محاولات لخلق مجال أمني لأي مشكل وفي نقده لأعمال المدرسة يقول أيضا أن هناك تناقض بين توسع مفهوم الأمن وما هو موجود في الواقع[2]، لكن في الحقيقة توجهت التحليلات بعد هذا المستوى إلى تبني البيئة أو قطاع البيئة[3] كما تسميه مدرسة كوبنهاغن.

فإلى جانب مجموعة من الكتاب، انتقل "بوزان Buzan" في تحليله إلى إعطاء رؤى حول هذا القطاع مقسما إياها إلى مجموعتين محددتين، تحت اسم الأجندة الأمنية البيئة Environmental Security Agenda، المجموعة الأولى هي الأجندة Scientific Agenda، والمجموعة الثانية تسمى بالأجندة السياسية Political Agenda، مع وجود تقاطع نسبي بين أعمال الأجندتين[4]، غير أن مدرسة كوبنهاغن قد خرجت ببعض الاختلافات التي تبنت مسارا مختلف نحو الوصول إلى نتيجة مشتركة.

فالأجندة العلمية منبثقة أساسا في ميدان العلوم الطبيعية والنشاطات غير الحكومية، بذلك فالمهتمون به هم مجموعة علميين وعلماء تتبناهم عدة مراكز ومعاهد للبحوث. تقدم هذه المجموعة من العلماء قائمة بالمشاكل البيئة التي أثرت ولا زالت تؤثر في تقدم الحضارات وتطورها[5].

على غرار ذلك توجد أجندة سياسية ذات مصدر حكومي وما بين حكوماتي "Intergovernmental" فإلى جانب من قال بأن الأجندة العلمية تحتوي على تقييم للتهديد الذي يستلزم تحركات نحو "الأمننة"[6]، فإن هناك من أضاف أن الأجندة السياسية تعمل على تكوين الوعي السياسي وتخصيص القدرات الجماعية من أجل التعامل مع المشاكل المطروحة، لذلك فهذه الأجندة هي المسؤولة عن دفع التحركات نحو الأمننة، ورغم وجود تداخل واعتماد متبادل بين الأجندتين، وجدنا مجموعة اختلافات، فالأجندة العلمية قصيرة المدى (مثل تأثير وسائل الإعلام والرأي العام) وذلك نحو إنشاء سياسات بيئية، تشرف عليها الأحزاب السياسية والوزارات وبعض الجماعات لتنفيذ ذلك.

ويضيف "بوزان" ز "ويفر" و "ويلد" "Buzan" "Waever" and "De Wilde"، بأن هذا ما يجعلها ذات صبغة تسيسية "Politicization" أكثر منها أمننة "Securitization"[7].

في نظرهم أن مستوى تحليل النظام الدولي هو المهيمن على القطاع البيئي، لأن معظم أعمال الأمننة تكون على

---

(1)- Ibid, p24.

(2)- Johan Erikson, "Observers of Advocates? On the Political Role of security Analysis". Cooperation and conflict, vol, 34, N° 03, September 1999, pp (311-330).

(3)- Barry Buzan, Ole Waever and Japp De Wilde, op-cit, p71.

(4)- Idem.

(5)- Ibid, p72.

(6)-Idem.

(7)- Ibid, p73.

هذا المستوى بسبب الجماعات الإبستيمية البيئية، التي تعمل على وضع وتأمين أجندة بيئية، لذلك تكون أعمال الأمننة على المستوى العالمي ذات منحى تسييسي، أما نتائج مسارات الأمنية فتنحصر على المستوى المحلي.

من جهتها تقول "كارين ليتفين Karen.T.Litfin"، بأن هذا ينتج ثلاث أسئلة عالقة[1]:

أولا: أن مدرسة كوبنهاغن تقدم مفهوما موسعا للأمن يحتوي على "الأمننة والبيئة" والتركيز على الأمن البيئي سيكون ذو نتائج مرجوة إذا كان هؤلاء الذين يمثلون مجموعة من الخائفين من ديناميكيات الدولة أو مركزية الدولة في انتهاج وسائل دفاع للتعامل مع أي تهديد، سيتم السماح لهم بانتهاج نشاطات أمنية.

ثانيا: إن إطار مفهوم الأمن البيئي المحدد من طرف مدرسة كوبنهاغن يحتوي أساسا الحفاظ على الطبقة الحيوية Biosphèr أو الطبقة الحيوية، كنظام دعم رئيسي تستقر داخل النشاطات البشرية.

بذلك تعتبر هذه المدرسة أن النظر إلى النظم الإيكولوجية يتم فقط من خلال زاوية نظر نفعية فالمنطق الذي وضحه "بوزان"، "ويفر"، "دو ويلد"، "Buzan", "Weaver and De Wilde"، يعطي فكرة مفادها أنه في منحى عالمي، يعيش البشر حاليا من خلال قدرات النظم البيئية (الإيكولوجية) على ترقية الحضارات.

بذلك فإن مدرسة كوبنهاغن لم تشرح وتفسر لنا الوجهة الحقيقية لأعمال الأمننة، هل هي مسارات "أمننة مصالح محددة"، تمس من بعيد أو من قريب بالبيئة، أم هي مسارات "أمننة النظم الإيكولوجية" "Ecosystems".

كما شرح "Sheehan" إن التحالف البيئي واسع ومقسم فمن جهة نجد من يريد الحفاظ على البيئة من خلال حماية التنوع الحيوي، ومن جهة ثانية نجد من تحتم عليهم مصالحهم، حماية ما يستلزم للسماح بالتقدم الاقتصادي[2].

ثالثا: إن دعاة مدرسة كوبنهاغن لم يحددوا سوى نظرتين للبيئة، الأولى وفقا لنظرة علمية وثانية تشكل نظرة سياسية مع إبراز أن قيمة البيئة هي نفسها في كل العالم، وهنا لم يتطرقوا في تحليلهم إلى التعقيد في الاعتماد المتبادل بين النظم البيئية ومن يرتبط بهم، وأيضا تعقيد الاعتماد المتبادل الاقتصادي الذي يستند في حلّه على استغلال هذه النظم البيئية من أجل ذلك أعطيت نظرة أخرى على غرار نظرة مدرسة كوبنهاغن وتحليلاتها، تهتم بالجانب اللاأمني للأمن البيئي، وكيف قد يتم جعله أداة أو وسيلة سياسية[3].

في هذا المعطى يحدد "Le Prestre" أنه إلى جانب مسارات وأعمال الأمننة فإن للبيئة أيضا ميزة تعبوية، يمكنها أن تستعمل لغايات سياسية إلى جانب حماية الأنظمة البيئية أو حماية الناس من تدهورات نفس هذه النظم.

"إذا كان بإمكان البيئة أن تصبح مصدرا لنزاع ما فسيكون ذلك من خلال التغيرات البيئية التي تسمح ببروز شعور

---

[1]- Karen .T. Litfin, "Constructing Environmental Security and Ecological Interdependence", Global Governance, vol S, 1999, pp369-377 .
[2]- Idem.
[3]- Idem.

باللاأمن، قد يستعمل كوسيلة في السياسة الخارجية"[1].

من جهتها "Evelyne Dufault" وفي نفس السياق، ترى بأن ما يجب دراسة هو الدور الأداتي للقضايا البيئية (اعتبار القضايا البيئية كوسيلة) داخل التراعات السياسية، وليس دراسة أسباب هذه التراعات، وتقول في ذلك: "إن الكتابات حول التراعات المرتبطة بالبيئة هي التي تسطر ظهورا مسبقا للمتغيرات السوسيولوجية على المتغيرات البيئية، كأسباب للتراعات وتفترض ضمن هذا المجال، الخاصية الآداتية والوسائطية للمشاكل البيئية"[2].

هنا تعود "Evelyne" للتذكير بأن زوال المنتظمات السوفياتية قد كان من جهة ما بسبب تشكيل حركات تدعي أنها حركات إيكولوجية لكنها في حقيقة الأمر ليس سوى حركات قومية وطنية، استعملت المشاكل البيئية من أجل التشهير بنشاطات موسكو ونشاطات السلطات المنبثقة عنها،و التي تخدم أساسا وأوروبا الشرقية[3].

فمع زوال هذه المنتظمات أصبحت حركات المعارضة المسير الجديد لهذه الدول، وأفرغت بعد ذلك القضايا البيئية شيئا فشيئا ضمن قالب سياسي، وتقول "Evelyne" هنا: «إن اللاأمن البيئي قد يستعمل من طرق بعض الجماعات التي تطمح إلى ترقية الأهداف السياسية المحددة، بذلك فإن أي تهديد بيئي يمكنه –ضمن هذا المعنى– بلورة حركات تعبئة شعبية نحو غاية أخرى، مفادها أن أمننة البيئة ستكون منظما منصفا لأي نزاع هوياتي»[4].

فحسب "Philippe le Prestre" أنه في فترة ما بعد الحرب الباردة أخذت مسائل الهوية والقومية أهمية كبيرة، مما جعل البعض يظن أن بعض رجال السياسة يمكنهم استخدام التراعات حول البيئة بغاية إشعال الحس القومي، والفوارق البيئية ستصبح قادرة على إحداث اتجاه قومي، ذلك لأن الاتجاه البيئي والقومي Environmentalism and Nationalism مرتبطان بالإقليم، بذلك فهما مرتبطان بمفهوم السيادة، الاستقلال والتسيير الذاتي[5].

ما يلاحظ على هذا المستوى هو تنوع في استعمالات مفهوم الأمن البيئي من طرف مختلف النظريات التي تريد تأكيد الرابط بين الأمن والبيئة.

من جهته "هومر ديكسون Thomas-Homer Dixon"، يبين لنا من وجهة نظر مادية بأنه يمكن للتدهور البيئي أن يصبح عاملا باعثا لتراع ما لأسباب مختلفة.

لقد بين كل من "Le Prestre" و "Dufault" بأنه يمكن استعمال البيئة في إنتاج نقاش تعبوي Mobilizator لرؤية نزاع سياسي محتمل،بمعنى رؤية التراعات من خلال فكرة التعبئة السياسية.

من جهة ثانية، دعما فكرة أن التدهور البيئي هو مادة منتجة للتراع (ويمكن معالجة ذلك من خلال مسارات تعاونية تم التطرق إليها في تقديمات النظرية اللبرالية والاقتراب النظمي فيما سبق).

---

(1)- Philipe le Prestre "Sécurité environnemental et Insécurité internationales, op-cit, p271.
(2)- Evelyne Dufault, op-cit, p105.
(3)- Ibid,112.
(4)- Ibid, p120.
(5)- Philipe le Prestre, Protection de l'environnement et relation internationales des défis de l'ecopolitique mondiale, Armand colin, 2005, p378.

ما يستدعى تأكيده في هذا المستوى هو وجهات النظر هل هي مختلفة أم متناسقة، لأننا إذا أردنا تفسير ذلك نتساءل: هل استعمال الأمن البيئي "كأداة" من طرف النخب ليس نفسه استعمال هذا الأمن "كأداة" من طرف الشعب نفسه؟.

المطلب الثاني: الأمن البيئي حسب النظريات التأملية: النقدية وما بعد الحداثة

إن ما تعمل عليه مختلف النظريات التأملية هو تحليل مفهوم الأمن البيئي من أجل توضيحه وتبيان ما عجزت عن تحليله النظريات الأخرى مع اقتراح بدائل لذلك كإعادة صياغة هذا المفهوم.

لذلك كانت النظرية النقدية تعمل على تفسير هذا المفهوم من خلال مقوماتها ومقترباها من خلال اتخاذ الفرد أو الإنسان وحدة مرجعية أساسية دون الدول.

وتنتهج هذه الاقترابات مجموعة فرضيات تبنى عليها النظريات مع أسس ابستمولوجية (وضعية) لنظرية العلاقات الدولية ككل.

في الواقع تؤمن النظرية النقدية بأن النظرية الوضعية تحد من قدرة النظرية في العلاقات الدولية في إبراز عمل معياري مؤسس على أجندة تحريرية (انعتاقية) إلى جانب التحليل التفسيري[1]، وذلك بالرجوع إلى أنطولوجيا مختلفة، تستعير فيها الدراسات النقدية مفهوم الأمن الإنساني والعالمي من النظرية اللبرالية (لقد تمت الإشارة في مبحث سابق إلى أنه يوجد هناك تقاطع بين نظرة اللبراليين للأمن من مستوى الفرد[إلى جانب الدولة] مع نظرة النقديين للأمن من مستوى الفرد أو الإنسان، مع اختلاف ابستمولوجي ومنهجي وتشابه انطولوجي).

بذلك تسطر هذه النظرية أن مفهوم الأمن البيئي ينبثق عن المفهومين السابقين، (الأمن الإنساني والأمن العالمي)، مع الرجوع إلى مختلف التحليلات الإيكونسوية، الاجتماعية، الأمن الإيكولوجي.

أ/-التيارين الاجتماعي الإيكولوجي والنسوي الإيكولوجي:

يعد جون بارنت Jon Barnett الأكثر إسهاما في هذا المجال تحديدا من خلال تطرقه إلى اتخاذ اللاأمن البيئي كوسيلة إرشادية لمفهوم الأمن البيئي، وهذا ضمن اقتراب نقدي يدعى بالنظرية الخضراء (Green Theory)[2] أين يرمز حرف "G" الكبير إلى انطلاق "Barnett" من منحى إيكو فلسفي (إيكولوجي فلسفي) راديكالي مجسد من خلال مقاربتين إيكولوجيتين هما المقاربة الإيكولوجية النسوية Ecofeminism والمقاربة الإيكولوجية الاجتماعية Social Ecology.

تقوم المقاربة الإيكولوجية الاجتماعية على مبادئ فوضوية حسب "بارنت" وتفترض أن التدهور البيئي يمكن فهمه بشكل أفضل إذا تم اعتباره كمنتج لعلاقات السيطرة والاستغلال[3].

وعبارة الإيكولوجيا الاجتماعية Social Ecology قد وضعت من طرف الفيلسوف الاجتماعي والسياسي Murray Bookchin الذي تقوم فلسفته الاجتماعية على الفوضوية أو Anarchism[4].

---

[1]- Peter Stoett J. and Eric Laferriere, op-cit, p139.
[2]-Jon Barnett, the Meaning of Environmental Security, op-cit, p02.
[3]-Peter Stoett J and Eric Lafèrriere, op-cit, p63.
[4]- Ibid, p64.

والإيكولوجية الاجتماعية تعتبر أيضا كنظر للإيكولوجيا العميقة Deep Ecology، التي ترى بأنها لم تدخل كفاية في النظرية الاجتماعية وأن التدهور البيئي يفهم بشكل أفضل كمنتج لعلاقات السيطرة والاستغلال، ويستعمل كلمة Econarchism أو الفوضوية الإيكولوجية في بعض الأحيان بدل Social Ecology (الإيكولوجيا الاجتماعية) وهذا منذ أن اعتمدها Bookchin[1].

من جهة ثانية، وفي نفس الإطار المحلل للأمن البيئي، وجد العديد من دعاة الحركة السنوية الإيكولوجية Ecofeminism ممن يدعون هذا الاتجاه الإيكولوجي الاجتماعي، حتى أن كل الراديكاليين الاجتماعيين يجب أن يوفقوا على تحرير المرأة[2].

بذلك فإن التيار الإيكولوجي النسوي (هناك من وضع النظرية الإيكولوجية السنوية) قد جمع بين بنية فكرية وحركة سياسية من أجل الدفاع عن المرأة والدفاع عن الطبيعية[3].

والحجة الأساس هنا قوية كفاية للقول أنها راديكالية، فالمجتمع الأبوي اتجه على مسار التاريخ، إلى السيطرة على كل أشكال الحياة "التابعة" "Subordonite Life Forms"[4]، بما فيها النساء وحتى الطبيعة، فاضطهاد النساء يعد جزء من الأزمات الإيكولوجية، كجعلهن تابعات لنفس الديناميكيات من طرف قيم لُخصت عن الطبيعة "المبنية للمجهول "Form Passive Nature"، على على حد تعبير Stoett و Laferrièv[5].

بذلك كان هدف Ecoferminis هو تحرير المرأة وحماية الطبيعة، إذن فالنظرية الخضراء متكونة من مظهرين، الأول أنها تؤمن بالكوسمولوجيا الحديثة Cosmology (أو علم الكون) في شكلها النفعي والتصنيعي على أنها مسؤولة عن التدهور البيئي وهي نفسها سوف تكون دون شك متصلة بالمجمع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والعلمي الذي هيمن على تحليلات القرن العشرين 20.

أما المظهر الثاني، فهناك فلسفة خاصة بالفضاء والاحتواء مع القاعدة العامة الخضراء "Green"، أين نجد أن "كل الأشياء متصلة بكل الأشياء الأخرى"، وهذا يفرض اعتمادا متبادلا، وتركيبا متباينا ليس فقط على المستوى الداخلي، لكن أيضا بين النظم الاجتماعية والإيكولوجية.

ويكمل "بارنت" إطاره التحليلي بإضافة مصطلح "الأمننة"، الذي استعاره من مدرسة كوبنهاغن، الهدف منه هو نقد الأمن البيئي، المعرف من طرف نظريات مهيمنة تقليدية والتفكير في مقتربات ونظريات بديلة.

يقسم بارنت تفكيره انطلاقا من مبدأ أن التدهور البيئي يحتوي على مظهرين، الأول يحتوي على المشاكل الآتية عندما يتم استغلال الموارد الطبيعية من طرف الناس وتقليص هذه الموارد، والمظهر الثاني أكثر تعقيدا من

---

[1]- Idem.
[2]- Ibid, p69.
[3]- Heather Eaton and Lois Ann Lorentzen, Ecofeminism and Globalization, Exploring culture, context and Religion .Rowman and Littfield publishers.USA, p24.
[4]- Peter Stoett J and Eric Lafèrriere, op-cit, p69.
[5]- Jon Barnett, the Meaning of Environmental Security, op-cit, p02.

التدهور البيئي، وهو يسمى بتفاقم زيادة مصارف المياه على سطح الأرض "Planetary Sinks"[(1)]، وقد وضع هذا المصطلح أساسا حول العلاقة بين تراكم المخلفات والفضلات والبقايا (ذات المصادر المختلفة) وقدرة الطبيعة الحيوية على امتصاص كل ذلك.

قد يتراكم كل ذلك في الدورة الهيدروجينية أو في الدورة الغذائية وحتى في التربة، إلى حين ظهور مفاجئ لآثار تلك المخلفات والبقاي،ا هنا سوف ننتقل فعلا إلى شرح الأمن البيئي من خلال عنصر اللاأمن البيئي.

وهذه الفكرة تعد مرجعا لضعف سكاني في مواجهة انعكاسات التدهور البيئي، فاللاأمن البيئي يؤخذ كمشكل مجتمعي، بسبب التصادم حول الرفاه الإنساني، ولأن مشاكل الأمن البيئي هي نتائج لعمل أو لنشاط إنساني[(2)].

بالنسبة "لبارنت" Barnett"، نواة المشكلة موجودة في عادتنا الاستهلاكية، فحسبه الاستهلاك وإعادة التوزيع هما المصطلحين المفتاحين لفهم اللاأمن البيئي.فالاستهلاك الزائد من طرف الدول المصنعة هو سبب ذلك التناقص والانحصار في الموارد، ومن جهة في تضخم المخلفات والفضلات في الكون.

ويخلص "بارنت" أخيرا إلى أن عملية الأمننة (أمننة البيئة) انطلاقا من المفهوم التقليدي للأمن المرتكز على الدولة، يحتوي داخله بعض الأخطار، والشيء المهدد هو احتكار المفهوم من طرف الدول واستعماره من طرف المقتربات التقليدية، من أجل ذلك يقترح أن الأمن البيئي سوف يتحدد من طرف الأمن الإنساني[(3)]، وما هو مطلوب هنا هو إعادة تشكيل لأمن بيئي لا يعطي الأولوية للأمن القومي ويعطي لقضايا النزاعات المنحدرة من الاحتياجات الإنسانية صفة "المهدّدة بيئيا" بشكل كبير.

في نظره، هذا يسمح بجعل النقاش حول هذا الموضوع أكثر تنوعا مع فرص أكثر لتوفير نصائح وإرشادات سياسية مفيدة، فإذا أمنت القضايا البيئية بطريقة تتحدى فيها منظور الأمن القومي، فإن الحكومات سوف تتبنى فرص جدية لمعالجة القضايا البيئية، بذلك تقليص تكاليف الدفاع وتخطيط سياسات لفتح العالم على السلم وعلى أمن البيئة أكثر فأكثر.

لا ينكر "بارنت "Barnett دور الجامعيين، فيرى أن القاعدة الأساس للدراسات النقدية هي فتح مجال الأمن البيئي، وهنا يجب على الدراسات النقدية أن تعمل على إجلاء النقاشات المشكلة للتفسيرات الأثنو مركزية Ethnocentrique (المرتكزة على الآثنية والعرق) للهوية والواقع، والتي تستبعد الناس الذي هم خارج إطارهم المرجعي (الآثنية)[(4)] بذلك يجب تسليط الضوء على السلم والعدالة إذا أردنا تحصيل مفهوم للأمن البيئي يكون مقبولا ومشروعا على المستوى الاقتصادي، وخاصة الاجتماعي.

ب/- الأمن الإيكولوجي، كبديل عن الأمن البيئي: محاولة لأمننة النظم الإيكولوجية:

إن لكل من المصطلحين "أمن بيئي Environmental Security"، و"أمن إيكولوجي Ecological Security"، منحى محدد في النقاشات حول "الأمن البيئي ككل"، دون إعطاء توضيح أو

(1)- Jon Barnett, the Meaning of Environmental Security, op-cit, p14.
(2)- Ibid, p17.
(3)- Ibid, p19.
(4)- Ibid, p158.

تمييز محدد بين الإثنين ،ورغم أن المصطلحين عرفا في مجال الأمن فهما لا يشيران إلى نفس الهدف، فإذا كان الأمن البيئي يهدف إلى خلق أمن الدولة أو الفرد، فإن الأمن الإيكولوجي يبحث عن توجيه النقاش من أجل جعل النظم الإيكولوجية Ecosystems والعمليات الإيكولوجية وحدات مرجعية، يتعين توفير/ إرساء أمنها.

إن المقاربة الإيكولوجية للأمن (أو الإيكونظمية Ecosystemique) تبحث عن تجاوز قضايا تدهور البيئة، أين توجد مصلحتها الرئيسية في تغيير العلاقات بين الكائنات الحية نتيجة للتدهور في البيئة وكيف يمكن لهذا التدهور أن يؤثر في أمن الناس بالمقابل.

نقطة التوقف كانت على إثر تساؤل في علم الأحياء الدقيقة (ميكروبيولوجيا) حول الأخطار المحتملة التي تسببها الكائنات الحية Micro-organism، المعدية والمسببة للأمراض.

بذلك كانت المقاربة الإيكولوجية تعتمد على أربعة أنواع من العلاقات المتشكلة[1]:

1- علاقة بين الناس وقدرات دعم البيئة الطبيعية (الفيزيائية).

2- علاقة بين مختلف المجموعات السكانية.

3- بين الناس والكائنات الأخرى .

4- بين الكائنات البشرية والمجموعات الهائلة من الكائنات الحية الدقيقة.

هنا نضمن الأمن الإيكولوجي بتدعيم واحترام عامل التوازن الموجودة في كل علاقة من هذه التصنيفات الأربعة.

بالنسبة "ليدينيس بيراج Dennis Pirage"، فإن من بين التهديدات الأكثر تأثيرا هو تزايد عامل الاختلال في التوازن بين الإنسان (الجنس البشري) "Homosapiens" والكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض Pathogénic Micro-organism[2].

ففي الأصل التركيبة الجدية للإنسان كانت تساعده في مكافحة الأمراض المنتشرة، لكن التغيرات في أحوال الإنسان، وفي بنيته الفيزيائية، فتحت مجالا لاحتمالات جديدة للأمراض المنتقلة بسبب تلك الكائنات الحية الدقيقة.

ويعطي Dennis Pirage بعض التغيرات التي لوحظت في انتشار الأمراض البيولوجية الدقيقة[3]:

1- التحولات الديموغرافية واسعة النطاق، والتي لها تأثيرات واسعة في حدوث الأمراض .

2- الفقر المتزايد، الذي يحول دون وصول الناس إلى إنشاء ما يكفيهم من أدوية وعلاج.

3- الإباحية في السلوك الإنساني.

4- بعض مظاهر الإبتكارات التكنولوجية.

5- التغيرات البيئية.

---

(1)- Dennis Pirage, Ecological Security: "A theoretical overview" in Miranda A Sheurs and Dennis Pirage, Ecological security in Northwest Asia. Yonsei university press, Seoul, 1998, p27.

(2)- Idem.

(3)- Ibid, p28.

يضيف "Pirage"، أن لعنصر العولمة دور بارز في نشر "اللاأمـن" الإيكولـوجي Ecological Insecurity، بسبب عنصر الاختراق، بدء من تصرفات الإنسان وعلاقة ذلك بالكائنات الحية الدقيقة(1).

نستخلص إذن أن نظرة الأمن الإيكولوجي التي أعطاها "Pirage" لها نفس اهتمامات الرؤى السابقة، وهذا بالعودة إلى كل من الأمن البيئي والأمن الإيكولوجي مع تبيان أن الأمن البيئي الذي يحثنا على الدفاع عـن المصادر الطبيعية، مؤسس على "أمن سلبي" على عكس الأمن الإيكولوجي المؤسس على "أمن إيجابي" يبحث عن حماية التوازن الإيكولوجي على المدى البعيد(2).

أكثر من ذلك يبين "Pirage" في نظرته أن مفهوم "البيئة Environment"، يمكن أن تعني أدبياتها العديـد من الأشياء، غير أن مفهوم "إيكولوجيا Ecology"، محدد أساسا في النظم الطبيعية Natural Systems. أيضا يحتوي الأمن الإيكولوجي على كوننة خضراء، أين يمثل كل من التركيب والاعتماد المتبادل، عدم الـيقين، الملاءمة، الانسجام والاستدامة، عناصر مفتاحية بذلك كانت مقاربـة Pirage الإيكولوجيـة ذات مـنحى "إيكولوجي"(3) واضح يعتمد فيه على التفاعلات الموجودة في الوسط الحي البيولوجي، نتيجة الـتغيرات البيئيـة الحاصلة، كما يجدد أن نسبة الخطر المتضاعفة سوف تكون عاملا حاسما في تلاشي المناعة البشرية غير أن "جـون بارنت Barnett" يجد أن مقاربته هذه مثلت تغير في العقليات من فكر مؤسس على العلاقة السببية إلى إدراك شامل يبحث عن الرفاه العالمي(4).

حسب "Barnett"، هذه المقاربة تعطينا رؤية راديكالية للأمن، متمركزة على الإيكولوجيا، تـرفض الهيمنة السياسية والحكومية على الأمن بكل زواياه لكن الأمن البيئي هو الأكثر ملائمة لمثل هذا المجال، والأوسـع في ذلك من الأمن الإيكولوجي الذي يركز فقط على المسائل الإيكولوجية ذات الصبغة البيولوجية(5).

المطلب الثالث: اقترابات ما بعد الحداثة والأمن البيئي

قبل التطرق إلى الأمن البيئي حسب هذا الاقتراب يجب أولا العودة إلى ما هية هذا الاقتراب الذي يـدخل ضمن النظريات التأملية إلى جانب كل من النقدية وعلم الاجتماع التاريخي .فإذا كانت النظرية النقديـة تعتمـد أساسا على توسيع وتعميق الفضاءات الفكرية،فان التيار ما بعد الحداثي يذهب إلى التساؤل والاسـتفهام عـن كيفية تشكيل المعرفة للحقيقة وللمدلولات، وهذا من خلال مجموعة تساؤلات وضعها الكتاب ما بعد الحداثيون منها: كيف ننشئ أو نسرد الحقيقة؟ ما هي أو ما هم مدلولات هذا الحدث؟كيف نقول أن هذا الحدث أهم من غيره؟ومجموع هذه الأسئلة يقتضي أجوبة غير كاملة، غالبا من تقودنا إلى طرح سؤال أخر.(6)

هناك من يجد أن هذا الاقتراب منبعث عن النظرية النقدية، يقوم على قراءة وإعادة قراءة المواضـيع، دراسـتها وطرح تساؤلات عنها،مع تفكيك لجوانبها وهذا في مواجهة التفسيرات التقليدية للسياسة العالمية،وهناك من يجد

(1)- Ibid, p37.
(2)- Karina S, Rogers, op-cit.
(3)- Jon, Barnett, the Meaning of Environmental Security, Op-cit, p109.
(4)-Ibid, p114.
(5)- Ibid, p119.
(6) - Alex Macleod,et Dan O'meara, op cit,p 255.

أنها تضم نقاشات تثبت أنها نظرية في حد ذاتها.

ففي الإطار الابستمولوجي، تقوم هذه النظرية على إعادة صياغة مفهوم العلاقة بين السبب، القوة، والنقد وهــذا باعتماد تصور خاص لمفهوم كل من المعرفة الحقيقة، والعلاقة بين الذات والموضوع.

أما انطولوجيا، فتوظف نظرية ما بعد الحداثة مفهوم التناص Intertextualité كأساس انطولــوجي لفهــم الواقع الدولي، وهو ما يعني في العلاقات الدولية، تضمين الخطاب اصواتا كثيرة ومتعددة، تستعمل لذلك مدلولات محددة كالتهميش، السكوت،النسيان، بمعنى إعطاء الدور الأساسي للغة في فهم وإدراك العالم الاجتماعي،لان اللغة هي التي تلعب الدور الأساسي لبناء الواقع.[1]

ويعرف « François Lyotard » هذه النظرية على انها بتبسيط شديد أعرف ما بعد الحداثة بأنهــا عــدم التصديق بما وراء النصوص السردية Metanarratives.

من جهته يجادل "Derrida" بان العالم يشبه نصا من النصوص من حيث أنه لا يمكن استيعابه ببساطة ولكــن يجب تفسيره، فهو ينظر إلى كيفية إنشاء النصوص ويقترح أداتين هما "التفكيك" و"القراءة المزدوجة".

بذلك ساهم كل من Lyotard و Derrida إلى جانب "Foucault" (القوة تنتج المعرفــة) وغيرهــم في تطوير هذه النظرية.[2]

في سياق الأمن البيئي، تهتم ما بعد الحداثة ب: الهويات المعرفة انطلاقا من مفهــوم جيوبــوليتيكي ، والعلاقــة الإنسانية بالطبيعة ، على نفس الأساس الجيوبوليتيكي.

أن تحليل مفهوم الأمن البيئي ضمن اقتراب ما بعد حداثي، يجد مصدره في أعمال "سيمون دالــبي" " Simon Dalby" والذي عمد إلى شرح وتفسير وتحليل الأمن البيئي ليس فقط بالتركيز على الأمن ومفهومــه، ولكــن بالعودة إلى عناصر أخرى مرتبطة مثل تكوين الهويات المرتبطة بالتصور الجيوبوليتيكي، اللبرالية الاقتصادية والعولمة، النظريات الايكولوجية، وحتى رؤية حول السكان الأصليين.

وقد عمد "دالبي" إلى تفكيك مفهوم الأمن البيئي من خلال إعطاء برهان لافتراضاته و إعطاء أحكــام مــسبقة كانت وراء مضاعفة عدد التعاريف المعطاة، وأيضا من خلال نظرة على مختلف القضايا البيئية المتنامية في النقاشات الأمنية.

أ/- الأمن البيئي من خلال معطيات كل من الجيوبوليتيك والعولمة:

يقول "دالبي" إن الأمن البيئي هو إشكالية ستكشف بوضوح عن الصعوبات المتفاوتة في التفكير في مجال الأمن، إذا كانت تعقيدات السياسات البيئية وسياسات الأمن مشروحة بطريقة نقدية أكثر.

وحسبه فان اعتبار مفهوم الأمن والبيئة كمفهوم واحد ، يعطينا عددا من المعضلات، التي تضع قيد التساؤل فعالية السياسة البيئية الأمنية ، ويحدد "دالبي" ثلاثة **معضلات**:

---

[1]-عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة.ط1، دار الفكر، دمشق،2003،ص87.

[2]- جون بايليس و ستيف سميث، مرجع سابق، (ص ص 387-388.

أولا:يضع قيد الشك رغبة الجيش الأمريكي في إدماج بعض القضايا البيئية في إطارهم الفكري الاستراتيجي لفترة ما بعد الحرب الباردة.

في نظره ،هؤلاء غير قادرين فعلا على احتواء مثل هذه المسائل، فكيف يمكن لمؤسسات تعتمد على عامل السرية والرقابة المركزية، إن تحيط مثل هذه القضايا بالمصداقية، في إطار البحث عن حلول للمشاكل الايكولوجية.

ثانيا :يحدد إن التعاريف التقليدية للأمن تدعم النقاش الواسع للوضع السياسي لدول الشمال المصنعة، وما نسمعه حول الحفاظ على مستوى المعيشة ،و هذا يتطلب حماية طرق الوصول إلى الموارد الطبيعية من ظرف العا لم اجمع.

أخيرا: إن المعضلة الأخيرة التي تربط الأمن بالبيئة تقودنا إلى توسيع المعاملات التجارية في دول الجنوب لان الأمن الذي يقوم على العولمة وعلى النمو الاقتصادي يقودنا إلى تدمير الطبيعة.[1]

باختصار فان النقاشات حول التطور الاقتصادي وحول الدمقرطة، يحتوي حسب "سيمون دالبي " على افتـــراض مشكوك فيه لذلك نبحث عن إنشاء وضع امني جديد، لا يقوم على مثل هذه المعضلات،بل على مجموعـــة مـــن الاثباثات.

و يحدد "دالبي" أن القليل فقط من الدراسات من حاولت دراسة أسباب التدهور البيئي ، والتدفقات الحدوديـــة المختلفة للمصادر الطبيعية التي تدعمها سياسات تعمل على تجريد الشعوب من ممتلكاتها.

من جهة ثانية ،يعتقد أن عدد الدراسات التي أعطاها اللبراليون والواقعيون حول الأمن البيئي ليست كافية لشرح الأزمة المستقبلية التي سيتخبط فيها العا لم، رغم لجوء كل من النظريتين إلى الجغرافيا الـــسياسية أو الجيوبوليتيـــك لشرح العديد من المواقف.[2]

لذلك أكد "دالبي" على ضرورة **إعادة التفكير في جيوبوليتيك نقدية** في النقاشات حول الأمن وكيف كان ينظر "الغرب" على مسار التاريخ إلى عنصر الطبيعة وهنا يقترح ثلاث مواضيع رئيسية (مستقاة من نظرة Clarence Glaken)، فالأولى تتمثل في قضية التقليد المسيحي، الأرض مخلوقة للبشر ويقول في هذا:

> هذا الافتراض لديه تأثير في فهم الإنسانية كونها منفصلة عن الطبيعة، منفصلة عن بيئة داخلية تحتوي علـــى موارد للإنتاج الجيد. في بعض الحجج، نحن أيضا نساهم في تغذية بعض الدوغمات(المعتقدات القديمـــة حول التحديث الاقتصادي وبعض النقاشات حول شمولية العلم التكنولوجي التي نستعملها من اجـــل تبريـــر مختلف أنواع "التطورات"، بناء العمران على أراض زراعية وفي مستويات واسعة.[3]

أما الموضوع الثاني، هو النظر إلى اثر الطبيعة على بعض المجتمعات، وما ينتج عن ذلك من اختلافات "ثقافية "بين شعوب العا لم، وهذه هي إحدى الحجج التي كان يستعملها الاستعمار الأوروبي لاحتلال مختلف مناطق العا لم من غير الأوروبيين.(لكن إذا تم اعتبار مثل هـــذه الحجة حاليا ، فسننتهـــي إلى استبعاد الأبحاث الجيوبوليتيكية لعامل

---

(1) - Simon Dalby,contesting an essential concept : reding the Dilemmas in contemporary security discourse" in: Keith Krause and Michael C.Williams, critical security studies, University of Minnesota Press, Minnesota,1997,P-p,(16-18).

(2) -Ibid

(3) -Simon Dalby, « Geopolitical Identities : Artic Ecology and Global Consumption » ,op cit, p184.

التأثير البيئي وجعله خارج نطاقها).

في نقطة أخرى يعود "دالبي" إلى القلق المالتوسي وسكان الجنوب الذين يعيشون في مناطق برية wild zone، والذين يشكلون خطرا على المناطق السلمية لدول الشمال، وعلى ازدهارهم لفترة ما بعد الحداثة.

ثالثا، بسبب الافتراض القائل بوجوب" إمكانية كل الناس أو البشر في الوصول إلى الموارد الطبيعية"، لم تستطع التغيرات في النظم الايكولوجية وضع حدود لأفعال هؤلاء، معنى ذلك أن الأشغال الإنسانية ونشاطاتهم تشكل تهديدا عالميا، سيصبح محط اهتمام جيوبوليتيكي جديد.

نخلص إلى أن الأمن الذي يضم في محتواه مصطلحات ايكولوجية يفترض إذن فهما مختلفا حيث أن البناءات الجيوبوليتيكية للسياسات الداخلية، والتهديدات الخارجية قد تلتقي لتكون أبعادا جيوبوليتيكية للايكولوجيا البشرية وللتطور المفاهيمي الحاصل داخل الفكر الايكولوجي.

انطلاقا من هنا، يجب اعتبار انه لا توجد هناك لا مستوى "داخلي" ولا"خارجي" أمام الأوضاع الصعبة للأبعاد العالمية، الناتجة عن تدفقات الموارد واستغلال النظم البيئية الواسعة، وأيضا تهريب المخلفات من دولة متقدمة إلى أخرى متخلفة.

هذه الحجج أتت لتدعم النقطة الأساسية التي مفادها أن الأمن البيئي لا يمكن أن يخرج عن المعيار الجيوبوليتيكي للدول المجتمعة.

ب/- إعادة التفكير في الرابط بين الدراسات الأمنية وعلم البيئة/"الايكولوجيا":

يعتقد "دالبي" أن أزمة السيادة تتسع عندما نضيف إليها المسائل البيئية، والنقاشات المختلفة حولها، وافتراض أن الإنسانية والنظم الاقتصادية منفصلان عن البيئة، أمر يعد من بين الصعوبات السياسية التي تواجه المنحى التأملي للأمن والتنمية المستدامة.

بمعنى أن ارتباط هذه العناصر ببعضها البعض :"الأمن ،البيئة، النظم السياسية" ،سوف يؤدي طبعا إلى اتساع أزمة السيادة لدى الدول. هنا يستهل "دالبي" قوله، أن الحدود الانطولوجية للدراسة حول الأمن، ودراسات علم العلاقات الدولية ستصبح موضحة أكثر عندنا تتم معالجة ودراسة قضايا السياسة العالمية البيئية بشكل معمق أكثر مع الاهتمام بعامل الاستقرار ،بمعنى استقرار النظم .اي تبني السياسات العالمية للبيئة ومستحقاتها.[1]

من جهة أخرى يتطرق "سيمون دالبي" إلى مجموعة التغيرات الحاصلة في زوايا نظر الأمن البيئي بصفة عامة،فاذا كانت الدراسات النقدية للأمن قد أعطت سياسات بديلة للمعطيات التقليدية، فإننا يجب أن نعيد التفكير في فكرة "الانعتاق" أو التحرر، Emancipation، التي لا تاخد بعين الاعتبار "البصمة الايكولوجية".

بذلك يكون من الممكن إنشاء برنامج للتسيير و إدارة البيئة، مع تضمين احتياجات الايكولوجيا الإنسانية "human ecology" ، والاعتماد على الوسائل التكنولوجية، لان الرابط بين الدراسات الأمنية والايكولوجية يستدعي توضيح علاقة تبادلية بين مستلزمات واحتياجات كل من الأمن والبيئة[2]، من خلال توضيح معالم التنمية

[1]- Ibid ,p 143.

[2] - Idem.

المستدامة، ومسؤوليات بناء امن ايكولوجي يهتم بالبيئة أولا ثم بالإنسان، لان الاهتمام بالبيئة سيضمن حتما امن الإنسان، وهنا نعود إلى الحديث عن البعد البيئي للأمن الإنساني، وكيف يمكننا الوصول إلى ذلك من خلال تسطير برامج تنموية، إلى جانب أسس ومبادئ حكم راشد عالمي، نحو الوصول إلى إدراج حكم راشد بيئـــي عــــالمي، يضمن في مكتنفه مستلزمات الأمن الإنساني.

ما يمكن قوله هو أن الاقتراب ما بعد الحداثي، قد عمد إلى دراسة الامن البيئي لفترة ما بعد الحداثة بالتركيز على جانبين ،انطولوجي؛ يعود إلى التحليلات الجيوبوليتيكية التي برز في تحليلها "ســـيمون دالـــبي" وجانـــب آخـــر ابستمولوجي، قام بالتركيز على فكرة "إعادة صياغة المفهوم و إعادة التفكير في الأمن الايكولوجي.

الفصل الثالث:

التهديدات البيئية للأمن الإنساني

إن الدخول في حيز النقاشات النظرية والإسهامات المعرفية للأمن الإنساني، ثم الأمن البيئي، كظاهرتين، وكمفهومين، قد أعطى بعدا ومجالا آخر للدراسة، ينتج في الأصل عن العلاقة التفاعلية بين الأمن الإنساني والأمن البيئي، ويفرز مجموعة من التهديدات المرتبطة بالخلل الموجود في النظام البيئي، وآثارها على كل من الأمن الإنساني، والأمن البيئي بمحتواه الواسع.

ولقد تباينت دقة التحليلات والتفسيرات في هذا المستوى، خاصة بعد أن ظهر عنصر النزاع البيئي، وتفسيرات حدوث ذلك من زاوية نظر البيئيين و الخبراء الأمنيين، وبروز إشكالية الرشادة البيئية العالمية، ضمن عالم معقد تتسارع فيه الظواهر والكوارث البيئية، وتختلف داخله حدة الأزمات البيئية، ومدى الاستعداد لمواجهتها، وسوف نتطرق ضمن هذا الفصل إلى تفسيرات النزاعات البيئية والخلل في النظام البيئي العالمي، وأيضا التهديدات البيئية التي تمس بأمن الإنسان بصفة مباشرة وغير مباشرة، ثم البحث عن الخروج ببعض آليات تفعيل رشادة بيئية عالمية، نضمن فيها إتباعا لمسارات الامننة البيئية، و مستقبل الإرث البيئي، بمعنى الحفاظ على عنصر الاستدامة والاستمرارية.

المبحث الأول: من التهديدات البيئية إلى النزاعات البيئية

المطلب الأول: ماهية التهديد البيئي:

لقد انتقل العالم والمجتمعات البشرية من أوضاع طبيعية إلى أخرى، طرحت تساؤلات في أوساط عامة الشعب وخاصتهم حول ما مستقبل هذه التحولات وما مستقبل البشرية ضمنها، إذ سادت حتمية قوانين الطبيعة كافة إرجاء الكرة الأرضية، خلال فترات جيولوجية طويلة، كان فيها الإنسان شديد الخوف والحذر من وحشية البيئة في صورتها الأولى، التي تحجب عنه سبل الراحة وتجعله كثير الانتباه والهرب من أخطارها المجهولة، وذلك قبل إن تتراكم خبراته، وتظهر استنتاجاته.

ولما تطورت وسائل الاستقرار البشري وتزايدت فرص استغلال الموارد الطبيعية، خلال اجتيازه عقبة التافلم مع البيئة والانخراط فيها، بدأت تظهر ببطء شديد انعكاسات تلك التدخلات غير المحدودة للإنسان في مختلف البيئات الجغرافية، واستغلاله الجائر لمواردها، بالإضافة إلى حضوره البشري الطاغي الذي لم يكن يستوعب بعد مسالة البيئة، وذلك حتى ظهر التلوث البيئي بكافة أشكاله وأبعاده، ومن تم ظاهرة الاحتباس الحراري نتيجة التراكمات من الآثار البيئية الناتجة عن التدخلات الإنسانية.

وهنا أصبح العالم يتحدث عن التهديدات البيئية للبشرية ولكل الكائنات الحية، خاصة بعد أن تأثرت المناعة البيئية بتوالي فقدان آلياتها الدفاعية، وانعدامها بسبب التدخل البشري اللامسؤول في العديد من الأحيان.

لقد ازدادت التهديدات المحتملة والمثيرة للنزاعات والحروب بشكلها المباشر أو غير المباشر، رغم تكاثف الجهود التحسيسية بمدى تأزم الأوضاع إذا ما استمرت المتغيرات الجديدة بنفس الوتيرة، وبين إيجاد فرق بين كل من التهديد والخطر المحدق، سعت الكثير من المدارس ومراكز البحوث نحو إيجاد حلول نسبية، أو على الأقل أطروحات توضيحية نحو العالم الحالي، وعالم المستقبل.(1)

ومع تزايد النقاشات والتحليلات حول مفهوم الأمن البيئي وإعادة أفهمته وفقا للمتغيرات الحديثة ، أصبح ينظر إلى البيئة والعامل البيئي كوجه استراتيجي جديد في العلاقات المستقبلية، ومجال تهديدي واسع للأمن الإنساني.

بذلك توسعت الدراسات حول التهديدات الأمنية الجديدة ، ومستخرجات الطبيعة، أين أصبح التنظير موجها نحو إيجاد حلول لأوضاع متأزمة، نتيجة التدفق السريع لمعطيات الخطر.

بذلك صنفت التهديدات البيئية إحدى حوافز نشوب الحروب بين الدول سواء الحدودية، أو الإقليمية، نتيجة الترسبات، كما توجهت مراكز البحوث إلى دراسة المشاكل والقضايا البيئية، وكذا النزاعات البيئية المحتملة، ومستقبلها،فما هو هذا التهديد البيئي؟

أ/–تعريف التهديد والتهديد البيئي:

كما تحدد سابقا فان التهديد هو: إمكانية إلحاق أذى بفرد أو جماعة أو دولة ما وهناك شكلين، تهديد مباشر غير المباشر، أما التهديد البيئي، فله متغيران هما التهديد والبيئية، بمعنى إمكانية البيئة بإلحاق الأذى بالبشر وبـــاقي

(1)- Hidiaki shinoda, op cit, p06

الكائنات الحية[1] .

و حاليا يتم الحديث عن المشاكل والقضايا البيئية، التي أضحت تشكل تهديدا لأمن الإنسان ، فالانتشار الواسع للتصنيع والنمو السكاني السريع، أدى إلى تغيير الواقع الحالي، وتعرضت بذلك العديد من مناطق العالم إلى إضرار بيئية شديدة، على العديد من المستويات، أين أصبحت الدول والمنظمات الدولية تتسابق من اجل عقد اتفاقيات ومعاهدات للحفاظ على البيئية والتوازن الحيوي.

ولقد أعطت شدة الموقف انقسامات بين الدول المصنعة وغير المصنعة حول من وراء خلق تهديدات، ومن يساهم في زيادة وسرعة حركيتها لتمس بالإنسان، وفي مستوى آخر النظام الدولي.

فالحديث عن :أي "تهديد" معناه الدخول في حيز الخطر، حسب التحليل الواقعي، ومن جهة أخرى، قد سطرت قائمة التهديدات رؤى حول إرساء سلام أو سلم بيئي بالمنظور اللبرالي، ورغم احتدام النقاشات النظرية حول التهديدات البيئية للأمن الإنساني، إلا أن الشكل التقليدي لمواجهة التهديد قد انتفي أمام سشاعة الملحقات البيئية، فكيف يمكن لأجهزة الدفاع العسكرية ان تحمي الدولة من الخطر البيئي؟

ب/–أنواع التهديدات البيئية:

هناك نوعين: تهديد بيئي مباشر ، يمس مباشرة بالإنسان وأمنه، ويمكن تحديد ذلك في الكوارث الطبيعية المفاجئة والسريعة، كالأعاصير والفيضانات والرياح ، وتهديد بيئي غير مباشر، يظهر في ظاهرة الاحتباس الحراري، و تأثيراته على الطبقة الحيوية .

وهنا تبرز صورة التهديدات البيئية المباشرة وغير المباشرة، التي قد تتطور إلى شكل آخر نحو العنف والصراع، وهذا ما نسميه بالنزاعات البيئية.

المطلب الثاني: مفهوم النزاع البيئي:

أ/– تعريف النزاع البيئي

إن دراسة النزاعات البيئية لابد أن تشمل إعطاء تفسيرات وتحريات عن أسباب التغيير البيئي، والمشاكل البيئية وفقا للطبيعة والأنشطة الإنسانية، ويجب قبل ذلك النظر إلى المتغيرين من يهدد من؟، وما هي قمة التهديدات والأخطار؟ قبلا يجب التفرقة بين كل من ميكانيزم التهديد وعامل الخطر risk and threat ، ودور كل منهما في تفسير النشاطات الإنسانية ومعطيات الطبيعة.

فالبيئة أو Environnement حسب تقارير الأمم المتحدة قد طغت على التحليلات ، أو النقاشات حول الأمن الإنساني و خاصة بعد أن تم إعطاء أعمال امريقية حول العلاقة بين التغير البيئي و الحروب المحتملة [2] . كما تم التطرق أيضا إلى التعقيدات التي أبرزتها نسبة التفاعلات بين العامل البيئي و الحروب على الموارد الطبيعية، ومن ثم كان الحديث عن التهديدات البيئة الحديثة التي تصاحب التغير البيئي و تفاقم عامل الندرة،

---

(1) - Hideaki shinoda, op.cit p7

(2) Oli Brown, the environment and our security:
http://www.iisd.org/pdf/2005/security env peace Iran. PDF

ليطرح بذلك السؤال: كيف يمكن للنقص في الموارد الطبيعية أن يسبب النزاعات ؟

و بتسلسل و ترتيب أمريقي للعوامل المؤثرة في العلاقات الدولية اليوم، ينحدر تحت عامل البيئة كل من: النقص في الموارد الطبيعيةResources shortages , الندرة Scarcity، التغير في المناخ، و البحث عن أمن بيئي و سيادة بيئية.

ففي تسعينيات القرن الماضي برز شكلين من تفاعل نقاشات رئيسية حول كل من مفهوم البيئة و الأمن (العلاقة و التفاعل بين المتغيرين) في المدارس الغربية :

النقاش الأول تمركز حول الأمن و إعادة أفهمته و قد تم الأخذ بعين الاعتبار كل من تهديدات الأمن الجديدة " و ماذا يجب علينا حمايته" .و ما تم تأكيده من خلال هذه النقاشات المعرفية هو الاعتبارات البيئية.

إما **النقاش الثاني**، فقد كان أكثر امبريقية . تناول بالحديث ما يمكن للتغير البيئي إحداثه من تهديدات أمنية للدول عموما . وعالم الشمال على وجه الخصوص.(1)

على غرار ذلك، كان هناك بعض الدراسات و الأبحاث حول الأمن و البيئة .وجدلية العلاقة بينهما، و تمحورت تقديمات هذه البحوث حول ثلاث مستويات

- **المستوى الأول** كان عبارة عن مقدمة عمل مفاهيمي " حول المفهوم الموسع للأمن (هذا ما سيطر على محط نقاشات فترة ما بعد الحداثة، وقد تم التطرق إليه سابقا).

- **المستوى الثاني:** أدرج فيها كيفية تحديد روابط بين البيئة والأمن والنزاع من أجل تأسيس أو إنشاء بحوث إجرائية عملياتية داخل التحليلات المدرسية .

- **المستوى الثالث:** أتت من أجل نقض المسلمات الأولية، في حين كانت الدراسات متقدمة نحو إعطاء شروحات و تفسيرات امبريقية، انتهت عدة أعمال سنة 2000 لتعطي في الأخير نظرة واسعة حول العلاقة المحتملة بين الأمن و البيئة والنزاع . و تبعد نهائيا التحذيرات الأولى حول النزاعات الدولية في شكل حروب بيئية « Ecowars ».(2)

بذلك انتقل عامل البيئة والنزاع ليحتوي العديد من المفاهيم، أين تنتج علاقة تفاعلية بين مفهوم الأمن و البيئة وتأثيراتهما المباشرة على الدولة و على علاقات الدول سواء كانت علاقات بينية أو علاقات دولية: من جهة ثانية برزت نقاشات جديدة تأخذ بعين الاعتبار هذه التفاعلات و تعطي تحليلاتها الامبريقية والنظرية حول ما أصبح يدعى بالنزاع البيئي كأحد أبعاد كل من الأمن و البيئة .

فمنذ حلول أوائل تسعينيات القرن الماضي، كثرت الاتفاقيات المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف من اجل النظر إلى خطورة الموقف، ومحاولة إيقاف التهديدات البيئية المتضاعفة، اثر نظام دولي ونظام بيئي متدهورو متناقص (3) وبعد أن أضحت القضايا البيئية قضايا دولية وعالمية من نواح متعددة –كون الكثير من هذه المشاكل هي مشاكل

---

(1) simon dalby.Environmental security ,op cit.p312.

(2) simon dalby .security and ecology in the age of globalization ,op cit, P 95.

(3) hidiaki shinoda. Op cit.p8.

دولية في جوهرها، أو أنها تتصل بالممتلكات العالمية المشاعة، أو بصفة أخرى تتصل بسياسات اقتصادية واجتماعية تلجأ إليها الدول في مجال الاستثمار أو الإصلاح.

ما يمكن قوله هو أن القضايا البيئية قد أصبحت محل اهتمام وتركيز العديد من المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية، رغم كثرة التحديات في السياسة البيئية الدولية، ورغم التعقيدات المتزايدة داخل النظام العالمي، هذه القضايا البيئية، التي تحولت من مجرد قضايا إلى نزاعات وحروب بيئية أو ما يسمى ب Ecowars نتيجة للاختلال في عامل الاستغلال الإنساني، ونتيجة لكثرة التحديات التي تواجه كلا من استحداث الأنظمة البيئية والسياسات البيئية الدولية بصفة أقل. (1)

ما وصل إليه العالم اليوم هو سيطرة العديد من المواضيع التي تبحث عن حلول سريعة أو تدخل سريع من اجل إيقاف الخطر أو التهديد نحو النزاع والحروب البيئية، من بين المواضيع المسيطرة، كما ذكر سابقا، عامل الندرة وتناقص الموارد الطبيعية الحيوية، التلوث في البحار والمحيطات والتناقص في المياه، مع الخلل المتزايد في النظام البيوسفيري وطبقة الأوزون (2) بسبب كمية الغازات المتدفقة نحو الجو، وبالإضافة إلى التلوث المحيطي (والمائي) والجوي والبري، وعامل الندرة والتناقص البيئي، نجد سوء استغلال والاستهلاك الإنساني بسبب سوء إدارة المصالح والممتلكات من جهة، وبسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

ما يمكن قوله هو أن كل هذه القضايا البيئية قد أدت إلى بروز حروب بيئية، لاسيما في عالم الجنوب، أو عالم الموارد الأولية المتاحة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث التالي.

ب/- أنواع النزاعات البيئية

إن العلاقة بين البيئة والنزاع تمثل إحدى فروع "الأمن البيئي"، كحقل من الأمن يعمل على إعطاء صورة لأمن شامل ومعمق يحتوي كل التهديدات التي يشكلها عامل النمو السكاني، وتردي كميةو نوعية الخدمات والسلع البيئية، فالفكرة القائلة بأن النزاعات والعنف يمكن أن يندلعا بسب الموارد المشتركة هي فكرة صائبة إلى حد بعيد، لأن الحروب الدولية قد نشبت من أجل الوصول إلى الأراضي والمياه منذ القدم والواقع يثبت أن الصلة بين الموارد البيئية واندلاع النزاعات قد عرفت منذ عقود من الزمن، واليوم تتحدث التحليلات المختلفة عن النزاعات البيئية التي تقر بأهمية كل من:

1- الدور الذي تلعبه الكثافة السكانية المرتفعة في إنشاء النزعات.

2- التمييز بين الموارد المتجددة وغير المتجددة.

إن تحليلات العقود الأخيرة، حول الأمن، البيئة والنزاع، أبرزت أن لعامل النمو السكاني دور كبير في الوصول إلى الندرة، (خلق ندرة ناجمة عن الطلب) [سيتم التطرق إلى ذلك في المبحث اللاحق] وهذا ما يدفع بالدول إلى التوسع، على العكس من ذلك، فالدول التي لن تلجأ إلى التوسع من أجل تلبية

---

(1)- ستيف سميث وجون بايليس، مرجع سابق، ص677.

(2) –Malin Falkenmark, <u>human security versus ecological security :compatible or non compatible goals</u> ?SIWI seminar publications,2002.

حاجيات سكانها سوف تكون عرضة للعنف الداخلي الناجم بسبب الندرة.

وهنا تم تصنيف النزعات إلى عدة أشكال ولها عدة أبعاد، غير أن أنواع النزاعات البيئة التي سطرتها تقارير برامج الأمم المتحدة حول البيئة UNEP(انظر الملحق رقم 01) تمثلت في:

1- النزاعات الدولية المباشرة Direct International Conflict: [1]

هذا النوع من النزاعات البيئية، يحدث بسبب ازدياد الطلب على الموارد الطبيعية بسبب ازدياد السكانية، وهذا ما يشكل اختلالا في ميزان العرض والطلب، أو الإنتاج والطلب، خاصة بسبب النقص الإنتاجي والناتج عن التدهور البيئي، وهذا ما سيدفع بالدول إلى التنافس من أجل الواردات الطبيعية، لكن تزايد عملية التنافس سوف تفتح مجالا للتوتر والأزمات.

وغالبا ما يتم التنافس بين الدول على الموارد المتجددة مثل الأراضي الصالحة للزراعة، الثروة السمكية والغابية، لكن عدد من الباحثين يؤكدون أن الحروب الجديدة لن تكون بسبب الندرة في الموارد المتجددة، لكنها سوف تكون بسبب الندرة في الموارد غير المتجددة مثل النفط، المورد الأساسي للتطور الاقتصادي، والماء الصالح للشرب، الذي رغم كثرته فهو في تناقص مستمر بسبب جفاف أحواض الأنهار وما إلى ذلك.

2- النزاعات تحت القومية المباشرة Direct Intranational Conflict: [2]

هذا النوع من النزاعات البيئية، يشرح إمكانية نشوب نزاع مباشر من أجل الوصول إلى الموارد الموجودة في منظمة حدودية مثل الموارد المائية، وأحواض الأنهار.

3- النزاعات الدولية غير المباشرة: [3]

أشار عدد من المحللين إلى أنه، من الممكن حدوث نزاعات دولية غير مباشرة، بسبب تأثير ندرة الموارد غير المتجددة على غرار حدوث نزاعات بسبب المنافسة المباشرة حول "الوصول إلى الموارد"، فإنه من الممكن حدوث نزاعات دولية غير مباشرة عندما تتفاعل ندرة الموارد غير المتجددة مع عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وفي إشعال توترات بين الأمم الدول.

مثل هذه التحليلات تتوقع بأن عمليات الإفراط في صيد الأسماك، استنفاد الثروة الغابية، مع تآكل التربة وانتشار التلوث المائي بالإضافة إلى التغير في المناخ، وبروز أشكال أخرى والتدهور البيئي، كل ذلك سوف يؤدي إلى:

- هجرات جماعية الشاملة.
- تدهور شروط الصحة الإنسانية.
- الفقر المزمن.

وهذه الآثار الاجتماعية، تتفاعل بدورها لتنتج أشكالا من العدوان بين الدول، ونتيجة ذلك سوف تكون

---

1 - Daniel Schwartz and Ashbindu singh,” Environmental Conditions,Resources, and Conflicts : an introductory overview and data collection”, p8.
http://na.unep.net/publications/conflicts.pdf

2 - Idem.

3 -Idem.

عبارة عن خصومات بين الدول، تؤدي في كثير من الأحيان إلى نزاعات مسلحة.

- إن العديد من التحليلات المقدمة لهذا النوع من النزاعات البيئية قد عمدت إلى التركيز على الانعكاسات طويلة المدى للتغير البيئي مثل الاحتباس الحراري وتوسع ثقب الأزون، وخرجت بعدة إيضاحات منها: إن مثل هذه النوع من التهديدات البيئية سوف يخلق أرضية للنزاعات والحروب الدولية فظاهرة الاحتباس الحراري (أو الاحترار العالمي) على سبيل المثال، سوف تؤدي إلى تراجع عائدات الزراعة، كما ترفع عن مستوى البحار، وهاتين النتيجتين سوف تؤدي إلى: الفقر، والمعاناة الإنسانية، الهجرات الموسعة، كما تؤدي في آخر الأمر إلى نزاعات.

4- نزاعات تحت قومية غير مباشرة:[1]

نقطة التركيز هنا، كانت على نوع النزاعات تحت القومية غير المباشرة التي تقوم بسبب تفاعل الندرة البيئة مع ظروف اجتماعية أخرى، نحو خلق مجال مهيأ للعنف.(أنظر الملحق رقم 02)

ومثل ما يحدث في النزاعات الدولية غير المباشرة، فإن النزاعات تحت القومية غير المباشرة تحت عندما تتفاعل العوامل البيئة (مثل تآكل التربة وتناقص خصوبتها تلوث المياه، تلوث الزراعة Agricultural Contamination) مع مشاكل اجتماعية أخرى (مثل الفقر، الصراعات الإثنية، الهجرات الموسعة، والتوزيع غير المتكافئ للموارد السياسية والاقتصادية).

في نفس المجال، ثم الحديث عم الرابط الموجود بين انتشار الكائنات الدقيقة العضوية، والأمراض المعدية (المنبثقة عن تدهور الظروف البيئية)لصحة الناس والصحة السوسيو-اقتصادية.

ونتيجة كل ذلك سوف تكون "عنف تحت قومي"، يستطيع أخذ شكل عصيان ثوري، عنف إثني، جرائم في المدن، أو قمع مدني، تقوم به الدول.

إن مثل هذه الأشكال من النزاعات قد تبنتها بعض المدارس والميادين الأكاديمية، وعمدت إلى تفسيرها من خلال مقاربات نظرية في مجملها.

المطلب الثالث: النقاشات النظرية حول مفهوم النزاع البيئي

لقد أصبح الحديث عن البيئة مقترنا بكم النزاعات المحتملة ،و التهديدات الناتجة عن التغير البيئي وإيكولوجي ، و بروز كل من عامل الوفرة و التناقص البيولوجي ، كعاملين مؤثرين في العلاقات بين الدول، غير أنه من الصعب لمن كان تفسير التفاعلات المعقدة بين العامل البيئي و خلق التهديدات.

بالنسبة لعنصر الأمن ، يمكن القول أن تهديدات الأمن الإنساني تنقسم بصفة منتظمة إلى تهديدات الأمن السياسي، تهديدات الأمن الغذائي ، تهديدات الأمن الشخصي ، تهديدات الأمن الاقتصادي، تهديدات الأمن الثقافي، تهديدات الأمن الصحي ،و تندرج تحت تهديدات الأمن البيئي الأخطار الجديدة التي تناولتها بالدراسة المدارس الغربية، ومراكز البحوث المختصة .

ولقد رأينا في المحاور السابقة، أن دراسات الأمن الإنساني، قد أعطت تحليلات من خلال أبعادها، لما يسري في العالم اليوم، إذ نجد ضمن البعد البيئي تفسيرا لأثر الظواهر الطبيعية على الإنسان، وعلى المجتمع والدولة، وكيف أن

[1] -Ibid,p 09.

البيئة أصبحت تشكل تهديدا وخطرا على الإنسان والكائنات الحية الأخرى، بسبب الاختلال العالمي، والتغير المناخي المتزايد يوما عن يوم.

ولقد كثرت التحليلات في هذا المستوى، وانتقلت الدراسات من الحديث عن نزاعات حدودية، أهلية ، دينية، وغيرها، إلى نزاعات بيئية، بسبب النقص الموردي والفقر المتنامي في العالم اليوم، وبسبب التحولات المناخية، والتدهور في الطبقة الحيوية، وما إلى ذلك.

وهنا يركز الباحثون على أسباب هذه النزاعات ومسبباتها على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي، إذ تبنت مراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية مشاريع أبحاث من اجل الإخطار بحالة البيئة، والتنبيه بالمستقبل القريب والبعيد للبشرية، وبصفة أخرى مستقبل الأمن الإنساني، في ظل التحولات البيئية، والتهديدات البيئية الأمنية المتكاثرة.

والى جانب ذلك نجد إسهامات الكتاب والباحثين السياسيين، الجيوبوليتيكيين ، وحتى علماء البيئة الذين أسهموا في إثراء هذا المجال.

من جهتها تطورت الأبحاث حول النزاعات البيئية (التهديدات الأمنية للبيئة) Environmental conflicts خلال سنوات التسعينيات 1990، وسنعمد إلى تلخيص كل الإسهامات والنقاشات النظرية في ستة (6) مقاربات متفاعلة ومتداخلة فيما بينها، حيث أنها في بعض الأحيان تتعدى الحديث عن الأمن البيئي، نحو الأمن الاقتصادي، وتعطينا نظرة ذات معايير متشابكة حول الجوانب النفسية، السياسية، الاثنية والاقتصادية وغيرها للنزاعات البيئية.

1 – المقاربة الأولى:

وقدمتها مدرسة Toronto كبحث لمجموعة أشخاص يترأسهم توماس هومر ديكسون Thomas-Homer Dixon، وتركز هذه المقاربة على نشاط عامل الندرة من الأعمال الاجتماعية والبيئية، التي تؤدي تحت ضغوط بعض الظروف إلى اللاإستقرار السياسي في حججها، تؤكد مدرسة طورونطو Toronto أن الندرة البسيطة كنتيجة للتغيرات البيئية وزيادة السكان هو جزء واحد من عدة أجزاء معقدة، ووضعيات تتفاعل داخلها العوامل الاجتماعية مع الظواهر الطبيعية[1].

ويعطي ديكسون في تحليله ثلاثة اتجاهات نظرية للنزاع، كلها متعلقة بالطبيعة ومسببات النزاع الاجتماعي، وذلك على المستوى الفردي، الجماعي والنظمي.

فنظرية "العدوان بسبب الإحباط"[2]، تستعمل علم النفس الفردي من أجل شرح الصراعات الأهلية، بما فيها الإضرابات، المظاهرات، الانقلابات والثورات وحروب العصابات، وتعطي تفسيراتها بأن الأفراد يصبحون أكثر عدوانية عندما يشعرون بالإحباط بسبب الاعتقاد بأن شيئا أو شخصا ما منعهم من تحقيق رغباتهم وأهدافهم (أو من تحقيق رغبة قوية Strong Desire)[3].

---

[1]-Thomas Homer Dixon, Environment scarcity and violence, Princeton university press, Princeton, 1999, p11.
[2]-Idem.
[3]-Idem.

بعض الفروع من هذه النظرية، تفترض أن الحرمان النسبي قد يسبب الإحباط والعدوان خاصة عندما يرى الناس أن هناك فجوة كبيرة بين ما هو موجودة في الواقع وبين ما كانوا يطمحون إلى تحقيقه (خلل بين الحقيقة الموجودة والاستحقاق المرجو) أما نظريات مجموعة الهوية Group Identity Theories، فتستعمل علم النفس الاجتماعي للمساعدة في تفسير النزاعات التي تحتوي على عامل القومية والإثنية والدين ،والتركيز قد كان على الطريقة التي تقوى بها الجماعات هوياتها، ضمن صراعات "نحن وهم".

فالأفراد قد يحتاجون إلى الشعور بمعنى "الصداقة"، أو علاقة "النحن" "we-ness"، والتي تعزز الروح الجماعية وتحول دون الدخول في هجومات ضد جماعات أخرى بالمثل، الشعور بعزة النفس والحصول على مكانة ضمن جماعة محددة، لكن هجومات جماعات أخرى عليهم، سوف تؤدي بالزعماء إلى تغطية هذه الاحتياجات من أجل زيادة قوتهم السياسية، داخل جماعاتهم، رغم أن مثل هذا السلوك سيحدث انقسامات عميقة بين الجماعات.

أ- **نزاعات الندرة البسيطة Simple scarcity conflicts**:

إن نزاعات الندرة البسيطة، قد شرحت من طرف النظريات الهيكلية العامة Structural theories، وهذه الفئة من النزاعات هي التي نعمل على توقع حدوثها عندما تقوم الدول بحساب عقلاني لمصالحها، سواء ضمن مجال لعبة صفرية، أو لعبة سلبية، ناتجة عن ندرة الموارد(1).

ولقد كان فهم مثل هذه القضايا والنزاعات سهلا في الماضي، وذلك من خلال تقديمات وتفسيرات المدرسة الواقعية، لكن مع تطور "الاحتياجات" وتفاقم الندرة، أصبح ضروريا خلق مجال آخر وإطار نظري آخر لفهم هذه النزاعات البيئية.

ويقترح "هومر ديكسون Homer Dixon" ثلاث موارد تقوم بسببها النزاعات حول الندرة البسيطة وهي: موارد مياه الأنهار، الأسماك، والتربة الزراعية الخصبة والمنتجة(2).

وتؤدي الندرة المتزايدة والسريعة لهذه الموارد إلى نشوب نزاعات بسبب الاحتياج البشري لمثل هذه الموارد، من جهة ثانية تفاقم الاستغلال اللامشروع لها.

لكن يضيف "هومر-ديكسون"، أننا قد نلمس جانبا إيجابيا في التغذية الاسترجاعية Feed Back للعلاقة بين النزاع وانخفاض الإنتاج الزراعي، كمثال على ذلك، انخفاض الإمدادات الغذائية الناجم عن التغير البيئي قد يؤدي ببعض الدول إلى الكفاح من أجل زيادة مناطق الري والأراضي المنتجة [لكن هذا قد يؤدي أيضا إلى خفض الإمدادات الغذائية الآتية من مصدر آخر].

ويعتبر التغير البيئي أحد مصادر ندرة الموارد المتجددة، إلى جانب عامل التزايد السكاني، والتوزيع غير العادل للموارد في المجتمع، ويمكن القول أن مفهوم "الندرة البيئية"، يشمل المصادر الثلاثة.

فمن جهة، تحليلات القضايا البيئية والندرة في الموارد، قسمت الموارد إلى موارد غير متجددة

---

(1)- Thomas Homer-Dixon, "on the threshold, environmental change as causes of acute conflict", international security, vol 16, N°2 (fall 1991), p95.

(2)-Thomas Homer-Dixon, and J- Blitt, Ecoviolence, Links among environment, population and security. Rowman and Little field eds, Maryland, 1998, p41.

Non Renewable Resources، مثل: النفط، خام الحديد، وموارد متجددة Renewable resources، مثل المياه العذبة، الغابات، الأراضي الخصبة وثقب الأوزون[1].

ومن جهة ثانية فأن الكثافة السكانية المتزايدة تزيد من عامل التغير البيئي، وذلك بسبب عدم قدرة كل فرد من الحصول على ما يحتاجه من الطبيعة، وأيضا تناقص هذه الموارد المتحصل عليها بسبب الاستهلاك المتزايد من طرف هؤلاء.

أما الجانب الثالث، فهو التوزيع غير العادل للمصادر، إذ يحتفظ القلة من السكان بكل المصادر، أما باقي هؤلاء فهم لا يملكون شيئا ويتخبطون في آثار وانعكاسات "الندرة"،من كل ذلك يتكون لدينا ثلاثة أبعاد لمفهوم الندرة البسيطة[2].

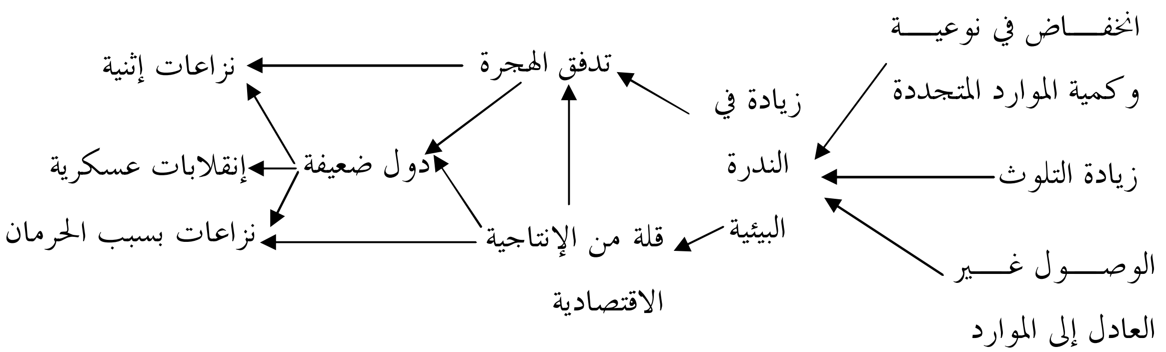
– **ندرة بسبب العرض:** ويكون ذلك عندما تكون نسبة التناقص في الموارد الطبيعية أكثر من نسبة الزيادة والتجدد في نفس الموارد.

– **ندرة بسبب الطلب:** وتكون بسبب النمو السكاني وزيادة الاستهلاك الفردي.

– **ندرة قطاعية (هيكلية):** وتكون بسبب التوزيع غير العادل للموارد، ويبرز ذلك عندما تسيطر قلة من الناس على كل الموارد، دون الكثرة التي تعاني من النقص الموردي، واجتماع هذه الموارد مع بعضها بطريقة متزايدة قد يؤدي إلى الدخول في نزاع أهلي مسلح، وهذا سوف يؤدي بدوره إلى انخفاض وتقليص الإنتاجية الزراعية، والنشاطات الاقتصادية، فيؤدي إلى حدوث الهجرة وبروز الدول الضعيفة كما يبين الشكل الأول.

الشكل رقم (03): يبين بعض مصادر وانعكاسات الندرة البيئية (بتصرف)

مصادر الندرة البيئية **الآثار الاجتماعية**



<u>Sources:</u> Thomes Homer Dixon, « Environment scarcities and violent conflit », op, cit, p31.

وقد أعطيت بعض الفرضيات حول نموذج هومر–ديكسون:

– **الفرضية الأولى:** ترى بأن الدول التي تعاني من تدهور في التربية هي أكثر عرضة للتجربة النزاع المسلح الداخلي، من الدول التي لا تعطى أهمية للتدهور في التربة والأراضي[3].

---

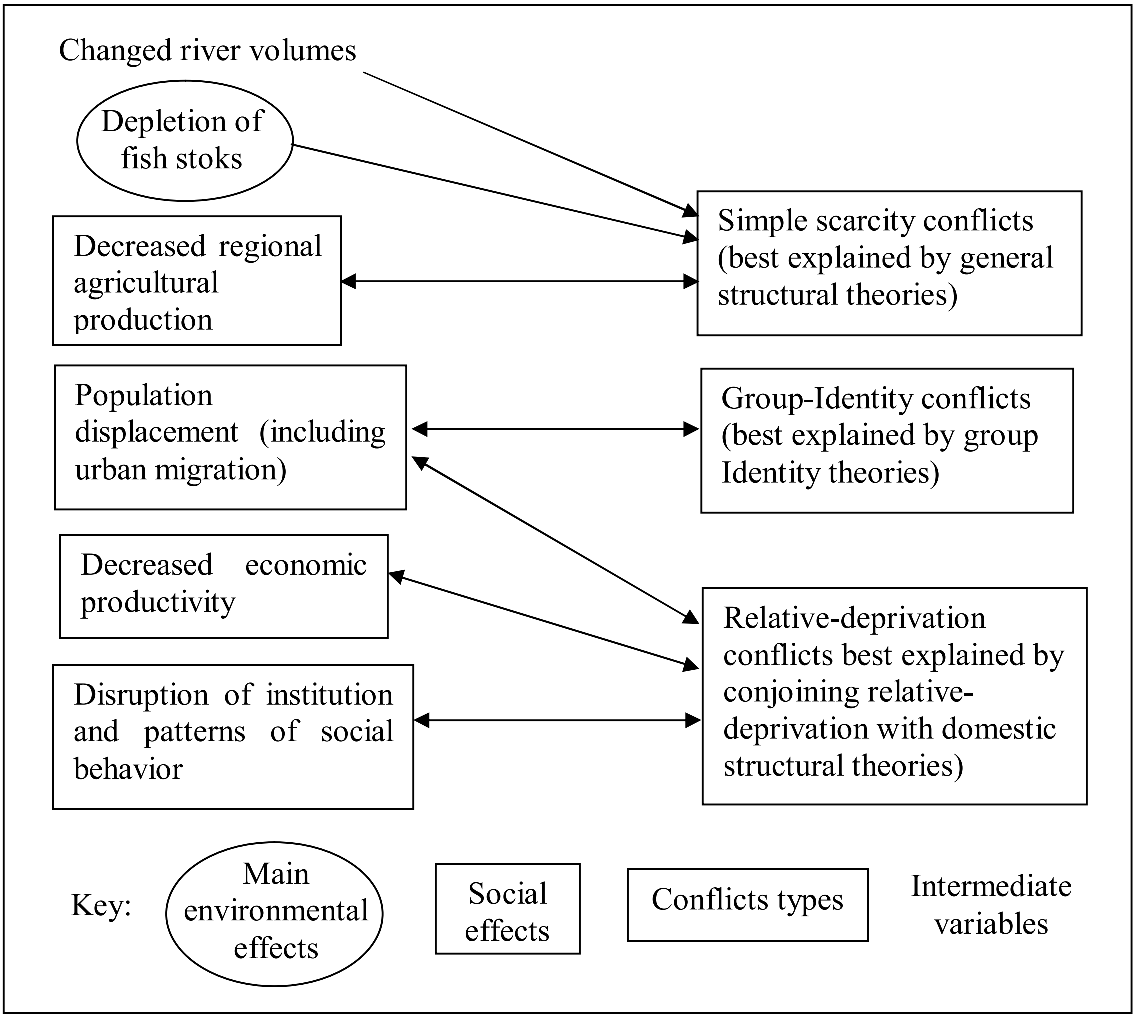
(1)-Thomas Homer-Dixon<u>, Environment security and violence</u>, op, cit, p15.
(2)-Thomas Homer-Dixon, "Environment scarcities and violent conflict, Evidence from cases", <u>International Security ,</u> vol 19, N°1,1994, pp (5-40).
(3)-Wenche Hange and Tanja Ellingsen, "Beyond Environmental scarcity: causal Pathways to conflict", <u>Journal of peace Research</u>, vol 35, n°3,1998, p302.

– **الفرضية الثانية**: ترى بأن البلدان التي تعاني من شكل التناقص في الغابات، أكثر عرضة لتجربة نزاع مسلح داخلي، من الدول التي لا تعاني من إزالة الغابات.

– **الفرضية الثالثة**: ترى بأن الدول التي توفر نصيب كل فرد من المياه العذبة، معرضة للنزاع المسلح الداخلي أكثر من الدول التي لديها وفرة في المياه، تسمح لكل فرد بأخذ نصيبه[1].وكل هذه الفرضيات تندرج ضمن "الندرة الناجمة عن العرض"، بذلك تتشكل فرضية رابعة، مع الإشارة إلى عامل الندرة الناجمة عن الطلب"، وترى هذه الفرضية أن الدول التي تعاني من كثافة سكانية مرتفعة، أكثر عرضة لنزاع داخلي مسلح من الدول التي لها كثافة سكانية منخفضة[2].

أخيرا، هناك فرضية خامسة، تندرج ضمن ثالث بعد من أبعاد الندرة وهي "الندرة الهيكلية"، وترى هذه الفرضية أن الدول التي تعاني من تفاوت مرتفع في الدخل أكثر عرضة لنزاع مسلح من الدول التي لديها توافق مرتفع.

Figure04: Types of conflict likely to Arise from Environmental change in the Developing world



Source: Thomas Homer-Dixon, "on the Threshold: Environmental change as causes of Acute conflict", op-cit, p96.

---

[1]-Ibid, p303.
[2]-Idem.

ب- النزاعات بسبب مجموعات الهوية Group Identity conflicts[1]:

ويتم شرح هذا الجزء بالاعتماد على نظرية "مجموعات الهوية"، فأي نزاع محتمل الحدوث بسبب تحركات السكان واسعة النطاق، والناجمة عن التغير البيئي.

إن الجماعات الإثنية والثقافة المختلفة قد تنفجر مع بعضها البعض، تحت ضغط ظروف الحرمان والتوتر، إلى جانب إمكانية حدوث علاقة عدائية بين الجماعات وتوجه جماعة ما إلى التركيز على هويتها مع إقصاء واستبعاد الجماعات الأخرى (وهذا ما يسمى تمييزا عنصريا).

مثل الوضع في بنغلاديش، في منطقة آسام Assam، أين يقوم صراع إثني في الولاية على طول العقد الماضي، غذته عمليات الهجرة[2].

من زاوية نظر أخرى يحدد "ديكسون" أن زيادة التوتر البيئي والسكان في الدول المختلفة، يؤدي إلى ارتفاع عمليات الهجرة نحو الدول المتقدمة، وهنا تتضح صورة أولمان Ulman في قوله: "جزيرة من الأغنياء وسط محيط من الفقر والفقراء" بذلك ستزداد عمليات هجرة سكان أمريكا اللاتينية إلى كل من الولايات المتحدة وكندا، وهجرة الأفارقة وسكان الشرق الأوسط إلى أوروبا، وسكان جنوب آسيا شرق آسيا إلى استراليا، هنا سوف يختل بالفعل التوازن العرقي والإثني في العديد من المدن ومناطق البلدان المتقدمة، وستعمد الحكومات إثر ذلك إلى المكافحة من أجل احتواء ردود أفعال معادية من الأجانب، وهذا الصراع العنصري سيصبح مع مرور الوقت أسوء بكثير مما نظن ونعتقد.

ج- النزاعات بسبب الحرمان النسبي[3]:

إن نظريات الحرمان النسبي إلى أنه في حين تقوم البلدان النامية بإنتاج القلة من الثروات بسبب المشاكل البيئية، فإن سكان هذه البلدان سيعمدون إلى إبراز سخطهم الناجم عن متوسع الفجوة بين مستوى الإنجاز الاقتصادي الحقيقي، وما كانوا يطمحون إلى امتلاكه (الشعور بالاستحقاق)، فكلما زادت حدة التدهور الاقتصادي كلما زاد سخط وغضب هؤلاء.

إضافة إلى ذلك فإن الجماعات ذات المكانة المنخفضة سيكتنفها الإحباط أكثر من غيرها لأن النخب ستستعمل كامل قوتها من أجل الحفاظ -قدر المستطاع- على إمكانية الوصول إلى مستوى معيشي ثابت رغم تقلص "الكعكة الاقتصادية Economic Pie"، كما يقول "هومر-ديكسون"Homer-Dixon" وهنا سوف تقوم أعمال العنف من طرف جماعات ضد أخرى بسبب التوزيع غير العادل للسلع الاقتصادية في المجتمع، وبسبب حالتهم الاقتصادية المزرية.

(1)-Thomas Homer-Dixon, " on the threshd, Environmental change as causes of Acute conflict", op-cit, p97.
(2)-Thomas Homer-Dixon, "on the threshold, Environmental change as causes of Acute conflict", op-cit, p97.
(3)-Idem.

Table 02: comparison of conflict types

Conflict type	Objective sought	Conflict scope
Simple scarcity	Relief from scarcity	International
Group Identity	Protection and reinforcement of group Identity	International or domestic
Relative deprivation	Distributive Justice	Domestic (with international repercussions)

Source: thomas Homer-Dixon, "on the Threshold: Environmental change as causes of Acute conflict", op-cit, p96.

2– المقاربة الثانية:

جسدهما تقديمات مشروع النزاع والبيئة ENCOP أو Environmental Conflicts Project، والمسير من طرف "بيشلر" Gunther Baechler، الذي عمد إلى ربط المضامين البيئية مباشرة بالتنمية والتغير المجتمعي في دول الجنوب.

إن مشروع ENCOP، قد عمد إلى تحليل ومعاينة العديد من دراسات الحالة المختلفة، واستنتج أن عنصر النزاع والتغير البيئي مرتبطان بشدة وفي أشكال متعددة، وفي حين يترابط هذان المتغيران، فالنزاع محتمل أن يرتبط بشكل مباشر باضطرابات عصر الحداثة[1].

بذلك فقد كان مشروع البحث العالمي هذا، مركزا على العلاقات المتفاعلة بين التدهور البيئي، سوء التنمية، والنزاعات العنيفة، وقد عمد إلى دراسة أكثر من أربعين (40) حالة من خلال العمل المتواصل لفريق بحث متوزع في بنغلادش، ألمانيا، بريطانيا، نيجريا، وسويسرا، إلى جانب هؤلاء ساهم المتخصصون الإقليميون وسكان تلك البلدان في مثل دراسات الحالة تلك.

أ/ النزاع البيئي حسب مشروع ENCOP:

ولقد اعتمدت مجموعة الدارسين على تعريف عمليات للنزاع البيئي من أجل تقريب هذه الدراسة من المنحى الدراسي العالمي، ووفقا لهذا التعريف فإن النزاعات البيئية، تعبر عن نفسها في شكل نزاعات سياسية، اجتماعية، اقتصادية، اثنيه، دينية أو إقليمية أو في شكل نزاعات حول الموارد أو المصالح القومية، أو في أشكال نزاعات أخرى وكلها نزاعات تقليدية ناجمة عن التدهور البيئي[2] بذلك فإن النزاعات البيئية، تتميز بالتدهور الحاصل في الحقول التالية[3]:

---

[1]-Gunther Baechler, « why Environmental transformation causes violence: A synthesis », Environmental change and security project Report, N-4, p24.

[2]-Gunther Baechler, "violence through Environmental discrimination: causes, Rwanda arena, and conflict model", Environmenal change and security project report, vol 2, Kleur academic publichers, Netherlands, 1999, p01.

[3]-Idem.

❖ الاستخدام المفرط للموارد المتجددة.

❖ إرهاق قدرة المصارف البيئية (Sinks) (بمعنى إحداث تلوثات).

❖ إفقار مساحات العيش.

ويمكن القول أن هناك مفهومين أساسيين يؤديان إلى هذا التعريف:

الأول: هو أن مجموع الدارسين يفترضون بأن كلا من الهياكل والفواعل سيلعبون دورا إذا ما ساهمت المشاكل البيئية في خلق التراع، مع الأخذ بمحددات أشكال التراع الناجم عن القضايا البيئية(1).

أما الثاني: فيركز على الموارد المتجددة ويستبعد الموارد المعدنية، وغير المتجددة كيفما كان عامل التعدين، بناء السدود أو النشاطات الصناعية المباشرة وغير المباشرة تؤدي إلى الانتشار الواسع للإضرابات الطبيعية، ومنتم التراع (إحدى الحالات المذكورة في التعريف) (2).

وقد قدم "باشلر" Baechler " عدة فرضيات في دراسته مثل الفرضية الأولى، التي تقول بأن التراعات العنيفة الناتجة عن البيئة بسبب تدهور الموارد والمتجددة (المياه، الأراضي، الغابات والغطاء النباتي) تعبر عن نفسها في شكل أزمات اجتماعية واقتصادية داخل المجتمعات النامية والانتقالية، أين يمكن للفواعل أن تتلاعب بالأخطاء الاجتماعية في صراعاهّا حول المكانة الاجتماعية، الإثنية، السياسية وحتى الدولية.

وهنا يجدد "باشلر"Baechler " أن التمييز بين الأشخاص (التمييز العنصري بأشكاله، العرقي، الديني، المجتمعي، وغير ذلك) يؤدي إلى خلق جماعات متأثرة بشكل كبير بتلك التفاعلات الموجودة بين التدهور البيئي، التآكل الاجتماعي والعنف الشديد.

من جهة ثانية، حدد بعض المناطق التي قد تنتقل حالة الأزمة فيها إلى نزاع وهي(3):

1- المناطق القاحلة، وشبه القاحلة (الأراضي الجافة، المحاطة بالسهولة).

2- المناطق الجبلية ذات التفاعلات بين الأراضي المرتفعة والمنخفضة.

3- المناطق ذات أحواض الأنهار شبه المتقاسمة على حدود الدول (دول تتقاسم حوض نهر واحد).

4- مناطق تدهور بسبب استخراج متتالي للمعادن، وبناء السدود.

5- حزام الغابات الاستوائيةو 6- مناطق فقر منتشرة في الأقاليم الميترولوجية ونجد مثل تلك المناطق: الحساسة في إفريقيا، أمريكا اللاتينية، وسط وجنوب شرق آسيا وغيرها.

وهنا يستنتج "باشلر" Baechler، أن معظم تلك التراعات تشترك في ظاهرة "تهميش" "Marginalization" أحد الفواعل على غرار الآخرين (مثل استحواذ دولة ذات منبع النهر كامل مياه النهر، دون دولة المصب وغير ذلك، وهنا نخلص إلى تصنيفات حسب هذه الفرضية:

❖ نزاعات ناتجة بسبب التمييز العنصري.

(1)-Gunther Baechler, « why Environmental transformation causes violence: Asynthesis », op-cit, p27.
(2)-Idem.
(3)-Ibid, p28.

❖ نزاعات ناتجة بسبب التهميش البيئي.

❖ نزاعات ناتجة بسبب التمييز البيئي (Environmental Discrimination)، وتحدث هذه النزاعات، عندما تعمد الفواعل المختلفة التي تركز على إمكانيتها الدولية وعلى هويتها الاجتماعية، الإثنية، اللغوية، الدينية أو الإقليمية على السيطرة مسالك الوصول إلى رأس المال الطبيعي (المتمثل في الموارد المنتجة) دون غيرهم من الفواعل الأخرى.

ب- أشكال النزاعات حسب ENCOP:

في كتابه "العنف من خلال التمييز: الأسباب، مساحة رواندا، وأشكال النزاع" أعطى "باشلر" Baechler سبعة أنواع من النزاع البيئي وهي:

الشكل الأول: النزاع الأثنوسياسي[1]: يحصل بسبب التمييز البيئي والإثني، ويحدث حين:

1- تتقاسم إثنية أو مجموعة إثنيات ومنطقة بيئية Ecozone تعاني تدهورا وبالتالي مصادر غير منتجة.

2- حين تتجاور مجموعتين إثنيتين على منطقة إيكولوجية ذات درجة عالية من الإنتاجية.

ففي الحالة الأولى يحدث النزاع بسبب عدم المساواة في وصول إحدى الإثنيات إلى الموارد الطبيعية مع غيرها، أما في الحالة الثانية فيحدث العنف عندما /متى تغزو إحدى الجماعات التي [تعاني تمييزا بيئيا] أراضي جيرانها بغرض الوصول إلى الموارد.

الشكل الثاني: يتمثل في نزاع المركز والمحيط[2]، ويحدث هذا النزاع عندما تتعقد العلاقات بين محيط ومركز الدول المتخلفة وهذا بسبب التحولات البيئية.

الشكل الثالث: يتمثل في نزاعات الهجرة الداخلية[3] (هجرة طوعية أو قسوية نحو مناطق أخرى وهذه الهجرة تكون إما بسبب الأصل الجغرافي أو بسبب التصحر، الجفاف، الفيضانات، والهجرة هنا تكون من مناطق الفقيرة إلى مناطق ذات أراضي خصبة، أما الهجرة القسرية أو التهجير فقد تكون بسبب التفكك الداخلي لمجتمع ما وبسبب العوامل السياسية المختلفة وحتى العوامل البيئية المذكورة.

الشكل الرابع[4]: وهو نزاعات الهجرة العابرة للحدود، ويحدث عندما يخترق المهاجرون (أو اللاجئوون) الحدود القومية، ويسمى هؤلاء باللاجئين البيئيين Environmental Refugees (رغم رفض مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، لهذا المصطلح).

واللاجئون البيئيون هم ناس أُخرجوا من ديارهم بسبب الكوارث الطبيعية، الجفاف، الفيضانات، المجاعات

---

(1)-Gunther Baechler, "why Environmental transformation causes violence: Asynthesis, op-cit, p26.
(2)-Ibid, p27.
(3)-Ibid, p28.
(4)-Gunther Baechler, « why Environmental transformation causes violence: A synthesis », op-cit, p28.

والعوامل البيئية الأخرى وهناك تزايد كبير في عدد هؤلاء في جميع أنحاء العالم(1).

وتقول إحدى الإحصائيات الحديثة بأن عددهم يقدر بـــ 25 مليون شخص في العالم، وسيضاف عددهم إلى 200 مليون في الخمسين (50) سنة القادمة(2).

وتحدث النزاعات في هذا الشكل عندما تتزايد عدد الهجرات نحو دول أخرى بسبب كثرة هؤلاء اللاجئين والأعمال العدائية من طرف الدولة المهاجر إليها.

وهناك عدة عوامل سطرها مشروع ENCOP، تربط بين شكل الهجرة الأول والثاني (الداخلية والعابرة للحدود)، فهناك مشاكل ناجمة عن الفقر وعن سوء التدخل من طرف الدولة، وأكبر نسبة من السكان في البلدان النامية يستقرون في المناطق الريفية ذات الكوارث الطبيعية المتزايدة، وهنا يعمل هؤلاء على الانتقال إلى مناطق أخرى من أجل العيش الحسن، لكن هذا سوف يؤدي بالضرورة إلى اختلال في التوزيع السكاني يمس بالسياسة البيئية للدول (خاصة الدول المتخلفة).

من جهة ثانية هناك مشاكل ناجمة عن العصرنة (أو الحداثة)، تشمل استخراج المعادن، الزراعية الآلية والتحضر Urbanization، وآثار مثل تلك الاستخدامات تتمثل في فقدان الأراضي لخصوبتها، نتيجة استخدام الأسمدة (زيادة نسبة ملوحة الأراضي)، التلوث ومن جهة ثالثة، تشجيع سكان الريف على الانسحاب والتنقل نحو مناطق أخرى (سواء الانتقال من أراضي خصبة إلى أخرى هشة، أو الإنضمام إلى فئة اللاجئين في شبه المناطق الحضرية.

الشكل الخامس: هو النزاعات الناتجة عن الهجرة الناجمة عن الضغط الديموغرافي (3) ففي هذا الشكل عمد "باشلر" "Baechler" إلى شرح كيف أن التزايد الديموغرافي يبعث على نزاعات الهجرة البيئية، بطرق ثلاثة مختلفة: عدد السكان بالنظر إلى الموارد المتاحة (الكثافة) معدل النمو السكاني وإعادة توزيع الموارد بسبب عامل الهجرة والتشرد.

ويحدد "باشلر "Baechler أنه من الصعب تسليط الضوء عل العلاقة السببية بين الضغط السكاني، التدهور البيئي والعنف، وحاليا توجد بعض الحالات فقط [في رواندا، بنغلادش، آسام Assam، وأندونسيا/جافاJava) تفسر ذلك.

الشكل السادس: هو النزاعات حول المياه الدولية(4)، وتعد أحواض الأنهار الدولية أفضل مثال على التناقض الموجود بين حدود المناطق البيئية والحدود السياسية للدول، لأن الاستغلال غير المتكافئ لمياه الأنهار قد يؤدي إلى ضغوطات سياسية وإلى مساومات دولية وحتى تهديدات عسكرية.

---

(1)-Ethan Goffman, “ Environmental Refuges: How Many how, Bad?” www.csa.com/discoveryguides/refugee/review.pdf

(2)-Norman Myers, « Environmental Refugees » :Population and Envronment,vol 19, N°02, p167.

(3)-Gunther Baechler, « why Environmental transformation causes violence: Asynthesis », op-cit, p29.

(4)-Ibid, p30.

في حقيقة الأمر فإن التراعات بسبب المياه، يعد أبرز شكل من أشكال التراعات البيئية الموجودة في العا لم الثالث، وهذا بسبب الاستغلال غير المتكافئ والتوترات الموجودة بين دولة المنبع ودولة المصب.

الشكل السابع: يتمثل في التراعات البيئية العالمية Global Environmental conflicts[1]، فالتغير في المناخ واستنفاد طبقة الأوزون شكل "عولمة للتحولات البيئية"، لأن ما يحدث في طبقات الأرض يمس بكل شعوب العا لم، وليس منطقة إيكولوجية دون سواها، وهناك دراسات حديثة تشير إلى احتمال حدوث نزاعات في المستقبل نتيجة تطور معضلة ضحايا التحول العالمي، سواء بسبب التغيرات الحاصلة في المناخ والتي تؤدي إلى كوارث طبيعية، أو بسبب بروز العناصر المستبعدة، من الموارد الطبيعية (جماعات التمييز البيئي، التهميش البيئي واللاجئون البيئيون Environmental discrimination, marginalization and Environmental Refugees).

ويستنتج "باشلر" "Baechler" في الأخير أن هذه المفاهيم الثلاثة تتصل مباشرة بما يدعوه بـــ "شروط التطور السيئ Maldevelpment" وهذا التطور السلبي مرتبط هو الآخر بالانتقالات المجتمعية في بلد ما، من وضع حياتي محدد إلى وضع آخر.

وفي العديد من الحالات يتكون العنف والتراع بسبب مقاومة الناس لامتلاك جزء أو فئة محددة بكل الموارد، وقد أعطى "باشلر "Baechler أمثلة بغينيا الجديدة، أين توجد معارضة شعبية كبيرة بسبب امتلاك نخبة لمنجم ضخم إلى جانب تغيرات "باشلر Baechler"، يوجد"كاهل" "Colin Kahl"، الذي أعطى من خلال بحوثه نظرة مختلفة كلها موازنة، ويظهر "كاهل" "Kahl"، كيف يمكن للنخب المدنية urban، أن تساهم في تفاقم التراعات التقليدية حول الأراضي وحول الموارد خاصة إذا كانت ندرة في هذه الموارد.

وتدعم قراءة "Kahl" مشروع ENCOP في نقطة أنه في الأخير سوف يكون لجزء أساسي من العنف القروي (الريفي) جذور نجدها في السياسات المدنية (الحضرية).

بمعنى أن ما يحدث في الريف هو بسبب سياسات متخذة في المدينة، وقد تؤدي إلى تأزم الأوضاع، وقد كانت تقديمات مشروع ENCOP دقيقة للغاية، وظهرت صحة ذلك في دراسات الحالة التي خرجت عنه.

3– المقاربة الثالثة:

مقدمة من طرف الناتو NATO، أو حلف شمال الأطلس وتناولت العلاقة بين البيئية والأمن[2]، من خلال ما توصلت إليه كل مجموعة تورونتو Toronto ومشروعENCOP ، ثم إضافة رؤى بعض الأعمال الألمانية الحالية، حول التغير البيئي المناخي وتداعيات ذلك.

---

(1)-Ibid, p31.

(2)-Ellen Petzold-Bradley, Alexander Carius, and Arpod vinze, Responding to Environmental conflicts: Implications for theory and practice, kluwer Academic Publishers, Netherland, 2001, p19.

في هذه المقاربة الامنية البيئية تفترض أبحاث الناتو بأن المستلزمات البيئية يمكن فهمها كسلسلة أعراض، البعض منها قد يسبب النزاع[1] ومجمل هذه الأعراض تقترح أن رؤية البيئة كعامل مسبب للنزاع أوسع من أن يتخذ كفئة تحليلية مفيدة، من جهة أخرى تقترح أعمال وأبحاث الناتو، بأن البيئة تمثل عاملا مهما أيضا في التغير الاجتماعي الحالي، كما ترعى ورشة عمل واسعة لدعم الحوارات على هذا المستوى في أوروبا الشرقية، والدول المنحلة عن الإتحاد السوفياتي، وذلك بمتابعة العديد من الطرق المحتملة في التفكير حول هذه القضايا (البحث عن إطار فكري وعملي لمثل هذه القضايا والبحث عن التسليم بأن البيئة تسبب النزاع فعلا).

4– المقاربة الرابعة:

مرتبطة بمعهد أبحاث السلم الدولي في أوسلو : PRIO،
International Peace Research Institute of OSLO ويقدم اقتراحات وفروض حول عامل الندرة البيئية والنزاع وتبرز أن العنف حول الموارد في الجنوب يحدث في السيطرة على الموارد المتوفرة Abundant resources[2]،وهذه البحوث تدمج نقاشات بعض المختصين الاقتصاديين حول الصعوبات التي تواجه التنمية في المناطق الغنية بالموارد ،وتبرز أن العديد من الحروب قد كانت بسبب السيطرة على الإيرادات الناجمة عن الموارد الطبيعية، والتي لها قيم تسويقية كبيرة (مثل الخشب في بورما Burma الألماس في سيراليون Sierra Leone، وحقول النفط في الشرق الأوسط[3].

وتربط أبحاث معهد PRIO، حدوث الحروب والنزاعات مباشرة بمحيط دائرة الإنفصالات الشعبية.

المقاربة الخامسة : كانت من طرف مايكل كلير Michael Klare (2001)،[4] يسمي هذه الحروب بـــ" Resource wars" و يعود" كلير"Klare " إلى الجيوبوليتك الكلاسيكية و إلى طروحات " Neo-Malthusian " (مدرسة طورنتو)، أين يقول أن كلا من النفط و الماء عاملان في قيام النزاعات ، خاصة إذا ما كانتا مادتين أساسيتين في إيرادات الدولة .(يعطي أمثلة من مصر، و السودان و إثيوبيا، الذين يقاومون من أجل مياه النيل ، خاصة مصر التي تقوم صناعتها و زراعتها على مياه هذا النهر).

كما يربط "كلير"Klare " عامل الموارد في الجنوب ، بما يحصل في الشمال ، إذ يقول بوجود علاقة بين كل من الشمال و الجنوب حول استهلاك الموارد .

أما المقاربة السادسة

تقدم بها " Global Environmental Change and Human Security" GECHS :

---

[1]-Ibid.

[2]-Indra de soysa, the resource curse: A recivil wars driven by rapacity or paucity? In: Mats Berdal and David M-Malone, Greed and grievance: Economic Agendas in civil wars. lynne Reinner, Boulder, 2000, p114.

[3]-Ibid, p120.

[4] - Michael Klare, Resource wars: the new landscape of global conflict. Metropolitan Books, New York,2001,p 34.

التغيير البيئي العالمي و الأمن الإنساني ، هذه الدراسات تشرح الانجراجية Vulnerability السكانية من التغييرات البيئية خاصة التفككات الناتجة عن التغيير البيئي [1] .

أسلوب هذه الدراسات، اتخذ صفة أخرى، إذ كان في مجال البحث عن سعادة السكان و بقائهم أحياء و أولوية الأفراد على الدولة ، خاصة و أن العنف مرتبط بدرجة كبرى بسياسات الدول الربحية،و يؤكد GECHS على مدى أهمية فهم التعقيد بين كل من البيئة و المسارات المجتمعية، بمحتواها الضيق، كما يشرح المركز أيضا الفقر في القرى و الأرياف و الذي يشكل معاناة كبرى ، بسبب التحول المناخي (البيئي) و العنف السياسي الناتج عن تفككات البنى المجتمعية.

Human Insecurity is very context-dependent ,and research and policy a like have to recognize this complexity.[2]

ومن بين كل المقاربات المقدمة لتحليل النزاع البيئي أشكاله، أسبابه، مخلفاته، ونتائجه على الصعيدين المحلي العالمي وحتى على الصعيد الإقليمي، وجدنا أن كثافة التحليلات ملمة بكل ذلك خاصة تقديمات "هومر ديكسون Homer- Dixon"، ومدرسة Toronto، وتقديمات الـــENCOP ، التي تشترك في رؤيتها إلى معظم النزاعات الحالية هي نزاعات بيئية، إذا لم نقل أن كل النزاعات التقليدية كان لها وجه بيئي، أو دافع بيئي في العديد من الأحيان.

ورغم أن تقديمات الناتو كانت مغايرة في شكلها ومضمونها، إذ لا ترى في البيئة مسبب فعلي للنزاع، رغم أنها عامل في التغيير الاجتماعي الحالي، وتبحث عن وسائل دفاعية وهجومية لردع مثل هذه التهديدات، لأن مصدرها قد يكون فعلا إنسانيا أكثر منه تهديدا بيئيا.

وتعتبر تقديمات PRIO، التي كانت أكثر تفاؤلا، أن العنف في الجنوب يمكن إيقافه عن طريق تنمية مستدامة واستغلال عقلاني للموارد الطبيعية، لكن لم تبين هذه المقاربة أن السرعة عامل الندرة في الموارد، وتغلغلها في اقتصاديات الدول الفقيرة، قد أعطى وجها حادا لعنف مجتمعي، سيؤدي إلى حروب بيئية.

المبحث الثاني: دراسة بعض النزاعات البيئية

في حقيقة الأمر هناك ارتباط وثيق بين أبعاد الأمن الإنساني المذكور في التقرير الإنمائي للأمم المتحدة، وكلها ذات علاقة تبعية وارتباطية مع بعضها البعض خاصة البعد البيئي، الغذائي والصحي.

فانعدام الأمن البيئي يؤدي في العديد من الأحيان إلى انعدام الأمن الغذائي والصحي وهذا ما يؤدي بدوره إلى اندلاع شكل جديد من التوترات، الأزمات والحروب التي تمس مباشرة بأمن الإنسان.

في البحث عن العلاقة التداخلية بين الإنسان، الأمن والبيئة، وجد أن البيئة تلعب متغيرا مستقلا إلى جانب المتغير التابع المتمثل في النزاعات والأزمات، خاصة بعد انعقاد مؤتمر "قمة الأرض"، في ريو ديجانيرو سنة 1992،

---

[1] -Richard Matthew, « Environmental stress and human security in Northern Pakistan »,Environmental Change and Security Project7, p.p(17-31)

[2] Renner M, Fighting for survival: Environmental decline, social conflict and the new age of insecurity, Norton, NewYork,1996.

أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي كان بمثابة نقطة تحول في الطريقة التي ننظر بها إلى البيئة والتنمية، فقد اقر زعماء زعماء العالم جدول اعمال القرن الواحد والعشرين، وهو مخطط عمل لتحقيق التنمية المستدامة في القرن21، ويقدم هذا الجدول برنامج تنفيذي شامل لتحقيق التنمية المستدامة، ومعالجة القضايا البيئية والإنمائية بطريقة متكاملة على المستويات العالمية، الإقليمية المحلية، وهذا للحد من إمكانية الدخول في نزاعات توترات وحروب بسبب البيئة ومواردها.

وقد حدد "مايكل كلير" M .Klare "في كتابه "الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية" أن كل النزاعات المستقبلية هي نزاعات بسبب الموارد الطبيعية، كما حددت دراسات قدمها علماء النفس، والإيكولوجيين، أن التغيرات الحاصلة في البيئة ستؤدي إلى خلق نزاعات بسبب الإحباط وبسبب الخوف من عامل اللاإكتفاء الذاتي من جهة أخرى.

وحدد تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1999 أن قضية المياه سوف تكون أحد أكبر مصادر الصراع المستقبلي في القارة الإفريقية خلال الخمسة وعشرين سنة المقبلة أما "ليستر براون L.Brown، مؤسس ومدير معهد سياسة الأرض Earth policy Institute ، وهو احد ابرز دعاة حماية البيئة الامريكية، فيقول ان العالم سيواجه نقصا كبيرا في المياه، فعلى سبيل المثال يواجه نهر الأردن تناقصا تدرجيا في المياه، وكذا الحال في النهر الأصفر في الصين، والميكونج Mekong في جنوب شرق آسيا ونهر أموداريا في آسيا الوسطى، ونهر كولورادو في الولايات المتحدة، وكل ذلك سوف يفضي بنا إلى الدخول بما يسمى بالحروب البيئية.

المطلب الأول: واقع النزاعات البيئية في العالم

إن النزاعات البيئة السابقة والحالية متعددة حتى وإن ظهرت في شكلها الكلاسيكي (نزاعات بينية Interétatique) أو شبه الكلاسيكي (الإرهاب والشروخات الإثنية) وكل تلك النزاعات لديها أصول بيئية (فيما يتعلق باستخدام المياه، الأرض، المصادر الحيوية، وغير الحيوية، وهي تقارب ثلاثة وسبعون نزاع (73) في العقدين الماضيين.

وتلعب البيئة دورا أساسيا في هذه النزاعات التي تصنف وظيفيا إلى أربعة مستويات من حيث الشدة: أزمات دبلوماسية، إحتياجات، العنف القادر على زعزعة تكامل الدولة ،والنزاعات التي هي شكل دولاتي، المميزة باستخدامها المنهجي للعنف[1] ، ولقد عرفت أوروبا أزمات دبلوماسية ذات أصول بيئية (موارد بحرية)، لكن نظرا للبنية السياسية لأوروبا فإن تلك النزاعات لم تتطور إلى عنف، لكن هذا ليس نفسه الحال مع الدول الأخرى.

في كثير من الأحيان نلاحظ أن النزاعات حول "التربة" مرتبطة أساسا بندرة المياه، ففي أمريكا الوسطى في الكرايب Caraïbes، وفي إفريقيا نجد أن النزاعات البيئية هي في الأصل مشاكل بسبب حيازة الأراضي المستعملة، والمصادر الحيوية وأكثر تحديدا مشاكل أو قضايا إزالة الغابات في منطقة الأمازون من جهة ثانية، فإن

---

[1]- Patrice Hernu, « conflits environnementaux: quelles conséquences pour la sécurité globale », les rendez-vous du CHEAR, Ministère de la défense, 7 février 2008:
www.chear.defense.gow.fr/fr/Patrice_Hernu_v2-pdf.

النزاعات مع القوى الكولومبية الثورية المسلحة، لها أصول بيئية حتى وإن كانت التفسيرات السياسية تتستر عن ذلك[1].(للتوسع اكثر انظر الملحق رقم 02).

أما في دول أخرى فإن القضايا البيئية والسياسية متداخلة مع عامل النفط وهناك عدد من النزاعات مرتبطة بكوارث طبيعية كالعواصف، الفيضانات، وعلى العموم فإن مثل هذه الحالات هي قيد التقييم لأنها سوف تمتد

عاجلا أم آجلا لتصل إلى أزمات سياسية داخلية ناجمة عن ذلك.

من أمثلة ذلك، الإعصار الذي حدث في خليج البنغال في 1970 والذي أحدث 100000 قتيل، في بنغلاديش (التي كانت آنذاك جزءا من باكستان الشرقية التي تهيمن عليها الدول الغربية) كما كان هناك استياء كبير من تدابير المساعدات التي خططت لها الحكومة مع اللامبالاة من جانب السلطة السياسية للمعاناة الإنسانية الناتجة عن تلك الظواهر البيئية، فالشعور بالإحباط والحرمان والغيظ من الحكومة تسبب في إنشاء حركة انفصالية هذه الأزمة ترجمت إلى منحنى سياسي رغم أنها ذات أصل بيئي.

بذلك فإن الكوارث البيئية الناتجة عن التغيرات في المناخ غالبا ما تؤدي إلى توترات سياسية تفضي إلى استعمال العنف[2].

بعض التحليلات تدرج أن بعض دراسات الحالة أثبت أن القضايا البيئية مسؤولة عن النزاعات السياسية خاصة ذات المصادر الإقليمية، إذ تتفاعل مع بعضها البعض نحو انفجار أزمة أو نزاع ما، كما تبين أيضا وجود علاقة عكسية بين احتمال حدوث انفجار للأزمة البيئية ،ومستوى دخل الفرد (ثروة الدولة)، لأن ذلك يبرز مدى قدرة الدولة على توفير المرافق العامة، وتجسيد الحكم الراشد، بمعنى قدرة الدولة على التدخل لحل الأزمات التي تواجهها يوميا.

- تركيز التحليلات على تأثيرات التحول في المناخ على زعزعة الاستقرار، وقدرتها على إحداث حالة صراع في العا لم.

- وضع رؤية جديدة لهذه القضايا الأمنية، من خلال منظور تغيير المناخ.

- التوقع بمعنى ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من التحليلات السابقة للصراعات الداخلية بسبب التغيرات المناخية.

ولكن رغم أن هذه التقديمات ليست كافية، فإننا وجدنا أن جماعة المختصين الأمنيين بدؤوا بالتركيز عليها، خاصة وأن العلاقة بين البيئة والنزاع تستهوي بالدرجة الأولى علم السياسة، وهذا بمساعدة تحليلات التخصصات الأخرى مثل العلوم الطبيعية والإيكولوجية، الذي يدرس التغيير الحاصل في المناخ، ثم التحليل السياسي الذي يركز على انعكاسات هذا التغيير على الأمن المدني والعسكري.

---

(1)-Idem.

(2)– تقرير التنمية البشرية 2008/2007، ص79،

http://hdr.undp.org/en/report/global/hdr2007-2008

أ/– تقديمات التقارير الإنمائية للأمم المتحدة:

في التقرير المقدم للأمم المتحدة حول هذا الموضوع، تبين اتجاهين هيكليين يؤثران على الدستور التقليدي للدولة/الأم، وللوضع السياسي العالمي.

– من جهة أولى، جو اللاستقرار في العالم ليس متعدد الأطراف لكنه متعدد الأقطاب: قطب أمريكا الجنوبية، قطب أمريكا الشمالية، قطب آسيا والمحيط الهادي، قطب روسيا وقطب الأوروبي.

– من جهة ثانية، الهشاشة والضعف الذي سيصب الدول جراء الظواهر البيئية فالدول الفقيرة لن تصبح وحدها من تعاني من ذلك بل الدول المتقدمة أيضا (إعصار كاترينا في الولايات المتحدة الأمريكية يوضح ذلك، إذ استوجب تدخل الإدارة المدنية والعسكرية من أجل احتواء الخطر، والإنقاص من حدته)، وهنا تظهر ضرورة تقديم الإعانات والمساعدات للدول المتخلفة، التي تعاني مشاكل بيئية، لأن تبادل التعاون سوف يضمن حماية واستقرار للدول الغربية في حد ذاتها[1].

ويتحدث التقرير أيضا عن نقطة ضعف ثانية وهي اللاإستقرار في التوازنات القائمة على تعددية الأقطاب، إذ يمكننا ملاحظة تغيرات سياسية هيكلية، في المجالين السياسي والإقتصادي، المرتبطان أساسا في صعود قوى محددة مثل (الصين والهند) لكن دون النظر إلى ما قد يحدثه ذلك من نتائج وانعكاسات، خاصة وأن دراسات الأمم المتحدة تشير إلى أن مناطق عديدة من العالم تثبت أننا نسير نحو عالم متعدد الأقطاب Multipolarité بدلا من التعددية Multilatéralisme.

في أوروبا ومبدأ التبعية، تفضل بعض المناطق القارية إمتلاك القدرة على تنظيم أمنها في مواجهة الأزمات، بدلا من التبعية إلى هيئات سياسية لا وجود لها.

حالة إفريقيا على سبيل المثال، وظهور أقطاب جديدة ففي مؤتمر بالي Bali، توضح أن الهدف لم يكن إصلاح التناقص في انبعاثات Co_2، لكن الهدف كان "التفاوض" خاصة مع بروز معارضة كبيرة لا يمكن التغلب عليها بين كتلة الولايات المتحدة/آسيا والمحيط الهادي، وكتلة الاتحاد الأوروبي وروسيا[2].

– من جهة ثالثة، ركز التقرير على بعض الدول التي تعاني من هشاشة الحكم ولتي ليس لها سلطة مركزية، بل تعتمد على المنظمات المحلية، وتحت الإقليمية، ومن مثل هذه الحالات، أعطى مثال بدولة بورندي، تشاد، جمهورية إفريقيا الوسطى، ساحل العاج، الكونغو، ليبيريا، نيجيريا، السودان وغيرها من الدول، أيضا منطقة بحر الكراييب، كولومبيا، آسيا الوسطى والشرق الأوسط (أفغانستان والعراق) وروسيا.

وحذر من أن قيام الحروب على حدود هذه المناطق، محتمل وبصفة مستمرة ودائمة و أنه على تلك الحكومات أن تصنع في حسباها، مدى حدة الأخطار البيئية القادمة.

---

(1)– تقرير التنمية البشرية 2009.

http://hdr.undp.org/en/report/global/hdr2009

(2)– تقرير التنمية البشرية 2008/2007، ص ص(17–60).

2- آثار ظاهرتي الاحتباس الحراري والتغير في المناخ:

إلى جانب كل ما سبق برز تركيز شديد على عنصر المياه كدافع لاشتعال الحروب والتزاعات، فصحيح أن ظاهرة الاحتباس الحراري راجعة إلى زيادة غاز ثاني أكسيد الكاربون في الجو وإنبعاثاته بصورة غير متوازنة، لكن عدم توازن كمية المياه مع هذا الغاز يولد مشكلة أيضا[1] (كمية المياه الموجودة في القطب وفي للصحراء مثلا).

ففي توقعات الفريق الدولي المعني بتغير المناخ سيكون لأنماط التغيير في المناخ نتائج مهمة بالنسبة لتوفير المياه، فهناك احتمال كبير أن يستمر تراجع الأنهار الجليدية والغطاء الجليدي، ومع ارتفاع درجات الحرارة فإن التغيرات في أنماط مجاري الأمطار والتبخر المتزايد سيكون لهما تأثيرات ملحوظة على توزيع مياه العالم، وهناك دول كبيرة من العالم النامي تواجه تنبؤا وشيكا بالإجهاد المائي، وستقل بسببه تدفقات المياه نحو المستوطنات الإنسانية، والزراعية مما يزيد الضغوط الحادة بالفعل في مناطق التوتر المائي[2].

وهناك نستخلص أن تطورات التزاعات البيئية ستكون بسبب:

- ❖ درجة الحرارة
- ❖ عنصر المياه: مناطق الجفاف، ومناطق الأمطار الغزيرة، ندرة المياه وتأثيرها على الري [وهذا موجود في أوروبا خاصة في اسبانيا، أين يؤدي ذلك إلى نزاع محتمل على أراضيها بسبب عدم حيازة الكـــل على المياه العذبة]، وبسبب ارتفاع مستويات البحار.
- ❖ المناخ وآثاره على رفاه الإنسان والمجتمع.
- ❖ تغير المناخ وانعكاسات ذلك في حدوث العواصف والفيضانات، الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة.
- ❖ تأثير انعكاسات تغير المناخ على العلاقات[3]

من كل ذلك نميز بين أربعة تصنيفات للتزاعات البيئية الحالية:

- ❖ نزاعات بسبب تناقص المياه العذبة.
- ❖ نزاعات بسبب انخفاض المنتوج الغذائي.
- ❖ نزاعات بسبب ازدياد ظاهرتي العواصف والفيضانات .
- ❖ نزاعات الهجرة التي تسببها البيئة.

وفي معظم المناطق التي وضعت تحت الدراسة (المجالين الاقتصادي والسياسي) كانت التوضيحات متقاربة حول دور التغيرات البيئية في الاستقرار السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، وقد حدد خبراء الأمن في تصنيف التراع البيئي 08 مناطق، كل واحدة على حدى.

---

(1)- Jack.M.Hollander, the real Environmental crisis: why poverty, Not Affluence, is the Environments Number on Enemy. university of california press, california, 2003, p66.

(2)- Ibid, p90.

(3)- Partice Hernu, op-cit.

–منطقة شمال إفريقيا، أين نجد أشكال النزاع البيئي مرتبطة بعامل المياه، العواصف التغذية وهجرة السكان بسبب فقدان الموارد الطبيعية نتيجة ندرة المياه، التزايد الديموغرافي وانخفاض المنتوج الزراعي، مع ضعف القوى المركزية وعدم قدرتها على إدارة أزماتها وإيجاد حلول لها.

– منطقة الساحل وأخطار الهجرة، ونتائج حدوثها على أمن الدول، والبحث عن إرساء مشروع للإتحاد المتوسطي نحو منطقة عازلة بهدف حصر هذه الهجرات وإحداث تنمية مشتركة.

– منطقة جنوب إفريقيا.

– منطقة آسيا الوسطى، ظاهرة نقص الجليد والأنهار الجليدية، وقدرتها على إحداث صراعات عنيفة حول المياه، وذلك بسبب حرمان السكان من المياه.

– منطقة الهند، باكستان، وبنغلاديش

– منطقة الكراييب وخليج المكسيك تضاعف عدد الأعاصير التي تضعف القدرة الاقتصادية لهذه المنطقة.

– منطقة "الأنديز" والأمازون، حيث نضيف مشكلة تجزئة الأراضي إلى مشكل نقص المياه[1].

وهنا أكد هؤلاء الخبراء أن المشاكل البيئية والتغيرات المناخية تمثل فعلا تهديدا للأمن دون غموض أو إبهام والعودة إلى شكل النزاع التقليدي أمر واقع ومحتمل لكن هذه النزاعات سوف تكون بشكل جديد، عابرة للدول وللإقليم، وهنا لن تستطيع القوات المسلحة أو العسكرية بمفهومها التقليدي أن تدافع عن أمنها ، من جهة لن تستطيع الدفاع عن أمنها بسبب تغلغل وانتشار الأخطار البيئية، ومن جهة ثانية لأن هذه الأخطار سوف تستهدف المدني، والعسكري على حد سواء ودون استثناء وهنا يستدعي التفكير إلى إيجاد نوع من الأمن العالمي، مرتبط بوسائل مدنية وعسكرية.

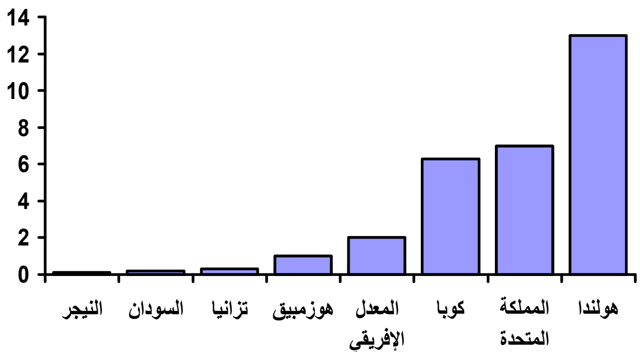
ومقرون بحكم مدني، أين يمكن حل الأزمات البيئية والنزاعات بطرق أكثر رشادة في مثل هذه الحالات، المشكل المستعصي هو عدم الوعي والإدراك التام بمدى خطورة الوضع البيئي، وتأثيره على الأمم الحالية والمستقبلية ففي إحصاءات الأمم المتحدة حول نسبة الوعي والمعرفة بالأخطار البيئية، صنعت قارة إفريقيا أكثر من لا يملك معلومات ومدركات حول الأوضاع، فالنماذج المناخية الحالية لإفريقيا إما أنها لا تعطي معلومات كافية، أو تقتصر على بعض البيانات المحدودة، حول هطول الأمطار، والتوزيع المكاني للأعاصير الحلزونية، المناخية وظهور الجفاف ويرجع أحد الأسباب وراء ذلك في أن المنطقة تضم أقل عدد من محطات الأرصاد الجوية في العالم، حيث تتواجد محطة أرصاد جوية واحدة لكل 254600 كم^2، أي ثمن الحد الأدنى من عدد المحطات التي تتضح له المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وعلى النقيض من ذلك تضم هولندا محطة للأرصاد الجوية لكل 716 كم^2، أي مقدار أربعة أضعاف المستوى الأدنى للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية[2] حسب الشكل.

---

[1]- Idem.

[2]– تقرير التنمية البشرية، 2008/2007، مرجع سابق، ص163.

الشكل رقم (05): نقص المعرفة حول المناخ في إفريقيا



المصدر: بيانات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، مرجع سابق، ص163.

وهنا يعود الضغط إلى الخلل الموجود في البنى التحتية للدول ونقص التنمية الهيكلية والأبحاث ذات الصلة، من جهة نقص الكفاءات والمتأهلين في دول إفريقيا، رغم كثرة الظواهر الطبيعية في مناطق القارة.

وهنا يظهر اللاتوازن بين دول الشمال ودول الجنوب حول مدركات البيئة، أهميتها والأخطار الناجمة عن تدهورها.

ورغم كثرة دراسات الحالة التي أدرجتها بعض المنظمات غير الحكومية، إلا أن حالة إفريقيا وجنوب آسيا تعتبر من الحالات المستعصية ولا نستبعد هنا دور الدول المتقدمة في إدارة النزاعات والأزمات البيئية لمصالحها الشخصية، ورغم أن معظم التحليلات هي غربية المصدر إلا أن الحقيقة موضحة في كم الانتقادات الموجهة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض حلفائها الذين لم يهتموا بالمعاهدات الدولية حول البيئة و المناخ وحول طبقة الأوزون وخاصة مؤتمر "كيوتو" باليابان 1997 والذي صادقت عليه معظم الدول المتقدمة، ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية، التي رفضت البرتوكول رفضا تاما، وإلى فترة طويلة ظل التساؤل قائما حول ما إذا كانت الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ، ولكي يتحقق ذلك فقد تعين على 55 دولة على الأقل من الدول التي صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ، أن تتولى التصديق على البروتوكول، وكان على هذه البلدان أن تمثل في مجموعها ما لا يقل عن نسبة 55% من البلدان الصناعية التي تعد المسؤول الأول عن تدهور البيئة وعن غالبية النزاعات المندلعة[1].

ورغم أن بنود "بروتوكول كيوتو" كانت تحدد أهدافا ملزمة فقد أكد 37 دولة من البلدان الصناعية فضلا عن الإتحاد الأوروبي بأكمله، بأنهم سيلتزمون بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة لديهم، وذلك بنسبة 5% في المتوسط، وبالمقارنة بمستويات عام 1990.

---

[1]– عبد النبي العكري، كوارث الطبيعة وكوارث البشر، الفقراء يدفعون الثمن، مجلة الوسط، العدد 2466، الأحد 07 يونيو 2009، ص18.

وفي حديثه عن مدى خطورة ظاهرة الاحتباس الحراري، يقول "كوفي أنان"Anan" أن الاحتباس الحراري يجب أن ينظر إليه باعتباره خطرا اقتصاديا وأمنيا، ودعا الدول الفقيرة إلى التحدث بصوت أعلى عن احتياجاتها بشأن تغير المناخ(1).

أما "لرويترز"Larwitz" فقد قال في اليوم الافتتاحي لاجتماعات منتداه الإنساني العالمي، حول مناقشة التأثير الإنساني لتغير المناخ، عندما نتحدث على مستوى الأمن والسلامة نميل إلى التركيز على الصراعات السياسية، والصراعات العسكرية، في حين أن بعض الأسباب قد تكون صراعات بسبب الندرة والموارد(2).

في دراسة أجريت حول منطقة دارفور في السودان، أكدت الأمم المتحدة أن الصراع المستمر منذ ست سنوات أودى بحياة 300 ألف شخص وهذا نتيجة لتحول الضغوط البيئية إلى حرب، وإن الأراضي الجافة في شرق إفريقيا، والشرق الأوسط أيضا عرضة لمزيد من الضغوط بسبب الاحتباس الحراري.

وفي الدول المنخفضة مثل جزر المالديف هناك خطر بسبب ارتفاع مستويات البحر بسبب التراكم الحراري الذي تسببه انبعاثات السيارات والمصانع.

بذلك هناك تنوع ملموس في القضايا والمشاكل البيئية، وفي تأثيرها على أمن الإنسان، نحو خلق نزاع بسبب البيئة، أو نزاع بدافع البيئية، الأمر ليس مستغربا أو بعيد الحدوث لكن واقع النزاعات الحالية يعطينا نظرة واضحة عن مدى تعقد الأمور وصعوبة حلها، إذ اقترنت بالبيئة ومضامينها ومدى حدة ذلك إذا استمر الوضع على حاله(3).

وهناك دراسة لبعض النزاعات البيئية داخل إفريقيا حول الموارد البيئية أو حول تفاقم بعض المسببات، وتراكم الأزمات والتوترات البيئية.

المطلب الثاني: النزاعات البيئية في إفريقيا – حالة البحيرات العظمى

تعد قارة إفريقيا ثاني قارات العالم من حيث المساحة، وعدد السكان وتأتي في المرتبة الثانية بمساحة 30,2 مليون كم^2، وهي تغطى 6% من إجمالي مساحة سطح الأرض(4) ،ويبلغ عدد سكانها مليار نسمة وفقا لتقديرات 2009.

من جهة أخرى تمثل إفريقيا أو كما تسمى بالقارة السمراء مخزونا طبيعيا ومردودا وافرا من المعادن، الثروة المائية، البشرية والغابات، رغم أنها تمثل أفقر قارة وأكثرها تخلفا.

وتمثل إلى جانب آسيا وأمريكا الجنوبية دائرة من دوائر التهديد، وبؤرة توتر بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، وآثارها المباشرة، وغير المباشرة على الوضع في المنطقة وعلى الطبقة الحيوية بصفة خاصة.

(1)– ملف الإحتباس الحراري، تفاقم الأخطار الأمنية والصحية وازدياد الفيضانات:
http://annabaa.org/nbanews/2009/07/008.htm

(2)–نفس المرجع سابق.

(3) –Ramesh Thakur and Edward Newman, Broadening Asia's security discourse and agenda: political, social and environmental perspectives. United Nations University press, Paris, 2004, p49.

(4)–Dictionnaire le Robert, p04.

ومعظم نزاعات المنطقة هي نزاعات بيئية سواء كانت مردودية أو غير ذلك في منطقة البحيرات العظمى، أو منطقة غرب إفريقيا أو منطقة جنوب إفريقيا.

ويمكن القول أن تقديمات مدرسة طورونطو، مشروع ENCOP، وتحليلاتGECHS و NATO إلى جانب معهد أبحاث السلم الدولي، تشكل مع بعضها البعض الإطار النظري التحليلي للنزاع البيئي، خاصة بعد أن تبين أن معظم الاستنتاجات كانت حول قيام نزاع بيئي بسبب عامل الندرة وجماعات الهوية، والعدوان الناتج عن الإحباط، في منطقة البحيرات، بالإضافة إلى سلوكات التمييز والتهميش البيئي إلى جانب ارتفاع الكثافة السكانية واللاجئون البيئيون، وقد وجدنا أن حالة تلك الدول احتوت على معظم هذه المسببات في أزماتها ونزاعاتها على مسار النصف الثاني من القرن العشرين، بمختلف مستوياتها الإقليمية، الأهلية، الدولية والبيئية.

وقد تم اختيار منطقة البحيرات العظمى، كونها تشكل مصدرا هاما ودائما للتوترات والنزاعات البيئية بسبب الموارد، دون نسيان أن هذه المنطقة تمثل منطقة نزاعات بكل أشكالها (إثنية، سياسية، حدودية، أهلية، دينية) ومعظمها إذا لم نقل كلها ذات جذور بيئية.

وتضم منطقة البحيرات العظمى: بحيرة ألبرت Albert، بحيرة أدوارد Edward بحيرة مويرو Moero، بحيرة فيكتوريا Victoria، وبحيرة طانجانيكا Tanganika[1].

أما الدول المرتبطة بها فتتمثل في "بورندي، كينيا، أوغندا، الكونغو، الديموقراطية، رواندا، تانزانيا، وزامبيا، كما يوجد من يدخل دول القرن الإفريقي، لأن مصبات النيل تمر عليها، وسينقسم التحليل إلى منطقتين: رواندا بورندي والكونغوا الديمقراطية، وذلك لسببين أساسيين الأول وهو المهم كون هذه الدول الأكثر تضررا من النزاعات أما السبب الثاني فهو ذو بعد جغرافي لأن هذه الدول الثلاث هي المحيطة بالبحيرات العظمى، والأكثر قربا منها، والمنطقة الثانية هي حوض نهر النيل، والصراع بين إثيوبيا مصر، والسودان حول المياه.

1- ثلاثية رواندا، بورندي، والكونغو الديمقراطية، والخلفية السياسية والاقتصادية للنزاعات البيئية:

أ- **جغرافيًا**:تقع الدول الثلاث في إفريقيا الوسطى، دولة الكونغو الديمقراطية تحيط بها السودان، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو برازافيل، أنغولا، زامبيا، تنزانيا، بوراندي، رواندا وأوغندة، يبلغ إجمالي طول حدودها 9165كم، وحوالي 40 كم طول منفذها البحري على الأطلسي حيث مصب نهر زائير ومرفآن واقعين عليه هما مرفأ بوما Boma ومانادي Manadi، وتمثل ثالث بلد إفريقي من حيث المساحة بعد السودان والجزائر بمساحة تقدر بـــ 2344260 كم^2، عاصمتها Kinshasa، وتحتوي هذه الدولة على ثروات طبيعية مختلفة[2]، مثل الماس، الكوبالت،الفضة، الذهب واليورانيوم، وما إلى ذلك، كما تضم ما بين 50 إلى 70 إثنية (منهم البانتونس Bantones 18%، الكونغوس Kongos 16%، الأقزام، النيلوترون Nilotrones، المونخو Mongo، الكوبا Coba، اللواندا Luanda، اللوبا Loba وغيرهم).

بذلك هناك تنوع قلبي إثني، لغوي، وديني.

---

(1)-http://www.Atlasgeo.net/mlg/Afrique.htm

(2)-Dictionnaire Hochette, Paris, 2005.

أما دولة رواندا "الجمهورية الرئاسية الشعبية الرواندية" فتحيط بها أوغندا، تنزانيا، بورندي والكونغو الديمقراطية، مساحتها 26338 كم² وعاصمتها كيغالي Kigali، ورواندا دولة مغلقة، وزراعية بالأساس لها ثروات طبيعية متواضعة مثل القصدير، تضم ثلاث مجموعات عرقية هي الهوتو Hutu 90%، التوتسي Tutsi 09% (وكانوا يشكلون 16% سنة 1954 قبل المجازر التي حلت بهم)، والتوا Twa بـــ 1%، لها تنوع ديني ولغة واحدة[(1)].

أما بورندي فهي دولة مغلقة تحيط بها دولة الكونغو، تنزانيا، ورواندا، مساحتها 27830 كم² منها 1885 كم² كلها بحيرات، عاصمتها بوجمبورا Bujambura، وتضم عدة مجموعات من الأقليات 85% من الهوتو Hutu، 14 من التوتسي Tutsi ، و01% من التوا Twa ولها تنوع ديني، أما لغتها فهي لغة مجموعة قبائل "بانتو"[(2)].

ب- تاريخيا:

هذه الدول الثلاث كانت مستعمرة من طرف الدول الأوروبية فالكونغوا الديمقراطية تحصلت على استقلالها من دولة بلجيكا سنة 1960، أما رواندا وبوراندى فتحصلتا على استقلالهما سنة 1962 من نفس الدولة.

ومنذ استقلالها عانت منطقة البحيرات العظمى من فساد الحكم وضعف مؤسسات الدولة الوطنية وتفشي الحروب الأهلية والصراعات العرقية، التي أفضت في بعض الأحيان إلى حملات للتطهير العرقي (كما حدث في رواندا 1994)، وعلى الرغم من ثرواتها الطبيعية الوفيرة فإن مواطنو هذه المنطقة لا يزالون يعانون من نقص مشروعات البنية التحتية وعدم توفر حاجاتهم الأساسية، وتعاني هذه المنطقة معظم أشكال النزاعات كالحدودية، الإثنية والبيئية والمشكلة الجوهرية هنا تتعلق بتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد، أي مشكلة الهوية[(3)]، إذ يتفق العديد من المحللين أن طريقة تأسيس الأمم في إفريقيا تختلف عن تأسيسها في العالم الغربي، أين نجد أنه تم استبعاد جميع الاختلافات السوسيو ثقافية على العكس من ذلك تعوض الأمة بالقبيلة في البحيرات العظمى، ويعود الأصل في ذلك إلى الاستعمار وتشكيل الولاءات الضعيفة، وإيديولوجية التجزئة والسلب، مثل قبيلة التوتسي Tutsi التي فضلها الاستعمار على قبيلة الهوتو Hutu، واستخدام العنصرية الحادة في ذلك نحو توليد صراعين صراع نفسي داخل الفرد بسبب الهوية، وصراع خارجي داخل المجتمع.

ج- سياسيا:

نظر إلى طبيعة الأنظمة السياسية في البحيرات العظمى لإنشاء مدخل سياسي في تفسير النزاعات في هذه المنطقة، إذ نجد نظما عسكرية خالصة سادت بعد الاستقلال مباشرة، تقوم على الأحادية الحزبية ومركزية السلطة

---

(1)-Idem.

(2)- Idem.

(3)-Patricia Kameri-Mbote, “Environment and conflict linkages in the Great lakes Region”: international Environmental law Research Centre, Switzerland, 2005, p04.

إذ أن غالبية الأنظمة تستند للشرعية الثورية القائمة على القيادة الكارزماتية الملهمة، أو الإيديولوجية ونظام الحزب الذي يحكم بمفرده.

من جهة ثانية تسيطر المؤسسة العسكرية على زمام السلطة دون المؤسسة المدنية[1]، والتي لجأت إلى خلق تنظيمات في شكل أحزاب جماهيرية، بهدف إخفاء الطابع التسلطي الديكتاتوري لها من الرأي العام، غير أنها عمدت في كثير من الأحيان إلى ممارسة القمع ضد الحركات الاجتماعية لكن في بداية التسعينات شهدت معظم دول البحيرات العظمى مسيرة ديمقراطية كمحصلة لعوامل هيكلية خاضعة لقواعد التراكم طويلة المدى، مثل درجة التبلور الطبقي، مستوى الخبرة والتمرس الكفاحي، إدراك فشل النظم الأحادية الحزبية، والشروع في التنظيم، وهنا ظهرت أنظمت مدنية لكنها قائمة على مؤسسة عسكرية ذات نزعة انقلابية وثقافة شمولية، بالإضافة إلى ذلك نجد غياب شبه تام للمجتمع المدني ودوره في هذه المنطقة، وهذا ما يؤدي في العديد من الحالات إلى خلق معارضة ذات نزعة عسكرية تعمل على الترقب من أجل الإطاحة بالحكم أو الانقلاب.

د – اقتصاديا:

إن العديد من المحللين يرجعون النزاعات الحاصلة في هذه المنطقة إلى منطق التخلف وهيمنة القوى الغربية والمركبات الصناعية والشركات متعددة الجنسيات إلى جانب بعض المنظمات الدولية.

فعلى صعيد الحرب الباردة مثلت هذه المنطقة موردا أساسيا للاقتصاد العالمي خاصة الأوروبي والأمريكي وكتب Ray Cline، أحد مسؤولي الاستخبارات المركزية الأمريكية أن منطقة وسط وجنوب القارة الإفريقية تعد منطقة إستراتيجية تحتوي كنزا غنيا بالموارد المعدنية اللازمة للصناعة، وهي بذلك تمثل هدفا أساسيا للاتحاد السوفياتي، خاصة بسبب ضعفها السياسي وأهميتها البالغة بالنسبة لأوروبا الغربية، اليابان والولايات المتحدة[2]، وهنا كانت انعكاسات الحرب الباردة تمس هذه المنطقة بطريقة مباشرة وغير مباشرة، خاصة بعد فشل القبعات الزرق باحتواء الوضع في شرق الكونغو، أين لجأ رئيس الحكومة "لومومبا"Patrice Lumumba" إلى الإتحاد السوفياتي، الذي أبرز موافقة لمساعدة دول المنطقة، وهنا قامت الولايات المتحـــدة الأمريكية بتدعيـــم حركة "كازافوبو" لمواجهة حركة لومومبا Lumumba ، وكانت نتيجة ذلك اغتيال هذا الأخير [3].

هذه الخلفية النزاعية أفرزت لنا أوضاعا طوال السنوات الثلاثين منذ استقلال دول المنظمة، فقد كانت العشرية الماضية بوابة عصر جديد تخللته نزاعات إثنية متواصلة، حافظت فيها الولايات المتحدة على إدارتها وفق ما يخدم أهدافها الإستراتيجية ويخل بالنظام العام الداخلي، فمن هجوم الجبهة الوطنية الرواندية 1990 إلى مجازر رواندا 1994، مرورا بالصراع الإثني في شرق الكونغو الديمقراطية واحتدام المشاداة بين المؤسسة التنفيذية والمعارضة من جهة وبين الأقليات والحركات المتمردة من جهة أخرى.

---

(1)– Tchabouré Aimégogue, « Gouvernance en Afrique », Banque Africaine du Développement, N67, paris, 2005, pp7-8.

(2)– معهد البحوث والدراسات الإفريقية، "التقرير الاستراتيجي الإفريقي"، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، 2002، ص326.

(3)– مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج8، ط3، الشركة العالمية، لبنان، 2005، ص ص (346-347).

٥– البيئة والنزاعات:

وما يمكن قوله في هذه النقطة هو أن معظم النزاعات في هته المنطقة هي ليست نزاع بالمفهوم التقليدي، أي بين فواعل دولاتية، محددة بين دولة ودولة أخرى، لكن هذه النزاعات هي بين وحدات تحت دولاتية، أين تشكل الإثنية فيها متغيرا مستقلا إلى جانب متغير البيئة والأمن.

فالنزاعات الإثنية ذات الأبعاد البيئية تحتل المركز الأول في كم النزاعات الحالية خاصة بعد التحولات المناخية، وتأثير ذلك على اقتصاديات تلك الدول، وقد أعطى بعض المحللين خمسة تحديات كبرى تواجه دول المنطقة[1]:

– **نزاع السلاح:** وإعادة تأهيل تحديات جماعات التمرد المسلح وما شاكلها في إقليم شرق الكونغو حيث تمثل هذه العملية إحدى التحديات الكبرى التي تواجه دول المنطقة، بالنظر إلى التوترات التي قامت بسبب بعض الموارد مثل الذهب الموجود بكثرة في الشرق.

– **النزاعات الحدودية** : مثل النزاع بين الكونغو الديمقراطية وأوغندا حول جزيرة روكوانزي في بحيرة Albert (مورد مائي)، والنزاع بين أونغولا والكونغو الديمقراطية حول منطقة كاهيما (تم احتواؤه نسبيا بقبول ترسيم الحدود بواسطة لجنة من الخبراء) وضمن فئة النزاعات الحدودية توجد مشكلة طول الحدود السياسية وسهولة اختراقها خاصة مع وضوح الحدود الفاعلة بين الدول.

– **التحديات الأمنية والاجتماعية:** فالأسلحة الصغيرة تعد إحدى المشكلات الكبرى في الإقليم، خاصة مع عدم انقطاع مصدرها مع تنامي دور ألمانيا، التي تضم أفرادا وشركات ودول تعمل في مجال سرقة وتهريب الألماس، الكولتان، والذهب وغيرها من الثروات الطبيعية، بالإضافة إلى أن المنطقة تعاني من غسيل للأموال ومن وجود نسبة كبيرة من اللاجئين.

– **قضية التحول الديمقراطي:** أين تعاني المنطقة من هشاشة الدول الوطنية مع غياب مؤسساتي، واعتماد شبه مطلق على الدول المانحة بالإضافة إلى التبعية الخانقة، من جهة ثانية ضعف المجتمع المدني وضعف المشاركات السياسية أمام الشركات متعددة الجنسيات والقوى الغربية، التي تقوم باستغلال الموارد المعدنية للمنطقة بشكل متباين ومكثف.

– **قضية التدهور والتخلف الاقتصادي:** فإذا كانت هذه المنطقة تعاني من تدخلات وضغوط أطراف خارجية، فإن ثمة مجموعة من العوامل الأخرى التي أسهمت في زيادة حدة المواقف الصراعية، مثل ضعف الأداء الاقتصادي وعدم الاندماج الوطني وحرمان بعض الجماعات من توزيع الموارد الاقتصادية والاستقطاب القبلي والإثني[2].

إلى جانب هذه التحديات هناك ضعف واضح في الاستثمارات، رغم غنى المنطقة بالموارد الطبيعية خاصة المائية والمعدنية، وترك الكلفة للأجانب وهذا ما يخلق نزاعات حول من يملك ولا يسيّر ومن يسيّر ولا يملك.

---

(1)– عبد الإله النصراوي، "تحديات المشهد الاستراتيجي في البحيرات العظمى"، مجلة الجريدة، 03 سبتمبر 2006.
http://www.aljaredah.com

(2)–عبد الإله النصراوي، مرجع سابق.

ويمكن القول أن الرابط بين البيئة والنزاع في المنطقة له أوجه عديدة وفواعل مختلفة المصالح والمستويات، في الكفة الأولى، الاستغلال الانتهازي للمصادر البيئية في المنحى الاجتماعي، السياسي، الناجمة عن التدهور الاقتصادي وعن التحولات القائمة، ويشكل سببا حقيقيا للنزاعات المسلحة، والهجرات القسرية في المنطقة وفي الكفة الثانية، فإن آثار هذه النزاعات المسلحة البيئة تجعل من الموارد البيئية مصدرا للنزاع وضحية له في نفس الوقت[1].

ففي دولة الكونغو الديمقراطية ولد اكتشاف احتياطي من الذهب والألماس نزاعا بين قبيلتي هيما وليندو في مقاطعة إيتوري Ituri، هذا الصراع الذي دعمته قوى المعارضة، التي تدعمتها كل من دولة أوغندا وروواندا بهدف السيطرة على إقليم إيتوري الغني بالموارد الطبيعية، وفي رواندا وبورندي لازالت صراعات بين الهوتو والتوتسي[2] حول أماكن الرعي ومناطق الزراعة المتنقلة، وكل هذه التوترات والصراعات تؤدي إلى خلق خلل في البنى التحتية والفوقية للدولة في كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية[3] وخاصة السياسية بسبب إدارة مثل تلك الصراعات من طرف جهات ودول أجنبية وحتى شركات متعددة الجنسية وسنرى نوعا مغايرا من الحروب البيئية في حوض نهر النيل.

2- النزاعات في حوض نهر النيل:

إن طبيعة النزاعات في منطقة البحيرات العظمى لها العديد من الأبعاد، كما لها العديد من المصادر، ونظرا لذلك فمن الضروري اعتماد مقاربة منهجية لتحليل النزاع، الذي يلعب فيه المتغير البيئي دورا هاما، خاصة وأن معظم هذه النزاعات تخترق حدود الدولة الواحدة، نحو الدول المجاورة، وتشترك في نفس المسببات غالب الأمر لذلك يجب الربط بين المستوى الإقليمي، والمحلي والدولي (بمجاليه السياسي والاقتصادي) لمثل هذه النزاعات.

وتشمل النزاعات في حوض نهر النيل شكلا من أشكال النزاعات الموردية (مورد المياه) وهي الأكثر انتشارا في منطقة وسط إفريقيا، ومنطقة القرن الإفريقي، والبحيرات العظمى، إذ يعد حوض نهر النيل مستودع مائي يغطي 1,3 مليون ميل مربع، وهو أطول نهر في العالم يمر بعشر (10) دول هي:

مصر، السودان، إثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، كينيا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، بورندي، اريتريا؛ وتمثل مصر، السودان، إثيوبيا 85% من الأراضي التي تشكل الحدود المائية للحوض[4].

ونظرا لزيادة عدد السكان سيزيد الطلب على المياه في المنطقة، ويقول "ديفيد شين" David Shinn أستاذ الشؤون الدولية بجامعة "جورج واشنطن"، أن مشاريع الري تعد أكبر تهديد لمستقبل الاستخدام الودي لمياه نهر

(1)-Patricia Kameri-Mbote, op-cit, p05.

(2)- Karl DeRouen Jr,and Paul Bellamy, International Security and the united states . Praeger security International, London, 2008, pp209-225.

(3)- Jon Lunn, "The African Great lakes region, an End to conflict?" Research papers n06/51 for: the International Affairs and Defence section. House of common library, 2006.

(4)- عبد الكريم تفرقنيت، حروب المياه القادمة..؟ مجلة صوت الأحرار، العدد 3172، 27 جويلية 2008.

النيل، وذلك أن هذه المشاريع تستخدم كمية كبيرة من المياه لا تعود مرة أخرى إلى نظام النهر(1).

وفي الوقت الذي تقل فيه المياه بالنهر عند وصوله إلى البحر الأبيض المتوسط، فإن تزايد الطلب السكاني والإثيوبي على مياه النهر سوف يقلل من حصة مصر وعلى الرغم من أن الاتفاقيات الدولية قد منحت إثيوبيا حصة ضئيلة من المياه إلا أن هذه الأخيرة سوف تعمد إلى امتلاك حصص أكبر بسبب الضغط السكاني وهذا ما سيولد توترا بين دول المنطقة رغم أن اتفاقية 1959 مازالت سارية، إلا أنها مقبولة فقط من طرف طرفيها مصر والسودان، والدول الثمانية الأخرى لا توافق عليها، ورغم أن "مبادرة حوض نهر النيل" "Nile Basin Institute" (NBI) تحث على تعاون دول الحوض في استخدام مصادر الحوض لمحاربة الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة وإبداء الدول قبولها لبوادر تعاون إلا أن الخلاف بين دولة المنبع والمصب مازال قائما(2).

3- بعض تهديدات الأمن البيئي في البحيرات الكبرى:

بعيدا عن الخسائر التي سببتها ولا زالت تسببها الحروب والنزاعات في المنطقة فإن الأمن الإنساني مهدد بشكل كبير في منطقة البحيرات الكبرى جراء العلاقة التداخلية نزاع/أمن ، والعلاقة التبعية، بيئة، نزاع، فقر، ويمكن حصرها في:

* **تدهور الأراضي:** والذي لا زال يعد مصدر قلق كبير في المنطقة، إذ من الممكن أن تنخفض المحاصيل الزراعية إلى النصف في غضون الأربعين سنة القادمة إذا استمر التدهور بنفس المعدل، وذلك بسبب حالات الجفاف في بعض المناطق وتزايد أعداد السكان، إلى جانب الزراعة المستقلة Shifting agriculture، التي ألحقت ضررا كبيرا بمساحات من الأراضي.

* **إزالة الغابات:** وذلك نتيجة لتصاعد كثافة سكان البحيرات العظمى، الجفاف، التوسع الزراعي والتركيز على استخراج خشب الوقود، من جهة ثانية، الاستغلال التجاري الفائق وحرائق الأدغال بسبب الحروب الأهلية، النزاعات وعدم الاستقرار السياسي ويعتمد أكثر من 80% من سكان منطقة البحيرات العظمى على الحطب وتقنيات القطع والحرق Slash and burn لسبب تجاري.

* **استنزاف موارد المياه:** على الرغم من أن منطقة البحيرات العظمى تمثل أغنى منطقة من حيث الثروة المائية، إلا أن تزايد السكان ونمو الاقتصاد وتلوث المياه السطحية يمثل مشكلا كبيرا على الأفراد وعلى الصحة العامة(3).

---

(1)– فالنتينا باسكوالي، "دراسة تتوقع صراع مصري سوداني اثيوبي على مياه النيل"، العدد 124، 24 جانفي 2009.
http://www.taqrir.org/printarticl

(2)- Antoine Sendama and Jacob Granit, "A new approach to the joint management of river Basins in the lake victoria basin", **SIWI seminar** on: "Balancing Human security And Ecological security Interests in catchments stockholding", August 16, 2002.

(3)– عبد الله عطوى، مرجع سابق، ص ص 395-443.

* **التحضير**: إن البنية الأساسية الحضرية سيئة في منطقة البحيرات، وتتسع المناطق المحيطة بالحضر بدون خدمات ومرافق مخططة في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى أن عددا كبيرا من السكان يعيشون في مدن صغيرة تفتقر إلى الديناميكية الاقتصادية وإلى أدنى شروط الحياة.

* **استنزاف التنوع البيولوجي Biodiversity depletion**: وذلك أن التراث البيولوجي المتنوع معرض للخطر في جميع المناطق.

* **انبعاثات الكاربون**: ولازالت كما ذكر سابقا، غازات الاحتباس الحراري في المنطقة، رغم أنها منخفضة نوعا ما في منطقة البحيرات ولا تساهم سوى بنسب ضئيلة (1% إجمالات إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون)، لكنها في تزايد مستمر[1]، بالإضافة إلى ذلك نجد:

- ❖ الأمراض واسعة الإنتشار بسبب الحشرات المعدنية.
- ❖ تدهور الصحة العامة.
- ❖ خسائر الحياة البرية وما يتبعها من خطورة نقص المناعة البيئية.
- ❖ تذبذب الناتج الاقتصادي والتجارة والفقر المتزايد.

هذه التهديدات وغيرها تمس بصفة مباشرة وغير مباشرة بالقارة الإفريقية[2]، وفي الأخير يمكن القول أن السبب الجدري للنزاعات البيئية في البحيرات العظمى قد تميز بكونه خليطا من العنف الهيكلي، تفاقم حدة ومساحة الفقر وزيادة تهميش الأغلبية في كل المجالات السياسية، الاقتصادية، وفي مجال حقوق الإنسان والحقوق المدنية لذلك أصبح لازما البحث عن إيجاد حلول لهذه النزاعات البيئية، وعن إدراج مسارات تنموية نحو تحقيق رشادة بيئية وأمن إنساني بكل أبعاده.

---

(1)– عبد الله عطوى، مرجع سابق، نفس الصفحة.

(2)– حمدي هاشم: الأمن البيئي العالمي والدمار الشامل للحروب.
http://www.feedo.net/Environment/Environmental Problems/Environmental security.htm

المبحث الثالث :جدلية الاستقرار والأمن الإنساني في إطار البحث عن رشادة بيئية عالمية

لقد عرفت مسارات تحقيق الأمن الإنساني العديد من التعثرات والإخفاقات في العديد من الدول، وهذا بسبب الهوة العميقة بين آليات تحقيقه في العالم المتقدم والعالم النامي وسنرى في فيما يلي مدى الفقر المعرفي الموجود بين عالم الشمال والجنوب في هذا المستوى، ومدى التمسك بآليات تحقيق رشادة بيئية باحتواء الأمن الإنساني.

المطلب الأول: ماهية الحكم الراشد

هناك تسميات كثيرة لكلمة Good Governance التي أتى بها التقرير الإنمائي للأمم المتحدة، فهناك من اسماها بالحكم الراشد، الحكم الصالح، أو الحاكمية، الحوكمة، أو الرشادة.

أ/– تعريف الحكم الراشد:

فالرشادة هي مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين للالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة للانتقاد أحيانا كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك أي في مجال التسيير، وقد أصبحت الرشادة هي الكلمة المحورية للتنمية الدولية وهي مطبقة في كل القطاعات وقد ظهر هذا المصطلح بشكل جلي في حقبة الثمانينيات أي في الوقت الذي بدأت فيه التطبيقات الميدانية لبرامج التعديل الهيكلي والتي تهدف إلى خلق النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك لم يتحقق في كثير من البلاد النامية.

وقد عرف البنك الدولي في سنة 1992 الحكم الراشد بأنه الطريقة التي تمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد بغية التنمية، أما البنك الدولي، فعرفه على انه مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل. وقد اقترحت لجنة الحكم الراشد العالمي، او الرشادة العالمية سنة 1995 تعريفا أكثر عمومية بموجبه أشير إلى أن الرشادة هي مجموع الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة.[1]

من جهته: François xavier Merrien فيرى بأنه مدفوع جديد من التسيير بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت و كذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض و تجعل مواردها بصفة مشتركة ، و كل خبراتها و قدرتها ، و كذلك مشاريعها نخلق تحالفا جديدا للفعل القائم أين تتقاسم فيه المسؤوليات .[2]

كما عرفه بأنه " الحكم الذي يعتمد على تكامل الدولة و مؤسساتها و القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني حيث يشمل القطاع الخاص كل المشاريع الخاصة غير المملوكة من الدولة في قطاعات الصناعة و الزراعة و التجارة

---

[1]– الأخضر عزي و .غالم حلطي،" قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"،مجلة علوم انسانية، العدد 21، 2005: من موقع "http://www.uluminsania.com"

[2]–نوفل القاسم على الشهوان، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، مجلة دراسات إقليمية، مجلد رقم 4عدد 10،ص 15.

و الخدمات ، مثل المصاريف الخاصة و وسائل الإعلام إلى جانب أنه يشمل القطاع غير المؤطر في السوق ويتكون المجتمع المدني الذي يقع بين الأفراد و الدولة من مجموعات منظمة أو غير منظمة ومن أفراد يتفاعلون اجتماعيا و سياسيا و اقتصاديا و ينظمون بقواعد رسمية وغير رسمية .

كما عرف بأنه الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبه ، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع و بتقديم المواطنين وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم و دعمهم .

إذن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا و يستند إلى المشاركة و المحاسبة و الشفافية، وفق علاقة تكاملية بين قطاعات ثلاث .

وقد عرفه المؤتمر الإقتصادي الوطني " بنين " 1996على انه التسيير الجيد للموارد في المجتمع سواء كانت المالية أو البشرية أو المادية ، فهو حركة تشاركية ، إذ تسمح بالتسيير الدقيق للأملاك العامة و خلق الثروة و لا يتم تطبيقها في الدولة فقط ،و إنما في المجتمع ككل ومختلف الفعالين الاجتماعيين و هي ترتبط بمشاكل الفساد و الانحراف و خاصة السلوكيات ، التربية التكوين ، الهياكل ، التنظيم، وغيرها.[1]

ب/–تفاعل مكونات الحكم الراشد :

1– الحكومة :

وتتكون من الأعضاء المنتخبين و الجهاز التنفيذي فوظائف الدولة متعددة الجوانب من خلال تركيزها على أهمية التفاعل الاجتماعي لتكريس مفهوم المواطنة، حيث تضطلع الحكومة باعتبارها عنصر مكونا ضمن ثلاثية الحكم الراشد بمهام تنظيمية و رقابية من خلال عملها على إيجاد البيئة الضامنة لتفاعل إيجابي وعقلاني، بهدف تحقيق العدل و الأنصاف فيما تقوم به الدولة من أنشطة مثل تحضير الميزانية و تنظيم السوق ، هذه الأنشطة تمكن من خلق جو نشيط لخدمة للتنمية البشرية ودعما لتكريس دولة الحق والقانون، وخاصة في ظل التحديات الجديدة على ضرورة التغيير في نهج الإدارة الحكومية

2– المجتمع المدني :

حيث يعرف بأنه " مختلف المؤسسات والاتجاهات المهنية و النوادي الثقافية والاجتماعية التي تنشأ بمقتضى الإدارة الحرة لإعطائها بقصد حماية مصالحهم، والدفاع عنها لمواجهة سلطة الدولة ، فهو الرأس المال الاجتماعي لتحقيق التحول الديموقراطي فالمجتمع المدني هو القادر على توجيه الرأي العام نحو المشاركة الحقيقية .[2]

وبالتالي تسمح جمعيات المجتمع المدني بدرجة عالية من المرونة والسيولة، حيث تعطي للأفراد إحساس بإمكانية التأثير ولو بقدر متواضع في بيئتهم الاجتماعية كما تعطيهم قدرا من الإحساس و الشعور بالأمان الجماعي في مواجهة السلطة .

---

[1]– الأخضر عزي و .غالم حلطي، مرجع سابق

[2]– الكايد زهير عبد الكريم ، الحكمانية ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2004،ص 94.

حيث تقوم تنظيمات المجتمع المدني بتحصين وحماية الفرد ضد تعسف السلطة من ناحية و تحصن هذه الأخيرة من الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من ناحية أخرى ، وبالتالي فتنظيمات المجتمع المدني تضطلع بمهام تأخذ وجهين :

1/ حماية الفرد في حالة أنتاك حقوقه الإنسانية من طرف أجهزة الدولة

2/ تقنن السلوك الاحتجاجي لإعطائها في مواجهة الدولة .

3- القطاع الخاص : والذي يتمثل في كل المشاريع الخاصة و التي تشمل قطاعات مختلفة (التجارة ، التصنيع ، قطاع المصاريف وغيرها)، إذ أن جهود التنمية في ظل الحكم الراشد لا يمكن أن تتم بتفرد الدولة في كل الميادين ، بل كل العكس تطرح ضرورة اشتراك القطاع الخاص في جهود التنمية و خاصة إذا ما تعلق الأمر بتوفير قدر لازم من مناصب الشغل و العمل على معدل على تقليص معدل البطالة و لعل هذا ما يكون لزاما تحقيقه للوصول إلى تنمية بشرية مستدامة عن طريق تشجيع الدولة للقطاع الخاص من خلال :[1]

- العمل على إيجاد مناخ ملائم لخلق بيئة اقتصادية كلية و مستمرة.
- إيجاد أسواق تنافسية .
- التأكيد على سهولة حصول الفقراء على القروض و خاصة النساء منهم .
- جلب واستقطاب الاستثمارات و المساعدة على نقل المعرفة و التكنولوجيا .
- حماية البيئة و الموارد الطبيعة .

وبالتالي فالقطاع الخاص يسير و ينشط داخل السوق لأجل إنتاج السلع وتقديم الخدمات و خلق وسائل الإحلال كالشغل للمواطنين و تشجيع المؤسسة الخاصة .

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن تحقيق الحكم الراشد و ترسيخ مبادئه لا يمكن أن يتحقق في ظل سيطرة الدولة على كل القطاعات بل الأمر يقتضي تفاعل إيجابي و عقلاني بين مكونات ثلاث في طريق التسير الشفاف لضمان تحقيق العدالة و الأنصاف

بذلك فالحكم الراشد هو البيئة المثالية التي تعالج المشاكل و المطالب بكل شفافية من خلال ترابط العناصر الفعالة (الدولة ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني).

ج- أبعاد وخصائص الحكم الراشد :[2]

يتكون الحكم الراشد من ثلاث أبعاد أساسية نجزها في الآتي :

أولا : البعد السياسي : ويمكن في ضرورة تفعيل الديموقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد من خلال :

- تنظيم انتخابات حرة ونزيهة مفتوحة لكل الأخرى والمواطنين وفقا للقانون .
- وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون .

---

[1]- نفس المرجع السابق.

- [2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية، 2004 :

http://hdr.undp.org/statistics/data

– وجود هيئة برمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال و انتشارة مع المواطن.

– اعتبار المشروعية و المحاسبة من أهم المفاهيم للرشادة السياسية (أي تقديم الحاكم حصيلة أعماله للمحكومين مما يؤدي إلى فعالية السياسات .

ثانيا : البعد الإداري : وتعتبر الإدارة قلب الرشادة وتقوم على عنصرين :

–الرشادة الإدارية و الوظيف العمومي ،وهو ما يقتضي أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية و المالية ولضمان استقلالية الإدارة لا بدلها من موظفين مهنين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، فاختيار الموظف لا بد أن يكون وفقا للكفاءة ، كما يجب تطوير الفعالية في تسيير القطاع العام و تفعيل طرق إسناد الوظائف

ثالثا : البعد الإقتصادي : ونعني به:

– كشف أساليب اتخاذ القرار الإقتصادي للدولة و العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج و السلع والخدمات على أفراد المجتمع وهذا في إطار النسق الإقتصادي المتمثل في انسحاب الدولة من القيام بجملة من الوظائف ضمن مبدأ أقل تدخل للدولة .

و يتميز الحكم الراشد بجملة من الخصائص أهمها :

– إقامة دولة الحق و القانون التي تحترم فيها حقوق الإنسان لذا لا يمكن تجسيد الحكم الراشد إلا في ظل نظام ديمقراطي فلتحقيق حكم راشد لا بد من إقامة دولة (نسق سياسي) قادر على تحقيق متطلبات الأفراد وهذا لا يحدث عن طريق :

–ترشيد السلطة : أن تستند السلطة على أسس قانونية وشرعية مستقلة عن كافة الارتباطات التقليدية كالانتماء الطبقي أو العرفي ومنسلخة عن شخص الحاكم وخضوع هذا الأخير لجملة من القوانين.

– التمايز البينوي : أي ضرورة التمايز بين مختلف البنى السياسة مما النظام من التكيف و الإبداع .

– المساواة : بعدها الإقتصادي و الاجتماعي والسياسي .

– المشاركة السياسية : وتوسيع دائرتها لتشمل العديد من الأفراد

– الشفافية : وتعني حق الشعب معرفة الطريقة التي يتم بها اتخاذ القرار ومن يتخذه و ظروفه المحيطة عن طريق الصحافة الحرة.وبالتالي لا يمكن لأي نظام حكم أن يصل إلى عنصر الرشادة إذا لم يفسح المجال لمشاركة غيره في المجال التسييري، أو في إدارة المسؤولية والاعتقاد بضرورة المشاركة.

المطب الثاني:الحكم الراشد العالمي أو الرشادة العالمية:

حسب "جيمس روزنو" James.N.Rosenau فالحكم الراشد العالمي ، ليس معناه الحكومة لكنه عبارة عن تنظيم أفقي ، يبين مسارات اتخاذ القرارات وتنفيذ هذه القرارات ، وهو موجود في كل المستويات ، وطني وعالمي ومحلي على غرار الحكومة ، التي تبين هيكل تنظيمي هيراركي[1]

[1] –James rosenau, globalization and governance, governance bleak prospects for sustainability: http://www.fes.de/ipg/ONLINE3_2003/ARTROSENAU.PDF

فاذا كان الحكم الراشد المحلي، يركز على التفاعل الموجود بين كل من الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، فان الرشادة العالمية ترتكز على التقاطع بين المسارات والهياكل، والمقصود هنا الهياكل الرسمية، وغير الرسمية، والتفاعل الموجود بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الشركات العابرة للحدود والمتعددة الجنسيات،والمنظمات الدولية غير الحكومية و المنظمات الدولية الحكومية،NGOs,TNCs,IGOs,INGOs، مع المجتمع المدني الدولي، ويحدد جيمس روزنو 8 مظاهر للرشادة العالمية من خلال:[1]

1- حكومات تحت قومية وقومية مؤسسة على قطاعات رسمية هيراركية، مطابقة للدساتير.

2- شركات خاصة عابرة للقوميةTNCs ، ذات قطاعات رسمية هيراركية.

3- المنظمات الدولية الحكومية IGOs، المؤسسة على معاهدات ومواثيق رسمية.

4- المنظمات غير الحكومية القومية ودون القومية، NGOs، التي تسير وفقا لمؤسسات رسمية و غير رسمية.

5- المنظمات الدولية، وفوق القومية غير الحكوميةINGOs، المهيكلة رسميا كمنظمات، أو المرتبطة بشكل غير رسمي ببعضها البعض كمؤسسات، أو حركات اجتماعية.

6- الأسواق التي لديها قطاعات رسمية وغير رسمية، مع تبادل أفقي محدد بين البائعين والمشتريين، وبين المنتجين والمستهلكين، بهدف إحداث تنوع متبوع بمستويات مختلفة للمنظمات الرسمية وغير الرسمية.

7- جماعات النخب و8- الرأي العام الذي يشكل باختصار استجابات لقضايا محددة.

وهنا تتحدد مجموعة التفاعلات على المستوى العالمي، التي تقوم بدفع ميكانيزمات الرشادة العالمية، و جعلها تتحرك ضمن مجال أفقي وعمودي، رسمي وغير رسمي، متباعد و متقارب في العديد من الأحيان، كما تتحدد بعض آليات تفعيل هذه الحركيات باحتواء عنصر الاستدامة، وتحقيق المطالب.[2]

بذلك فان مصطلح الرشادة البيئية العالمية واسع وغير محدد، إذ لا يوجد هناك اتفاق حول تعريف محدد له، فاذا كان الحكم الراشد يحتوي على معالم التنظيم الذاتي من طرف الفواعل المجتمعية، إلى جانب التعاون الخاص والعام، في حل المشاكل والقضايا المجتمعية، وفي ظل مستوى تعد جديد للسياسات ، فان معظم الأفكار حول الرشادة لعالمية ضمن المجال لسياسي، كانت تحاول استقطاب عمليات واليات لنمو والتطور على المستوى الدولي والعالمي، كتعريف لها.

وهناك فئتين او تصنيفين لمعنى الرشادة العالمية: الأولى كظاهرة Phenomenological، والأخرى معيارية Normative: فالرشادة العالمية كظاهرة جديدة مهيمنة على السياسات العلمية تستوجب وصفا وشرحا، والى جانب كونها برنامج سياسي، أو مشروع يحتاج إلى التعامل مع القضايا المختلفة الناتجة عن عصر الحداثة (The Affirmative- Normative perspective).[3] بذلك فالرشادة العالمية تعطى نظرة مفسرة للسياسات العالمية لأنها:

---

[1] David Held& Anthony McGrew,Governing Globalization, policy press,UK ;2002.p71 /
[2]-Ibid, p 80.
[3] - Michele Bestill, Kathryn Hochstetler, and Dimitris Stevis, palgraves advances in international environmental politics, palgrave macllian ed, Great Britain, 2006, pp(237-250).

- لم تعد مرتبطة بالدول كفواعل لكنها اجتاحت كلا من المستوى تحت القومي وفوق القومي، بذلك أصبح الحديث عن فواعل متعددة للحكم الراشد ، بما فيها الفواعل الخاصة، كالشبكات ، الخبراء، البيئيون، جماعات الضغط الحقوقية (اللوبيات)، والشركات المتعددة الجنسيات، وأيضا وكالات جديدة موضوعة من طرف الحكومة، وتحتوي المنظمات الحكومية، الدولية، والمحاكم الدولية.
- هذه المشاركة المتزايدة والمتنامية تعطي بابا لأشكال جديدة من المؤسسات تهدف إلى فتح نقاشات ومفاوضات بين الدول.
- ظهور الرشادة العالمية، قد ميزته توسعات لمجموعات من صناع الحكم، ومنفذوه، تتفكك وظائفهم كلها، باتجاه عمودي بين مجموعات فوق قومية، دولية، قومية، وتحت قومية للسلطة، و افقيا بين انظمة موازية في صناعة الحكم، تسيرها مختلف الفواعل و الجماعات.

المطلب الثالث: آليات تحقيق رشادة بيئية عالمية:

لقد أعطت عولمة القضايا البيئية، كالتغير المناخي، وتناقص المجال الحيوي، إسهامات في خلق اعتمادات متبادلة جديدة بين الدول والأمم، والتي تتطلب مؤسسات تنظيمية جديدة ذات مستوى عالمي

وقد اعطى كل من "بيتر دوفارني و جنيفر كلاب Peter Dauvergne& Jennifer Clapp" في كتابهما Paths to a Green World، أربعة رؤى من اجل الوصول الى ارساء استدامة ورشادة بيئية عالمية، تكتنفها صحة بيئية للإنسان الحالي و المستقبلي، وذلك بطرح التساؤل حول كيف يمكن للجماعات والأفراد أن يضمنوا مستقبلا بيئيا صحيا؟ وهل يجب على الحكومات والمنظمات البيئية ان تسيطر على قوى العولمة؟ واذا انتقلنا الى هذا المستوى ، ما هي الأهداف الأكثر فعالية ؟ وتتمثل الرؤى الأربعة في:[1]

- نظرة "السوق الليبرالية" market liberals : أنصار هذا الطرح ينادون ب بإصلاحات من اجل تسهيل وظائف الاسواق ، ولذلك فهم يريدون فعالية ايكولوجية، و مسؤولية طوعية مشتركة، بالإضافة الى تعاون تكنولوجي اكبر.
- نظرة المؤسساتيون institustionalists ، ينادون بوضع إصلاحات لتسهيل التعاون العالمي، وإنشاء مؤسسات قومية، ايضا ينادون بنظام بيئي أفضل وجديد، تسيره المنظمات العالمية و قدرة الدولة على إدارة التغير البيئي.
- نظرة أصحاب البيئية الحيوية: Bioenvironmentalists: ينادون بإصلاحات لحماية البيئة من الأعمال والنشاطات الإنسانية وهذا بتخفيض النمو والتسارع السكاني، والاستهلاك، والرجوع الى اقتصاد قائم على الاستدامة والاستمرارية، ويعمل على حفظ الإرث الطبيعي العالمي.

وهناك محددات واليات لتفعيل ذلك من خلال انتهاج مسار تعاوني، تقوده مؤسسات قوية جديدة، مع تقييد قدرة الناس في مجال الاستهلاك البيئي، والذي يتطلب بدوره سلطة عليا،

---

[1] - Jennifer Clapp and Peter Dauvergne, Paths to a Green World: the political economy of the Global environment, the MIT press, London,2005, pp(221-238).

- نظرة الجماعات الاجتماعية الخضراءSocial Greens ، والذين ينادون بإصلاحات من اجل الإنقاص من اللامساواة البيئية (اللاعدالة البيئية).

من هنا نستخلص مجموعة من المميزات للرشادة البيئية العالمية تتمثل في:[1]

- تنامي المشاركة: من الانقسامات نحو خلق الاحتواء والتضمين.
- تنامي الخوصصة: من المفاوضات نحو خلق شراكات.
- تنامي الدوائر: من التعقيد إلى التفكيك.

وفي إطار البحث عن فتح مجال تطبيقي لتلك المميزات فان الرشادة البيئية العالمية تستوجب بالضرورة:

-مؤسسات بيئية فعالة.

-سياسات بيئية موسعة، ومنبثقة عن المعاهدات العالمية والدولية.

- تعاون محلي دولي، إقليمي، من اجل إرساء معالم بيئية.[2]

على صعيد التمازج الموجود بين متطلبات الرشادة البيئية العالمية والأمن الإنساني، فان الارتباط أو نقطة التقاطع موجودة في عنصر الاستدامة، والاستمرارية، وفي التفرقة بين حقوق الانسان البيئية، وواجباته البيئية، وهذا ضمن تقاطع أفقي وعمودي لوظائف الفواعل وسياساتهم البيئية.

من جهة أخرى، نجد ملازمة للمعايير والقيم لدى كلا الظاهرتين أو المفهومين، ومن هنا، فان العنصر القيمي، من شانه ان يخلق مجالا عقلانيا للتفاعلات بين النشاطات الإنسانية، والظواهر البيئية[3]، فالى جانب عنصر الاستدامة، والإرث البيئي، وعنصر القيم، هناك دور فعال يمكن ان تلعبه المؤسسات الهياكل من اجل تحقيق رشادة بيئية عالمية، تستوفي داخلها كل شروط الأمن الإنساني، وأبعاده الأخرى.

ومن خلال البحث في الحقوق البيئية والواجبات البيئية، تتوضح لنا زوايا نظر أخرى، يمكنها ان تكون أفكار وقضايا، تنتج امتدادات بحثية وتفتح مجالا واسعا للبحث في التقاطع بين المفاهيم/ والظواهر، بمعنى البحث في النظرية والتطبيق، وفي البعد المحلي، والعالمي، الآني والمستقبلي.

---

1 - Michele Bestill, Kathryn Hochstetler, and Dimitris Stevis, op cit, P 237.
2 - Scott S. Olson, International Environmental Standards Handbook, CRC press, London, 1999.
3 - Frances Harris, Global Environmental Issues, John Wiley& Sons Ltd, England, p4.

الخـــــــــاتمة

لقد تكاثفت البحوث والدراسات الأمنية في الربع الأخير من القرن العشرين، نحو الوصول إلى إضفاء مفاهيم والتنازل عن أخرى بغية تليين الرابط الموجود بين الأمن بالمفهوم العسكري، والأمن المطبق، بذلك شهد العقد الأخير من نفس القرن انتقالا واضحا من المجالات الإستراتجية للأمن بخاصيتي الهجوم والدفاع إلى المجالات الأكاديمية للأمن بخاصيتي التوسع والتعمق.

وهنا بدا الحديث عن الأمن بمجالاته الخمس، كما أتى بها باري بوزان، الأمن الجماعي، الأمن الثقافي، الأمن العسكري، الأمن السياسي، والأمن البيئي.

فمع ازدياد المعطيات وتكاثرها، ازدادت سعة المفاهيم والمصطلحات وأصبح من الضروري دراسة مثل هذه المصطلحات والمفاهيم، وبشكل نظري معمق، والخروج بتفسيرات وتوضيحات بما يكتنف العالم الحالي وعالم المستقبل، خاصة بعد كم التحولات القيمية والبنيوية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتنوع التهديدات والمخاطر من تهديد مباشر/ غير مباشر للدولة ، إلى تهديد مباشر/ غير مباشر للفرد، ليتعمق بذلك مجال الدراسات الأمنية وينتقل من الكل إلى الجزء في دراسة الظواهر السياسية، ومن الأعم إلى الأخص، خاصة بعد أن أصبح للأمن مستويات متعددة وبعد أن تفاعل مضمونه مع كل من الدراسات حول التنمية وحول الحكم الراشد، وقد توضح ذلك في التقرير الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1994 تطرق محبوب الحق إلى الأمن الإنساني كظاهرة يتوجب الوصول إلى إلى إرساءها من خلال تحقيق أبعاده السبعة المذكورة في نفس التقرير.

وهنا أعطي نفس آخر للدراسات الأمنية حول احتواء أعمق نقطة في الأمن وهي الأمن الإنساني بأبعاده، حيث بزغت الدراسات الأمنية في ها المجال بريادة المدارس الكندية، واليابانية، اللتين لم تكتفيا بدراسة الأمن البيئي، من زواياه النظرية، أي لم تكتف بالتاطير النظري، بل توسعت ذلك إلى التاطير التطبيقي، وأصبح الأمن الإنساني احد آليات تطبيق السياسة الخارجية الكندية واليابانية واحد محدداتها.

ونظرا للأهمية الكبرى للأمن الإنساني كظاهرة وكمفهوم، فقد اقتضى توسيعا شاملا للأمن، وفتح مجالا أكاديميا له، من خلال مراكز البحوث والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، غير إن هذا التوسع قد فتح بعدا آخر للدول، ولسياساتها الخارجية، أين أصبح العالم يتحدث عن التدخل باسم حقوق الإنسان،أو باسم الإنسانية، أو التدخل من اجل تحقيق الأمن الإنساني ، رغم إن الكل يدرك النيات الخفية من وراء ذلك

إلى جانب الأمن الإنساني، أعطي البعد البيئي مجالا آخر للتنظير والبحث، من زاويتي التهديد والخطر، خاصة بعد أن أصبحت الطبيعة النزاعية لا تقوم وفقا لمنطق الخلاف، بل وفقا لمنطق البيئة والنقص الموردي، خاصة بعد أن أصبحت القضايا البيئية تحتل وسطا دافعا لعجلة العلوم السياسة.

فمنذ حلول أوائل تسعينيات القرن الماضي، كثرت الاتفاقيات المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف من اجل النظر إلى خطورة الموقف، ومحاولة إيقاف التهديدات البيئية المتضاعفة، اثر نظام دولي ونظام بيئي متدهورو متناقص ، وبعد أن أضحت القضايا البيئية قضايا دولية وعالمية من نواح متعددة كون الكثير من هذه المشاكل هي مشاكل دولية في جوهرها ، أو أنها تتصل بالممتلكات العالمية المشاعة ، أو بصفة أخرى تتصل بسياسات اقتصادية واجتماعية تلجأ إليها الدول في مجال الاستثمار أو الإصلاح.

وقد كان مؤتمر ستوكهولم حول "بيئة الإنسان" في 1972 أول مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة حول هذه القضايا البيئية الدولية، والذي اقر بعض مبادئ تتضمن البيئة والتنمية، بعد المؤتمر وقراراته تم عقد الكثير من المؤتمرات والاتفاقيات الأخرى التي تنظر في البيئة وإمكانية جعل تعاون بيئي في المستقبل، من اجل حماية الموارد البيئية المتناقصة والممتلكات العالمية المشاعة، أو ما عرف ب" الإرث الإنساني المشترك "(كقاع البحر العميق)، من جهة ثانية تم إنشاء برامج الأمم المتحدة للبيئة من اجل تنسيق الأنشطة المتصلة بالبيئة، مع تعزيز عملية دمج الاعتبارات البيئية داخل وكالات الأمم المتحدة.

وما يمكن قوله هو أن القضايا البيئية قد أصبحت محل اهتمام وتركيز العديد من المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية، رغم كثرة التحديات في السياسة البيئية الدولية، ورغم التعقيدات المتزايدة داخل النظام العالمي، هذه القضايا البيئية، التي تحولت من مجرد قضايا إلى نزاعات وحروب بيئية أو ما يسمى ب Ecowars نتيجة للاختلال في عامل الاستغلال الإنساني، ونتيجة لكثرة التحديات التي تواجه كلا من استحداث الأنظمة البيئية والسياسات البيئية الدولية بصفة اقل.

وهنا زادت أهمية البيئية والقضايا البيئية،فمع انتشار المنظمات الداعية إلى النظر إلى خطورة الاحتباس الحراري والتغير في المناخ، زادت درجة الاهتمام بموضوع الأمن البيئي وإمكانية دخول العالم في حروب بيئية بسبب اختلال النظم البيئي العالمي، وقد سطرت العديد من المنظمات الدولية أن:

- الأمن البيئي صمام آمان الأمن العام، في تلافي المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو البشرية بسبب العمليات والجهل والحوادث وسوء الإدارة والأخطاء الناتجة عن تصميم وتنفيذ المشروعات التي تنشأ داخل الدولة أو عبر الحدود الوطنية.

– الأمن البيئي وسيلة مهمة وحاكمة في مسألة حقوق البيئة المستديمة، التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية والتخفيف من ندرة الموارد والتدهور البيئي والتهديدات البيولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والصراعات الإقليمية.

– الأمن البيئي دليل لأساليب إدارة الموارد الطبيعية وتدوير المنتجات والنفايات بطرق تعزز الاستقرار الاجتماعي.

–الأمن البيئي وثيقة ملزمة للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي من التلوث وتأمين احتياجات المجتمع لتمكينه من تنفيذ خطط التنمية البشرية، مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله لدوام واستمرار عملية التنمية.

– الأمن البيئي فنار ودليل للتحرر من حالة عدم الاستقرار الاجتماعي بسبب التدهور البيئي

وهنا أصبحت طرق تحيل الأمن البيئي، وطرق الإبلاغ مقترنة بمجموعة من التوصيات منها:

- الأمن البيئي يكمن في ميزة السبق بإمكانيات التكنولوجيا المتطورة للوصول بالمخاطر البيئية التي تهدد السلامة الوظيفية للمحيط الحيوي إلى حدودها الدنيا، وبالتالي التقليل من انعكاساتها الضارة على سلامة المعيشة بالمجتمعات البشرية.

  مع الأخذ في الاعتبار أن التهديد قد يأتي من البيئة الطبيعية بالمناطق الجغرافية المعرضة دون غيرها لظاهرة استقبال كميات مفرطة من انبعاثات غاز الرادون الصخري، أو يحدث من تغيرات البيئة الطبيعية مثل: الزلازل والفيضانات الجبلية والتدفقات الطينية، وإن كان الكثير منها يحدث بسبب تدخلات الإنسان غير المسؤولة في الأنظمة البيئية.

- يجب على العلماء والأفراد الممارسون أن يستخدموا الأمن البيئي كمصطلح يدعو في المقام الأول للحفاظ على الروابط الصحيحة بين الظروف البيئية والأمنية. ويتطلب ذلك قيام الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بالتحذير من أسباب تدهور البيئة الطبيعية جنباً إلى جنب مع التهديدات من جماعات العنف المنظم والتوعية بأضرار كل منهما على ترابط واستقرار المجتمع البشرى.

أما على الصعيد المحلي والإقليمي فيما يخص التدهور البيئي أو ندرة الموارد، نتيجة تفاقم مشكلة النمو السكاني وعدم العدالة في توزيع الثروة بالإضافة إلى التغيرات البيئية العالمية، فيعد من العوامل المهمة للاستقرار السياسي ومكافحة اندلاع الصراعات العنيفة، وذلك على مستوى الدولة وكذلك الدول في الجوار.

بذلك شكل الأمن البيئي مزاوجة بين كل من الوضع الحالي والوضع المستقبلي للعالم، اين تتطلب مثل تلك التهديدات المذكورة الانتقال من الأفكار والنظريات إلى انتهاج سياسات تنموية مستديمة، يتقاطع داخلها الجانب القومي، مع الجانب العملي,

وقد تحددت إلى جانب المجموعة الأولى، بعد التوصيات حول كل من الأمن الإنساني والبيئي، تتمثل في:

- البحث عن نشر فعلي للأمن الإنساني من خلال نشر الوعي بمتطلباته، وبأساسيات تحقيقه.
- البحث عن نشر فعلي للأمن البيئي بدء بالوعي بالمسائل البيئية والمدركات بمدى قيمة العامل البيئي.
- المزاوجة بين العامل القيمي والعملي لكل من الأمن البيئي والانساني.
- عقد مؤتمرات و اتفاقيات بيئية تضمن الأمن البيئي للأجيال القادمة، مع استفاء عنصر الإلزامية لهذه المعاهدات.
- البحث عن ترشيد سياسات أمنية بيئية، ذات حد عال من المسؤولية، الحوسبة والفعالية، من اجل ضمان عنصر الاستدامة والاستمرارية.
- التوفيق بين مساعي الدول في التقدم ومتطلبات عصر الحداثة، وبين الوضع البيئي المتناقص، بمعنى ترشيد الاستهلاك بالرجوع إلى الإنتاج الطبيعي والحيوي.
- وضع قيود ملزمة وعقوبات حاسمة للدول التي تخرج عن بنود الاتفاقيات البيئية، خاصة الأول الناعية الملوثة للمجال الحيوي والجوي.
- تدارك النقص المعرفي في مجال الدراسات الأمنية البيئية من خلال مراكز بحث جديدة هدفها ترقية الأداء الإنساني، ونشاطاته الطبيعية، وفقا لمتطلبات المستقبل.
- البحث عن تقليل الضرر البيئي الناجم عن الحروب البيئية، والمسبب في اندلاع نفس هذه الحروب في مناطق أخرى من خلال الرجوع إلى حل النزاعات وليس محاولة لإدارة النزاعات البيئية كما هو الحال في العديد من مناطق العالم.

ما يمكن قوله في الأخير هو انه لحدة ولتعقيد الموضوع ما يعطيه بعدا استدراكيا وهذا بالرجوع إلى التقاطع الموجود بين الأمن الإنساني، الأمن البيئي، الحكم الراشد، الديمقراطية، التنمية المستدامة،

وذلك باللجوء إلى أولوية كون هذه المتغيرات قيمة معيارية في حد ذاتها، كما لها مجال عملي تطبيقي، تحكمه علاقة التداخل ، التفاعل والتبعية.

أيضا كل تلك التحليلات المعمقة، تعطيه بعدا استشراقيا مستقبليا للبحث في سيناريوهات المستقبل وما ستؤول إليه الأوضاع بعد أن اشتدت الأزمات الإقليمية، المحلية والدولية بسبب العامل البيئي، الذي يلقى اهتماما كبيرا من مراكز البحوث والمنظمات الدولية، وهذا بدوره سينتج دراسات وبحوث جديدة، تكون معايشة للوضع العالمي، وشاهدة على مجرياته في نقس الوقت.

الملاحق

المـــــــراجع

1- المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1- أحمد هارون علي ، أسس الجغرافيا السياسية.دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
2- إبن منظور، لسان العرب، ج1، دار التراب العربي، 1999، ص530.
3- الخوند مسعود ، الموسوعة التاريخية الجغرافية. ج8، ط3، الشركة العالمية، لبنان
4- السيد أرناؤوط محمد ، الإنسان وتلوث البيئة. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993
6- القاسي خالد محمدو البعيني وجيه جميل ، حماية البيئة الخليجية: التلوث الصناعي وأثره على البيئة العربية والعالمية. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1999.
7- الكايد زهير عبد الكريم ، الحكمانية . منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2004.
8- المسيري عبد الوفاب التريكي فتحي ، الحداثة وما بعد الحداثة.ط1، دار الفكر، دمشق،2003.
9- بالستغراف روبرت ، جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية .ط2، تر: وليد عبد الحي، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1995.
10-بيليس جون ، سميث ستيف ، عولمة السياسة العالمية. ط 1 تر :مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة ، 2004.
11- حاتوغ بوران علياء و أبودية محمد حمدان ، علم البيئة، دار الشروق، عمان، 1994.
12-رشيد أحمد ، علم البيئة، معهد الأنماط العربي، بيروت، 1981.
13- عطوي عبد الله ، السكان والتنمية البشرية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.
14- مصطفى لطفي عبد الفتاح وغيره،الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،1999.

ب- المجلات و الدوريات

15- الشهوان نوفل القاسم علي ، "مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية"، مجلة دراسات إقليمية، مجلد رقم 04عدد 10.
16- العكري عبد النبي ، "كوارث الطبيعة وكوارث البشر، الفقراء يدفعون الثمن"، مجلة الوسط، العدد 2466، الأحد، 07 جوان .
17- بن عنتر عبد النور ،" تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 40، العدد 160، أفريل 2005.
18- تاكايوكي ياماموزا "مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، تر:عادل زقاغ، مجلة قراءات عالمية، مجلد رقم 1، عدد1، ربيع2005.
19- تفرقنيت عبد الكريم ،" حروب المياه القادمة..؟"، مجلة صون الأحرار، العدد 3172، 27 جويلية 2008.
20- خديجة عرفة ،"مفهوم الأمن الإنساني"، مجلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية"، العدد 13، جانفي 2006.

21- عضيبات عاطف ،" الأمن الإنساني، أفكار يمكن الاستفادة منها في تطوير مداخلة حول مفهوم الأمن الإنساني وقضاياه"، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد3،2003.

22- غول فرحات ، "أثر الاهتمام بالبيئة والعمل بالمواصفات العالمية للبيئة (ISO 14000) على تنافسية المؤسسات"، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 02، ديسمبر 2007.

23- كواش خالد ،" السياحة والأبعاد البيئية"، جديد الاقتصاد، العدد 02 ،ديسمبر 2007.

2009.

24- معهد البحوث والدراسات الإفريقية، "التقرير الاستراتيجي الإفريقي"، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، 2002.

ج- القرآن والسنة

25- سورة الحشر، الآية 09.

26- سورة يوسف، الآية 56.

د- مقالات و تقارير على شبكة الانترنت

27- النصراوي عبد الإله ، "تحديات المشهد الاستراتيجي في البحيرات العظمى"، مجلة الجريدة، 03 سبتمبر 2006.
http://www.aljaredah.com

28- إليوث لورين ،" الأمن البيئي وعلاقته بصراع الدول": من:
http://www.balagh.com/islam/80OmjOpg.htm

29- باسكوالي فالنتينا ، "دراسة تتوقع صراع مصري سوداني إثيوبي على مياه النيل"، العدد 124، 24،جانفي 2009 :
http://www.taqrir.org/printarticl

30- حمدي هاشم: "الأمن البيئي العالمي والدمار الشامل للحروب" :
http://www.feedo.net/Environment/EnvironmentalProblems/Environmental security.htm

31- عبد القادر نصير عبد الله ، "البيئة والتنمية المستدامة: التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري"،مجلة أبحاث ودراسات، مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية، عدد07، 29 جويلية 2002، تاريخ التصفح 25 أوت 2009، من محرك البحث:
www.ngoce.org/content/nseer.doc

32- عزي الأخضر وجلطي غانم ،" قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"،مجلة علوم إنسانية، العدد 21، 2005: من موقع:
http://www.uluminsania.com

33- فايق حسن جاسم الشجيري، "البيئة والأمن الدولي"، من الموقع:
http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm

34- ـــــــــــــــــ، ملف الإحتباس الحراري، تفاقم الأخطار الأمنية والصحية وازدياد الفيضانات:
http://annabaa.org/nbanews/2009/07/008.htm

35- ــــــــــــــ، تعريف البيئة، من محرك بحث:
Http//:www.feedo/net/environment/ecology/definitionofenvironment.htm
36- ــــــــــــــ، السلسلة الجديدة في تقرير التنمية الإنسانية، ديسمبر2008:
http://www.arab-hdr.org/community
37- ــــــــــــــ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية،2004:
http://hdr.undp.org/statistics/data
38- ــــــــــــــ، تقرير التنمية البشرية 2009.
http://hdr.undp.org/en/report/global/hdr2009
39- ــــــــــــــ،تقرير التنمية البشرية 2008/2007.
http://hdr.undp.org/en/report/global/hdr2007-2008

2- المراجع باللغة الأجنبية

أ- الكتب:

40- Axelrod Robert, Donnant -donnant- Théorie du comportement coopératif. Odile Jcob, édition, Paris, 1992.

41- Axworthy Lyod, le Canada et la sécurité humaine:un leadership nécessaire, ottawa,1996.

42- Baylis John and Smith Steve, The globalization of world politics : an introduction to international relations.3ed edition, oxford university press, 2001.

43- Beitr Charles .R., Political theory and International Relation. Princeton university press, New Jrsy, 1999.

44- Bestill Michele, Hochstetler Kathryn, and Stevis Dimitris, palgraves advances in international environmental politics. palgrave macllian ed, Great Britain, 2006.

45- Barnett Jon, The Meaning of Environmental Security Ecological Politics and policy in the new security era. Zed books, London and New York, 2001.

46- Buzan Barry, People States and fear :an agenda for International security studies, in the post cold war era,2nd edition, Longman,1991.

47- Buzan Barry, Waever Ole and De wilde Jaap, Security: A new framework for Analysis.Lynne Reinner Publisher, Baulder, 1998.

48- Chagnolland Jean Paul, Relations internationales contemporaines. 2e éditions, Paris, l'Harmattan, 1999.

49- Clapp Jennifer and Dauvergne Peter, Paths to a Green World: the political economy of the Global environment, the MIT press, London, 2005.

50- Clark Ian, Globalization and International theory. Oxford University press, New York, 1999.

51- Conca Ken, «the case for environmental peacemaking» in: Conca Ken and Dabelko Geoffrey, environmental peacemaking. Woodrow Wilson Center press Washington, 2002.

52- Dalby Simon, "contesting an essential concept: reading the Dilemmas in contemporary security discourse" in: Krause Keith and Williams Michael C, critical security studies. University of Minnesota Press, Minnesota,1997.

53- Dalby Simon, Environmental Security. university of Minnesota press, Minneapolis, 2001.

54- Dalby Simon, "Geopolitics and Ecology: Rethinking the contexts of Environmental security", in Lowi Miriam -R- and Shaw Brian -R-, Environment and security. St-Martin's press, New York, 2000.

55- Dalby Simon, "Geopolitique and Global security: culture, Identity and the "pogo" syndrome" in: Tuathail Gearoid O and Dalby Simon, Rethinking Geopolitics, Ratledge, London, 1998.

56- David Charles Philippe, la guerre de la paix :Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie. Presse de sciences politique, paris, 2000.

57- De la Maisonneuve Eric, La violence qui vient, (essai sur la guerre moderne). Paris, Alea, 1997.

58- De Rouen Karl Jr, and Bellamy Paul, International Security and the united states. Praeger security International, London, 2008.

59- De Senarclens Pierre, et Ariffin Yohan, la politique internationale: théories et enjeux. 5eme éditions, Armand Colin , paris, 2006.

60- De Senarclens Pierre, Mondialisation, souveraineté et théories des relations internationales. Armand Colin, Paris ,1998.

61- De Soysa Indra, “the resource curse: Are civil wars driven by rapacity or paucity?” In: Berdal Mats and M-Malone David, Greed and grievance: Economic Agendas in civil wars. lynne Reinner, Boulder, 2000.

62- Dewitt David B, David.H, Hugland .G, and Kirton John-J-, Building a New Global order: Emerging trends in International security. Oxford University press, 1993.

63- Duffield Mark, Global Governance and the new wars. Zed Books, London, 2001.

64- Dyer Hugh-C-, «Environmental Security as a universal value », in Vogler John and Imber Mark-F-, Routledge, the Environment and international Relations. London, 1996.

65- Eaton Heather and Lorentzen Lois Ann, Ecofeminism and Globalization, Exploring culture, context and Religion .Rowman and Littfield publishers.USA.

66- Figuet François , « Le concept de sécurité alimentaire », dans : Stauble-Tercier Nicole et Sottas Baeat, la sécurité alimentaire en questions. (Dilemmes, constats et contre verses), Paris, Karthala, 2000.

67- Baechler Gunther, violence through Environmental discrimination: causes, Rwanda arena, and conflict model, Kleur academic publichers, Netherlands, 1999.

68- Harris Frances, Global Environmental Issues. John Wiley& Sons Ltd, England.

69- Held David & McGrew Anthony, Governing Globalization, policy press,UK ,2002.

70- Hollander Jack.M, the real Environmental crisis: why poverty, Not Affluence, is the Environments Number on Enemy. university of California press, California, 2003.

71- Homer- Dixon Thomas, Environmental scarcity and violence. Princeton university press, Princeton, 1999.

72- Homer-Dixon Thomas, and Blitt -J-, Ecoviolence, Links among environment, population and security. Rowman and Little field eds, Maryland, 1998.

73- Kaplan Morton A, "variants on six models of the international system", from: James N.Rosenau, international politics and foreign policy, a reader in research and theory. The free press publications, New York.

74- Kaufman Wallace, No turning back: «Dismantling the fantasies of Environmental Thinking». Basic Books, New York, 1994.

75- Keohane Robert, After Hegemony: cooperation and Discord in the world economy. Princeton university, press, Princeton, 1984.

76- Keohane Robert, International institutions and state power: essay in international Relations theory. Boulder collection, Westview,1998.

77- Keohane Robert, Haas Peter M- and Levy Marc-A-, Institutions for the Earth: sources of Effective International protection. MIT Press, Cambridge, 1993.

78- Klare Michael, Resource wars: the new landscape of global conflict. Metropolitan Books, New York,2001.

79- Krasner Stephen –D-, International Regimes. Cornell university press, Ithaca, 1983.

80- Kyllonen Simo and Laasko Marjukka, «Environmental challenges for Liberalism: the case of climate change», in Waston Robert and others, «Debating Environmental Regimes», Nova science Publishers, New York, 2002.

81-Le Prestre Philipe, Protection de l'environnement et relation internationales des défis de l'ecopolitique mondiale. Armand Colin, 2005.

82- Le Prestre Philippe, Ecopolitique International. Guérin universitaire, Montréal, 1997.

83- Macleod Alex et O'mera Dan, Théories des Relation internationales: contestations et résistances. Athéna Edition CEPES, Montréal, 2007.

84- Manwaring Max, Environmental security and Global stability: Problem and Responses. Lexington Books, Oxford, 2002.

85- Matthew Richard –A-, Man, the state and nature: rethinking environmental security in: Dauvergne Peter, Handbook of Global Environmental politics. MPG Books Ltd Bodmin, Cornwall, UK, 2005.

86- Myers Norman, Ultimate security: the Environmental Basis of political security. W Norton, New York, 1993.

87-Obembe Jean-François, La conquêt de la paix (stratégie du passage de la guerre à la paix), Moreaux, Paris.

88- Olson Scott -S-, International Environmental Standards Handbook, CRC press, London, 1999.

89- Petzold-Bradley Ellen, Carius Alexander, and vinze Arpod, Responding to Environmental conflicts: Implications for theory and practice. kluwer Academic Publishers, Netherlands, 2000.

90- Pirage Dennis, Ecological Security: "A theoretical overview" in Sheurs Miranda A and Pirage Dennis, Ecological security in Northwest Asia. Yonsei university press, Seoul, 1998.

91- Raynaud Philippe, «Libéralisme», dans Raynaud Philippe et Stéphane Rials, Dictionnaire de philosophie politique. Paris: Quadrige /Presses universitaire de France, 2003.

92- Renner M, Fighting for survival: Environmental decline, social conflict and the new age of insecurity. Norton, New York, 1996.

93- Rioux Jean-François, la sécurité humaine : une nouvelle conception des relations internationales. l'Harmattan, Paris.

94- Rittberger Volker, Regime theory and International Relation. Clarend Press oxford, 1933.

95-Roche Jean-Jacques, « Le réalisme face à la sécurité humaine » dans : La sécurité humaine : une nouvelle conception des relations internationale, L'harmattan, Paris, 2001.

96- Roche Jean-Jacques, théorie des relations internationales, 5édition, Montchrestien, EJA, Paris, 2004.

97- Saunier Richard-E- and Meganck Richard-A-, Dictionary and Introduction to Global Environmental Governance. Earthscan, Uk&USA, 2007.

98- Sen Amartya K., development as freedom. Oxford University Press, U K,1999

99- Shamsul Haque M., «Governance,security and the environment in south Asia; paradox of change and continuity» in: Watson Robert and others,Debating Environmental Regimes. Nova science, publishers New York.

100- Sheehan Michael, International security: an Analytical security, Lynne Renner publishers, London, 2005.

101- Spanier Jhon, Games nations play. 7th edition, congressional quarterly press,Washington D,C,1990.

102- Stein Arthur A, why Nations cooperate, circumstances and choice in Internationals Relations. Cornell university Press Ithaca, 1990.

103- Stoett and Laferrière Eric, International Relations theory and Ecological Thought: Towards a synthesis. Routledge, London, 1999.

104- Thakur Ramesh and Newman Edward, Broadening Asia's security discourse and agenda: political, social and environmental perspectives. United Nations University press, Paris, 2004.

105- Tuathail Gearoid –O-, "Thinking critically Geopolitics" in: Tuathail Georoid O, Dalby Simon and Rauhed Paul, the Geopolitics Reader, Routledge, London, 1998.

106- Viau Hélène, la reconceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique:quelque pistes de réflexion sur les concepts de Sécurité humaine et de sécurité globale, centre d'études des politiques étrangères de sécurité, CEPES,université de Québec, Montréal, 2000.

107- Waltz Kenneth, Theory of International politics. Random house, New York, 1979.

ب– القواميس والموسوعات

108- Hachette,Dictionnaire Hachette, Paris, 2004.
109-Le Robert d'aujourd'hui, Paris,1991.

ج– المجلات و الدوريات:

110-Aimégogue Tchabouré, « Gouvernance en Afrique », Banque Africaine du Développement, N67, paris, 2005.

111-Albright Madeleine –K-, "Environmental Diplomacy: The Environment and U-S foreign policy" press Remarks on Earth Day, April 22. From foster Gregory –D-, "Environmental security: the search for strategic legitimacy", Armed forces and society, spring, 2001.

112-Axworthy, “A new scientific field and policy lens» security dialogue, vol35, n3, 2004.

113-Baer Anne, «Pas assez d’eau pour tous», Revue internationale des sciences sociales, n°148, juin 96.

114- Benjamin Paul, Green Wars: "Making Environmental Degradation a National Security Issue Puts Peace and security at Risk”, policy Analysis, No 369, April 20, 2000.

115- Brown Lester, «Redefining National security», world watch ,No 14, 1997.

116- Buzan Barry, "rethinking security after cold war", cooperation and conflict journal ,vol 32,n 1,1997.

117- Conca Ken, «Critical Review of various conceptions of Environment and security» Presentation to the Woodrow Wilson Centre’s Environmental security Discussion Group, Environmental Change and security Project, Report 1, spring, 1995.

118- Conca Ken, «in the name of sustainability: peace studies and Environmental», peace and change, 1994.

119- Conca Ken, "The Environment-security trap", Dissent, summer, 1998.

120- Dabelko Geoffrey and Dabelko David, «Environmental security: Issues of conflict and Redefinition», Environmental change and security project, 1 (spring 1995).

121- Dalby Simon, «Geopolitical identities: Artic Ecology and Global Consumption», Geopolitics, Vol, 8, No, 1.

122- Delistle Hélène, et John O. Shaw, « Introduction : la quête de la sécurité alimentaire au 21e siècle », Revue canadienne d’études de développement, vol XX, 1998.

123- Deudney Daniel, "The case against linking Environmental Degradation and national security" Millennium: Journal of International studies, vol 19, No,03, 1990.

124-Don Hubert, “An Idea that Works in Practice”, security dialogue, vol.35,n3,2004.

125- Dufault Evelyne, "Revoir le lien entre dégradation environnementale et conflit: L'insécurité comme instrument de mobilisation", culture et conflits, 2004.

126-Duffield Mark and Waddell Nicolas, «Securing Human in a Dangerous world», international politics, no,43, 2006.

127- Dyer Hugh-C-, «Environmental Security and international Relation: the case for Enclosure», Review of international studies, vol, 27, 2001.

128-Erikson Johan, "Observers of Advocates? On the Political Role of security Analysis". Cooperation and conflict, vol, 34, N° 03, September 1999.

129- Falkenmark Malin, human security versus ecological security :compatible or non compatible goals ?SIWI seminar publications,2002.

130-Grayson kyle, « a challenge to the power over knowledge of traditional security studies », security dialogue ,vol 35,n3,2004.350.

131- Griefith Ivelaw « From cold war geopolitics to post cold war geonarcatict », International Journal, Vol XLIX N°1, winter 93.

132-Haas Peter-M-, «Introduction: Epistemic Communities and International Policy coordination», «International organisation», Vol. 46, no1, winter 1992.

133- Hange Wenche and Ellingsen Tanja, "Beyond Environmental scarcity: causal Pathways to conflict", Journal of peace Research, vol 35, n°3, 1998.

134- Homer-Dixon Thomas, "Environment scarcities and violent conflict, Evidence from cases", International Security , vol 19, N°1,1994.

135- Homer-Dixon Thomas, "on the threshold, environmental change as causes of acute conflict", international security, vol 16, N°2 (fall 1991).

136- Kaplan Robert, "The coming Anarchy", the Atlantic Monthly, No: 02, 1994.

137- Keohane Robert and Martin L-L, the "promise of institutionalism theory", International Security, Vol, 20, No, 1.

138-Levy Marc A., "Is the environment a National security Issue?", International security, vol 20, No2, 1995.

139-Litfin Karen -T- "Constructing Environmental Security and Ecological Interdependence", Global Governance, vol 5, 1999.

140-Lunn Jon, "The African Great lakes region, an End to conflict?" Research papers n06/51 for: the International Affairs and Defence section. House of common library, 2006.

141-Myers Norman, « Environmental Refugees » :Population and Envronment,vol 19, N°02.
142- Myers Norman, "Environment and security", foreign policy, no 74, spring 1989.

143- Osler Hampson Fen, "A concept in need of global policy response",security dialogue, vol,35,n3,2004.

144- Painchaud Paul, « La sécurité environnementale: concept et perspectives », La revue internationale et stratégique, N39, Automne 2000.

144- Paris Roland, "Human security ; paradigm or hot air ?", international security journal, vol 26,n2, fall 2001.

145- Pettman Ralph, «Taoisn and the concept of Global security», International Relations of the Asia pacific, vol5, no, 1, 2005.

146- Robert Hechet, et Colusoyi Adeyic, et Iris Smini, « La lutte contre le sida : enjeux du développement mondial », finance et développement ,vol39, n°1,Paris, Economica, 1998.

147- Rotshild Emma, "what's security?", Deadalus, vol 124,n3, 1995.

148- Tuchman Mathus Jessica, "Redefining security", Foreign Affairs, vol 68, No2.

149- Ullman Richard, redefining security ; international security, vol.8,no.1, summer 1983.

150- Ulvin Peter, "a field of overlaps and interactions",security dialogue, vol 35,n3,2004.

د– التقارير والندوات:

151- Baechler Gunther, « why Environmental transformation causes violence: A synthesis », Environmental change and security project Report N, 4,spring 1998.

152- Caruis Alexander, «Environmental and security in the international context», state of the Art and perspectives, Interim Repport, October 1996.

153- Dably Simon, «Security and Ecology in the age of Globalisation», ECSP Report ,No.08 summer 2002.

154- Human Development Report, New dimensions of human security ,Oxford university press, Oxford, New york,1994.

155- Kameri-Mbote Patricia, "Environment and conflict linkages in the Great lakes Region": international Environmental law Research Centre, Switzerland, 2005.

156- Peignot Joris, « la sécurité humaine », centre de documentation de l'école miliaire CEDOC, septembre 2006.

157- Rapport de la banc mondiale1986, sur «la pauvreté et la faim : la sécurité alimentaire dans les pays en développement (problèmes et options)» Washington 1989.

158- Rapport de la commission indépendante sur l'intervention et la souveraineté des Etats, « La responsabilité de protéger », CRDI, 2001. « une nouvelle approche : la responsabilité de protéger ».

159- Rogers Katrina-S-, "River Disputes as Sources of Environmental Security: Environmental cooperation Integration theory" in: Spilmann Kurt-R- and Baechler Gunther, "Environmental Crisis: Regional conflicts and ways of cooperation". Swiss Peace foundation, Bern, 1995.

160- Sendama Antoine and Granit Jacob, "A new approach to the joint management of river Basins in the lake Victoria basin", **SIWI seminar** on: "Balancing Human security And Ecological security Interests in catchments stockholding", August 16, 2002.

161- Switzer, J & Granford A, "Managing the environment to prevent conflict and build peace: a review of research and Development agency experience", OECD/IISD, 2005.

هـــ –مقالات و تقارير على شبكة الأنترنت

162- Alkire Sabina, "A conceptual framework for human security 02". centre for research inequality human security and ethnicity crisis, university of Oxford, Oxford,2003.
www.crise.ox.ac.uk/pubs/workingpaper2.pdf

163- Alkire Sabina, «A Conceptual framework for human security 01 »(2002)
www.humansecurity-chs.org/activities/outreach/frame.pdf

164- Annan Kofi A., Millennium Report of the secretary-general of the UN
http://www.un.org/millennium/sg/report/
165- Axworthy, "NATO's New security vocation" :
http://www.nato.int/doc/review/1999/9904-02.htm
166- Boris Khramatsov, "A primer on Ecological security", in:
http://www.rcs.ca/-nscf/en/documents/2006-theme-pdf
167- Brown Oli, the environment and our security :
http://www.iisd.org/pdf/2005/security env peace Iran.PDF
168- Geiser Christian, « approches théoriques sur les conflits ethniques, et les réfugiés :
http://www.dandurant.uqam.ca/download/gripci/geiser/parent-bosnie.doc

169- Goffman Ethan, "Environmental Refuges: How Many how, Bad?":
www.csa.com/discoveryguides/refugee/review.pdf

170- Hernu Patrice, « conflits environnementaux: quelles conséquences pour La sécurité globale », les rendez-vous du CHEAR, Ministère de la défense, 7 février 2008:
www.chear.defense.gow.fr/fr/Patrice_Hernu_v2-pdf

171- James.N. Roseau, "globalization and governance, governance bleak prospects for sustainability":
http://www.fes.de/ipg/ONLINE3_2003/ARTROSENAU.PDF.
172- Larocque Julie et Robillard Jennifer, travail de recherche sur la sécurité humaine, dans :
http://www.eia.qc.ca/rapport2004/monographies/travaux_recherches/la_securité_humaine.pdf.
173- Mani, "human security: 'concept and definition":
http://uncrd_or.jp/Hs/doc/04-ajun_mani_concept.pdf

174- Matthew Richard, « Environmental stress and human security in Northern Pakistan »,Environmental Change and Security Project7,from:
www.ciaonet.org/wps/mar05/index.html

175- Prkin Sara, la sécurité environnementale: Problème et proposition d'action. Le Nouveau, Débat sur la sécurité UNDIR dans: http://www.Unidir.ch/pdf/articles/pdf-art266.pdf.
176- Ramel Frederic, « Sécurité humaine: un concept pour penser le XX[Ième] siècle », dans :
http://www.generis.fr.st
177-Rojas Aravena Francisci, « La sécurité humaine : un nouveau concept de sécurité au XXI[ème] siècle », dans :
http://www.unidir.org/pdf/article/pdf_arts1443.pdf
178-Rogers Katrina S., «Ecological security and Multinational corporations», Woodrow wilson International center scholars, spring, 1997 from:
www.ciaonet.org/wps/ecs07/ecs07.html
179- Schwartz Daniel and singh Ashbindu "Environmental Conditions,Resources, and Conflicts : an introductory overview and data collection":
http://na.unep.net/publications/conflicts.pdf

180- Shinoda Hideaki, «the concept of human security; historical and theoretical implications»:
http://home.hiroshima-u-ac.jp/heiwa/pub/E19/chap.pdf
181- Takasu Yukiee, His statement at the international conference on human security in a globalized world (2002)
www.nafa.go/jp/policy/human _secur.htm
182- Viau hélene, « la théorie critique et le concept de la sécurité en Relations internationales » :
http://www.er.uqam.ca/nobes/cepes/notes/note8.html
183- L'Atlas d'Afrique :
http://www.Atlasgeo.net/mlg/Afrique.htm

184- United nation report:
http://www.undp.org/hdro/1994/94.htm
185- ___________,The concept of Ecosystem: From:
http://livinglandscapes.be.ca/cbasin/oldgrowthforest/capter1/concept.pdf

186-____________ ,Les dimensions de la sécurité humaine :
http://www.hdr/com_1994_fr_chap2.pdf

187- ________, the Millennium project :
http://www.millennium-project.org/millennium/es.exsum.html.
188- http://www.millennium-project.org/millennium/es.2def.html
189- http://www.millennium-project.org/esappd.html

190-Foundation for ecological security :
http://www.fes.org.
191- ________,what is environmental security?
http://www.envirosecurity.org/activities/what_is_environmental_security.pdf

192- institute for environmental security :
http://www.envirosecurity.org/ges/inventory/IESPP_IC_introduction.PDF.
193- http://www.estc.org/about/summary.cfm.
194- http://www.humansecurity-chs.org.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول و الأشكال

I - قائمة الجداول

II- قـــــائمة الأشكال